محمد أنعم غالب

عوائق التنمية فى اليمن

(دراسة لعهد ما قبل الثورة)

محمد أنعم غالب

عوائق التنمية فى اليمن

(دراسة لعهد ما قبل الثورة)

الطبعة الثالثة

أوتو هاراسوفيتس

فيسبادن

١٩٧٨

الطبعة الاولى – القاهرة ١٩٦٢
الطبعة الثانية – بيروت ١٩٦٦
الطبعة الثالثة – فيسبادن ١٩٧٨

تقديم الطبعه الثالثه

ان مرحله التحول التى تعيشها الجمهورية العربية اليمنية منذ ثورة السادس والعشرون من سبتمبر عام ١٩٦٢ ، تتطلب نشؤ مؤسسات فى جميع مجالات الحياة ، قادرة على دفع هذا التحول فى الاتجاه الذى يضمن تحقيق الاهداف التى قامت من اجلها الثوره . والتحول يعنى فى الدرجه الاولى ، التقسيم الهيكلى "structural differentiation" والذى يشمل كل المجالات الاجتماعيه . فعلى سبيل المثال تتحول اقتصاديات العائلة الكبيرة أو العشيره أو القبيله من اقتصاديات الاكتفاء الذاتى الى اقتصاديات السوق . وعليه تفقد العائله الكبيره أو العشيره نتيجة لهذا التحول اهميتها كوحده انتاج اقتصادى وتتقلص الى عائلة صغيرة تتسم بقدر اكبر على الحركة ، وهذه النوعيه تتفق ومتطلبات التنمية الاقتصادية .

وعلاوة على تحول نظام العائله يحدث ايضا تحول فى نظام الانتماء . فانتماء الفرد لايمنح لعائلة أو طائفة أوأصل جنسى معين ، المعيار الذى يحدد مكانته فى المجتمع ، ولكن الجهد الذى يبذله (فى التعليم وفى العمل) هو المعيار الذى يحدد تلك المكانه . وتقسيم الهيا كل الاجتماعيه يتسبب فى ايجاد نشاطات وسلوكيات تتعارض فى اكثر الاحيان مع النشاطات والسلوكيات القديمه . ولا تتمكن المؤسسات الاجتماعيه التقليديه من السيطره على الاضطرابات الناتجه عن هذا التعارض ، الامر الذى يجعل ايجاد مؤسسات اجتماعية حديثة تقوم بوظيفه التكامل "Integration" فى غاية الاهمية .

وبجانب التحول الاجتماعى يمثل التحول (أو التحديث) السياسى الجناح الثانى الذى يمكن المجتمع الانطلاق نحو التنميه . ويعنى التحول السياسى بناء المؤسسات التى تمكن النظام السياسى حصر واستغلال الامكانيات البشريه والطبيعيه للمجتمع ، وتنميه قدرته على ممارسة الرقابة على الافراد والمجموعات وتوزيع الانتاج والخدمات على الافراد والمجموعات توزيعا عادلا .

والتحول الاجتماعى والسياسى ، والذى يمثل الارضيه التى تنطلق منها التنمية الاقتصادية ، لا يحدث تلقائيا ، كاأنه لايوجد نموذج أمثل متعارف عليه لكل المجتمعات ، بل يتأثر مساره ونتيجته بمجموعه القيم والمقاييس التى تسود المجتمع . وهذه الحقيقه هى حصيله خبرتنا بسياسة التنمية فى مختلف المجالات ، اقتصاديه واجتماعيه وسياسيه ، والتى أوضحت لنا فى العشرين سنه الماضيه ، أنه من السهل نقل نظم من الدول الصناعيه الى الدول الناميه ولكنه من الصعب ضمان فعاليه هذه النظم .

فالمؤسسات بمختلف انواعها لايكتب لها النجاح والاستمراريه ان لم ترتكز على الواقع الحضارى للمجتمع الذى تنشأ داخله ومن أجله . والتعرف على النظم الاقتصاديه والاجتماعيه والسياسيه التى سادت المجتمع قبل انطلاقه نحو التنميه وتحليلها بدقه ومنهجيه علميه ، هو المنطلق الحتمى لتوجية التحول وايجاد المؤسسات التى تتلائم مع المجال الثقا فى العامله بداخله .

وكتاب الاستاذ محمد أنعم غالب والذى يطبع للمره الثالثه – هو تحليل علمى للمؤسسات السياسيه والاجتماعيه والاقتصاديه فى اليمن قبل الثوره .

وهذا الكتاب والذي نشر أول مره عام ١٩٦٢ لم تكن الحاجه اليه ماسه مثل اليوم ، حيث ينتقل اليمن بالخطة الخمسيه الأولى ١٩٧٦/١٩٧٧ – ١٩٧٠/١٩٨١ للتنميه الاقتصاديه والاجتماعية من مرحله ما قبل الانطلاق الى مرحله الانطلاق .

اننا نقدم هذه الطبعه – فى الدرجه الاولى – الى طلاب جامعه صنعاء فى مختلف كليات العلوم الانسانيه .

الدكتور محمد العزازى

مدير مشروع التنميه الاداريه

بالمعهد القومى للاداره العامه

مقدمة الطبعة الثانية

نشرت هذه الرسالة في سلسلة « اضواء على طريق اليمنيين » في عام ١٩٦٢ وكان الناشر قد اعدها للطبع واجرى طبع بعضها ، قبل احداث سبتمبر ١٩٦٢ .

نفدت الطبعة الاولى فور صدورها ، ولم يقدر لها أن تنتشر في اكثر من بلد عربي واحد ، وحالت ظروف دون اعادة طبعها ، ولسوء الحظ كانت الطبعة الاولى مليئة بالاخطاء والنواقص . ولذلك كان اعادة طبعها امرا ضروريا في رأيي ولو لهذا السبب فقط . غير ان هناك اعتبارين آخرين رجحا في رأيي اعادة الطبع ، اضافة الى الاعتبار الاول ، اولهما ان الطبعة الاولى نفدت فور صدورها في الاسواق المصرية ولم يبق منها ما يمكن تسويقه في الاسواق الاخرى ، ولا سيما اليمن .

السبب الثاني هو ان المشكلة التي تعالجها الرسالة ، رغم أنها كتبت في العهد الماضي . ما زالت قائمة ، وهي عدم ملاءمة الاجهزة الحكومية للتطور الاقتصادي . فرغم احداث سبتمبر ١٩٦٢ التي هزت الوضع القديم وأدت الى اعلان الجمهورية ، الا ان البنيان الاداري القديم لم يحل محله ما هو افضل منه . فعلى صعيد التنظيم الاداري صدرت عدة تشريعات تنظم اختصاصات الوزارات ، وصدر تشريع بانشاء هيئة عامة لشؤون الموظفين والعاملين في الدولة ، وتشريعات اخرى في مجالات شتى .

وفي الحقل الدستوري صدرت عدة دساتير يلغى تاليها سابقها ، الا ان كل هذه التشريعات ، سواء الدستورية منها والادارية ، كان ينقصها أهم ما يحتاجه اي تشريع ليكون فعالا : الافتقار لمنفذين قادرين على فهم مغزى التشريع وابعاده والقدرة على تنفيذه ، هذا بالاضافة الى العجز الذي يكاد يكون تاما عن التطبيق . وفوق ذلك كان المشرعون انفسهم في عجز عن فهم

مدلول التشريع ، ولذا لم تحظ الكثير من التشريعات بالاحترام الواجب ان يتمتع به اي تشريع من مصدريه . لذلك ظلت كثير من التشريعات معطلة عن التطبيق وعلى رأسها الدستور . ولسنا هنا في مجال مناقشة مدى صلاحية هذه التشريعات والدساتير للمرحلة الحاضرة في اليمن . الا ان ذلك لا يمنعنا من أن نلمح الى ان الكثير منها لم يصدر عن اتجاه عام مدرك لاحتياجات الفترة ولامكانات البلد البشرية الحاضرة . *

وليس بخاف أن عدم الاستقرار قد ساهم في بطء التطور الاداري والدستوري ، الا انه من ناحية اخرى قد ادى هذا البطء نفسه الى مضاعفة عدم الاستقرار والاسهام في تغذية المشكلات القديمة وتعقيدها وخلق مشكلات ربما كانت جديدة .

ان التجربة اليمنية الجديدة غنية بالدروس والعبر ، انها مثل حي للتاريخ اليماني ، يتكرر في الحاضر ، انما بشكل اكثر عنفا ودراماتيكية . ان الطبيعة والتاريخ قد ساهما في تكوين نفسية الشعب اليماني بهذا الاسلوب ، ولم تساهم يد الانسان كثيرا في تذليل الطبيعة حتى تنفتح المجتمعات الصغيرة المقفلة على نفسها لتواجه بعضها بعضا وتتعارف وتنصهر في بوتقة الوحدة الوطنية . وقد كان ظن الكثيرين قبل الاحداث الاخيرة ان الوضع القديم هو العائق الاوحد للتقدم ، غير ان ما كان كامنا تحت السطح كان أقوى ، ولم يكن الاستقرار المهزوز الذي فرضته القوة والذي لم تبلغ مدته اكثر من ربع قرن تحت حكم الامام يحيى والامام احمد الا ستارا حجب هذه الحقيقة عن الكثيرين . *

غير ان فترة الاستقرار تلك ، على قصرها ، رغم ما تخللها من اهتزازات قصيرة كانت فرصة ذهبية لم تستغل لتأصيل جذور الدولة الوطنية بتنظيم الحكم على أسس عصرية علمانية والتنمية الاقتصادية ، وهما العنصران

(*) اذا تجاهلنا الفترة الممتدة بين سبتمبر ٦٢ وابريل ٦٣ ، التي صدرت فيها عدة اعلانات دستورية ، يعدل او يلغي بعضها بعضا ، صدرت عدة دساتير منذ ابريل ٦٣ ، هي الدستور المؤقت ١٩٦٣ ، والتعديلات عليه في نفس العام ، ثم الدستور الدائم ابريل ١٩٦٤ ، ثم الدستور المؤقت اثر مؤتمر خمر مايو ١٩٦٥ ، ولم تطبق كل محتويات هذه الدساتير .

(*) رغم ان هذه الفترة تمتد منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى سبتمبر ١٩٦٢ ، الا ان الاستقرار الحقيقي لم يبدأ الا قبيل الحرب العالمية الثانية واهتز في سنة ١٩٤٨ عند مقتل الامام يحيى ، وتكرر هذا الاهتزاز اثناء حكم الامام احمد في سنة ١٩٥٥ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ .

الاساسيان اللذان يؤديان في المدى الطويل الى استقرار وسلام دائمين .
ان مسؤولية الحكام القدامى في تأخير اليمن ، ومخلفاتهم ، والنشاط المادي للثورة والجمهورية ــ كل هذا لا يستطيع ان يكون مبررا لعجز الحكم الجديد في السير في الطريق الذي يعجل بجعل اليمن دولة عصرية علمانية، ولن يقف شاهدا في صالحه لتبرئته من تهمة العجز أو التقصير في هــذا السبيل ، خاصة وان الثمن الذي دفعته اليمن حتى الآن كان فادحا .

ان أي استقرار قد تحققه القوة وحدها سيكــون استقرارا مهزوزا ، سرعان ما ينهار ، وتتكرر المأساة من جديد . وهذا ما نرجو الا يكون .

عدن ، ربيع ١٩٦٦

م. أ. غ.



مقدمة الطبعة الاولى

سواء كانت المؤسسات السياسية والقانونية انعكاسا للتركيب الاجتماعي ، أو مفروضة عليه ، فحقيقة أن هذه المؤسسات تسهل أو تعوق حركة المجتمع تظل قائمة ، فالمؤسسات ، بأخذها كمعطاة اما منشطة او عائقة للتطور . وفي حقل التطور الاقتصادي هناك عاملان رئيسيان ضروريان : موارد ، ومؤسسات ملائمة ، واثر المؤسسات السياسية والقانونية على استغلال هذه الموارد ، وتنشيط او اعاقة التقدم عظيم ، والمؤسسات الاخرى لها اثرها ايضا ، فعدم ملاءمتها يعتبر عقبة كبيرة في سبيل النمو ، ولكن تعتبر المؤسسات السياسية والقانونية ، في رأينا ، أهم العوامل المؤثرة في النمو ، لان الحكومة كأداة عليا للنظام الاجتماعي لا تعجز عن ان تؤثر في كافة المؤسسات الاجتماعية الاخرى .. فمن ناحية ــ بوسائل التشريع والاقناع والتدابير الادارية الاخرى ــ تستطيع المؤسسات السياسية المشجعة للنمو ان تعدل المؤسسات القائمة ، وغير الملائمة ، او تساعد على ابدال تلك المؤسسات القديمة بأخرى جديدة أنسب .. ومن ناحية اخرى تساعد المؤسسات السياسية العتيقة على المحافظة على المؤسسات الاجتماعية غير المناسبة وتقيم العقبات امام تغيرها .

وأهمية المؤسسات السياسية والقانونية المناسبة تتجمع في منظمات حكومية ملائمة . والخروج من الركود ــ كما يثبت التاريخ ــ قد ارتبط بمنظمات حكومية افضل ، ولسنا بحاجة ههنا الى تتبع تطور الدولة الحديثة التي يساوي طولها طول قصة المجتمع الانساني ، **ويكفي أن نقول ان تأسيس الدول القومية القائمة على الحقائق والحاجات بدلا من الفرضيات الدينية والاسطورية المثالية كان أول خطوة للخروج من الفاقة والمرض والظلم .**

ويرجع اهتمام (الكاتب) بالعلاقات المتداخلة بين الحكـــومة والتطور الاقتصادي الى الزمن الذي بدأ يتصل فيه بالكتابات الاقتصادية . وفي عالم سريع التغير ، وايديولوجيات متناقضة ، تصبح النظم الحكومية حجر الاساس في الجدل السياسي . وفي مجتمع متقدم ، أو متقـــدم نسبيا ، قد ينحصر الجدل في دور الحكومة من حيث قيامها بدور الحكم أو بدور تدخلي أو من حيث قيامها بدور المقاول الوحيد .

والمشكلة في بلد كاليمن أقل تعقدا (سوفسطائية) **فهي بالدرجة الاولى محصورة بالحاجة الى نظام حديث للحكومة** بقواعد محددة ، وتنظيمات ادارية متفهمة للواقع ، أو بكلمة موجزة فان ما تحتاجه اليمن هو تنظيمات حكومية تضمن دفع قوى الامة الانتاجية الى العمل .. والغرض من هذا البحث هو تشريح النظم الحكومية القائمة كما هي منعكسة في الادارة ، والنظام القانوني والقضائي ، وسياسة الضرائب . وقبل معالجة مثل هذه المواضيع يستعرض البحث جغرافية وسكان البلد وعرضا سريعا لاقتصادياتها .

وقبل ختم هذه المقدمة علي أن أنبه الى ان هذا البحث ليس شاملا . فلا تزال هناك جوانب كثيرة للمشكلة غير معروفة ، والمراجع التـــي يمكن ان تلقي ضوءا على هذه الزوايا غير متوفرة ، وكثيرا ما شعرت بعزوف عـــن متابعة هذا البحث أمام الصعوبات وعـــــدم اليقين من نقط كثيرة ، ولولا ارشادات الاستاذ « أيستون نلسون » الذي أشرف على هذا العمل لكان من المحتمل ألا تتم هذه المحاولة .. وأود هنـــــا ان اعبر عن شكري للاستاذ « وارن آدمز » ، عضو اللجنة الآخر ، لمعونته ومقترحاته القيمة . كما اني مدين للاستاذ « والتر نيل » بمعونته في قراءة الفصل الاول اثنـــاء وجـــوده في هيئة التدريس بجامعة تكساس . وكذلك أشكر أصدقائي في « استن » وهم الاستاذ الدكتور محمود الليثي والآنسة «ويني ماك جرو » والانســة « ماري امبرسون » الذين تخلوا عن جزء من وقتهم لقراءة هذا المخطوط .

جامعة تكساس

أستن ، تكساس ، اغسطس ١٩٦٠ — **محمد أنعم غالب**

الأرض والشعب

يستعرض هذا الفصل التكوين الطبيعي للبلد والاحوال المناخية والاقاليم الزراعية والسكان واقتصادياتهم ، وسينحصر بحثنا هنا ـ كما هو في سائر الفصول ـ في المناطق الواقعة تحت سلطة مملكة اليمن ، تاركين بذلك المناطق الواقعة تحت الحماية البريطانية وأقليم عسير الذي أدخل تحت الحكم السعودي سنة ١٩٣٤ .

الأرض

تقع دولة اليمن الحاضرة بين خطي ١٢ درجة و ٨١ درجة عرضا شمال خط الاستواء (١) وتبلغ مساحتها حوالي ٧٥٠٠٠ ميل٢ وتمتد فيها سلسلة جبال من الشيخ سعيد ، على باب المندب الى الشمال تاركة الى الغرب سهلا ساحليا مختلف العرض بمتوسط قدره ستون ميلا من الشرق الى الغرب وبطول تقريبي يبلغ ٢٥٠ ميلا من الجنوب الى الشمال (٢) ، وتنتهي السلاسل الجبلية « احيانا بجبال متسعة القاعدة والوسط ذات ارتفاع معتبر ، ومن ورائها الى الشرق تنتهي الى سهول داخلية تتخللها تلال المجموعة الجبلية الرئيسية (٣) » وتكون الجبال الانحدار الغربي للهضبة المتوسطة بمعدل ارتفاع قدره ٨٠٠٠ قدم ، وقمم قد يبلغ ارتفاعها بين ٩٠٠٠ و ١٠٠٠٠ قدم (٤) .

وتنحدر الهضبة المتوسطة تدريجيا الى الشرق ، ويتكون هذا

---

(١) هيو سكوت ، « رحلة فياليمن » في « المجلة الجغرافية » (الجمعية الجغرافية الملكية ، لندن) ، فبراير ١٩٣٩ ، ص ١٠٥ .

(٢) من تقرير أحد خبراء FAO ، والتقرير لم ينشر . قسم ٣ فصل ٩ ص ١

(٣) من كتاب « العربية غير السعيدة او الترك في اليمن » لبري ، منشورات ماكميلان، لندن سنة ١٩١٥ ، ص ٢٠ .

(٤) المرجع السابق .

الانحدار الطويل اساسا من اللافا و « يضم ريفا لا يزال خصبا جدا بالرغم من تدهور حالته الغنية السابقة التي طالما رددها الكتاب الأقدمون (٥) » .

ومن الهضبة المتوسطة تجري وديان شرقا الى الصحراء ، وغربا الى تهامة فالبحر الاحمر ، وجنوبا الى الاراضي المنخفضة في امارات اليمن الىالمحتلة ، وخليج عدن . هذه الوديان لا يمكن اعتبارها أنهارا ، ذلك ولو أنها تحتوي في التلال على مياه دائمة الا أنها لا تكفي لبلوغ البحر الا أيام الفيضان (٦) .

ويختلف المناخ باختلاف الارتفاع ، وتبلغ الحرارة في تهامة احيانا أقصاها .. فتتراوح في الصيف بين ٩٥ درجة و ١٦٠ درجة فرنهايت ، وفي الشتاء تتنوع بين ٧٥ درجة و ٩٥ درجة . أما في الهضبة الوسطى فيميل المناخ الى الاعتدال ، ويتنوع في الصيف من ٦٣ درجة الى ٨١ درجة ، وفي الشتاء من ٢٣ درجة الى ٨٥ درجة وقد يحدث هذا التنوع الأخير في يوم واحد احيانا (٧) .

أما عن الرطوبة وسقوط الامطار فان الدكتور سليمان حزين يصف مناخ جنوب غربي بلاد العرب بشبه موسمي تعدله في بعض الأماكن حالات شبه صحراوية . وبناء على ذلك ، فان تهامة بصرف النظر عن هطول قطرات في بعض الأحيان فان المطر فيها مرة أو مرتين في السنة بالرغم من ارتفاع الرطوبة .. وفي الهضبة تسوق الرطوبة رياح جنوبية غربية ، وعلى أي حال فيبدو أن الريح التي تهب على الهضبة ذات نظام معقد ، يعمل على أن تتقابل جهات باردة بأخرى دافئة ، وفي بعض الاجزاء ــ كالشمال الشرقي مثلا ــ قد تجلب الرياح الشمالية مطرا . وأغزر أجزاء اليمن مطرا هو

---

(٥) من موضوع « مسح الخطوط الحديدية فياليمن » ، المنشور في « المجلةالجغرافية » الصادرة في لندن بيناير سنة ١٩١٤ ، ص ٦٦ . والموضوع تلخيص لوصف المسيو « بنيتون » في مجلة « الجغرافيا » ، باريس ، ١٥ اكتوبر سنة ١٩١٣ .

(٦) المرجع السابق ، ص ٦٧ .

(٧) نفس المرجع ، ص ٦٧ .

الجنوب الغربي ، فحوالي تعز يقدر سقوط المطر بنحو ٧٠ ــ ٨٠ سنتمترا في العام ·· « والى الشمال ، صنعاء ، وهي واقعة في ظل المطر يبلغ المطر فيها من ٤٠ ــ ٥٠ سنتمترا (٨) » ·

ويبتدىء موسم المطر في مارس ، وينتهي في أغسطس وسبتمبر ، ويبلغ المطر اقصاه في ابريل وأغسطس كما أنه توجد فترات جفاف في مايو ويونية ·

من الوصف السابق يتضح أن اليمن ذات ثلاث أقاليم طبيعية ، وهي السهول الساحلية تهامة ، والهضبة الوسطى ، والصحراء الشرقية · ولكن بما أن الاحوال المناخية تتنوع تبعا للارتفاع التدريجي للجبال ، وارتفاع الوديان التي تتخلل الجبال عن سطح البحر ، فمن الممكن أن تنقسم البلاد الى أربعة أقاليم زراعية : تهامة ، والجبال والوديان السفلى ، والجبال والوديان العليا ، والصحراء الشرقية والشمالية ·

(٨) مقتبس من « المجلة الجغرافية » الصادرة بنيويورك في يناير سنة ١٩٤٥ ، ص ١٥٣

تهامة

يغطي الشريط الساحلي مساحة قدرها ١٥٠٠٠ ميل٢ خمس المساحة الكلية للبلد ، والواقع أن شريطا قريبا الى الساحل ذا مساحة قدرها ٥٠٠٠ ميل٢ هو تقريبا صحراء وارض مالحة فقيرة وغير قابلة للزراعة غالبا. وينمو في بعض الأماكن النخل ولكن معظمها مجدب وحار طوال السنة وعديم الامطار باستثناء قطر قليلة متفرقة في نوفمبر وديسمبر .. والى الشرق من هذه الصحراء على مسافة عشرين ميلا من ساحل البحر الاحمر تمتد الى جهة الشرق بنحو ٤٠ ميلا ارض خصبة تقدر مساحتها بنحو ١٠٠٠٠ ميل مربع (٩) وتجري الانهار خلال هذا الاقليم من الوديان الجبلية ولكنها ، على أي حال ، ليست دائمة ، فهي تأتي في زمن الفيضان من مرة الى ثلاث مرات في العام ، وتستمر من يومين الى ثلاثة ايام كل مرة (١٠) وتعرية التربة الناتجة عن الفيضان تسبب مشكلة تعجز جهود المزارعين عن التغلب عليها لان الحواجز التي تقام من الطين والقش تتهدم فتحتاج الى بنائها من جديد بعد كل فيضان .

وتغطي الاحراش نحو مليون فدان ، وهي اصلا عبارة عن ادغال

---

(٩) خبير هيئة التغذية والزراعة (المرجع الاسبق نفس الصفحة) .

(١٠) المرجع السابق ، فصل ١٠ ص ١ .

وحشية تنمو حول الوديان ويتراوح ارتفاعها بين ١٠ و١٢ قدما،واستصلاح اراضي هذه الغابات يبدو ممكنا ، وقد كشف المشروع الـذي قامت بـه الحكومة لاستصلاح الأراضي عن امكانية ممتازة للزراعة الآلية (١١) .

التربـــة

يعتقد ان نسبة كبيرة من أرض تهامة تتكون مـن أخصب تربة فـي اليمن ، وتتنوع في الخصوبة تبعا لنسبة الصلصال والرمال ، وتتنوع في اللون من أصفر غامق الى أصفر فاتح ، وقد استنتج أحد خبراء هيئة التغذية والزراعة أن التربة تحتوي على نسب كبيرة مـن المواد الغذائيـة للنباتات ، وأشار أيضا الى أنها في أغلب المحلات عميقة عمقا كافيا للنباتات ذات الجذور العميقة (١٢) .

المنـــاخ

تهامة كما أوضحنا سابقا حارة على وجه العموم ، وحارة جدا أثنـاء ديسمبر ــ يولية ، وأقل حرارة أثناء أغسطس ــ نوفمبر ، والمطر نادر ولا يسقط بانتظام ، وقد ينزل المطر المبكر في فترة أغسطس ــ سبتمبر ، والمطر المتأخر في فترة أكتوبر ــ نوفمبر ، والمطر المبكر هو عبارة عن بقايا الأمطار الجبلية ، في حين أن المطر المتأخر ، وهو اقل في الكمية ناتج عـن التكثف المحلي ورياح البحر الأبيض الشمالية الموسمية ، وعلى أي حال فليس هناك سجل لتوزيع سقوط الامطار ، كما هو الحال بالنبة للتحليل الطبيعي

(١١) المرجع السابق ، فصل ١٠ ص ١ ــ ٢ « نفقات التصفيـة والحرث بالجرار ١٠٠ ريال للمعاد الواحد والناتج الصافي يبلغ ٢٠٠ ريـال للمعـاد سنويـا بشكـل قطـن فـي السـوق الخارجي » .

(١٢) المرجع السابق ، فصل ١٠ ص ٢ .

والكيميائي للتربة حتى يمكن أن يكون هاديا لهذين العنصرين المهمين في الزراعة .

المحاصيل

المحصولان الرئيسيان هما الذرة التـــي يقال أنها تنتج مـــن ثلاثة الى خمسة محاصيل من البذرة الواحدة ، والدخن .

ويحصد اول محصول من الذرة بعد ثلاثة اشهر من البذار ، ثم كل شهرين .. اما الدخن فيحصد بعد ثلاثة او اربعة اشهر من البذار ، ويستعمل قصب الذرة كغذاء للماشية ، ويعتبر السمسم محصولا تقليديا في تهامة وينمو على اطراف اراضي الفيضان حيث تزرع ايضا كمية ضئيلة مـن القطن والبقوليات (١٣) . ومنذ سنة ١٩٥٠ ادخلت زراعة القطن كمحصول للتصدير .

---

(١٣) من « رحلة في تهامة وعسير والحجاز » ل و. تيسجر ، المجلة الجغرافية ، لندن، ابريل سنة ١٩٤٨ ص ١٩١ .

الجبال والوديان السفلى

يتكون هذا الاقليم من الجوانب الشرقية والغربية للجبال العالية ، ويشمل نحو خمسي مساحة البلد ، وكما ذكرنا من قبل فان الجبال السفلى لاختلافها من حيث التربة والمناخ عن الجبال العليا تشكل اقليما خاصا (١٤)٠

مميزات الاقليم العامة

يمكن القول بصفة عامة ان تربة هذا الاقليم تعد من اخصب اقاليم اليمن ، فالمطـــر يسقط بكميـــة معقولة بالنسبة لبقيـــة الاقاليم • ويخترق الاقليم عدد من الانهار الصغيرة والكبيرة ، كما بنيت الخزانات لجمع ميـــاه الغيول في موسم الجفاف ، وتزرع المحاصيل في الغالب على مدرجات وعلى سفوح التلال ، وجوانب وديان الانهار ، وتتميز المدرجات بقدرتها على الاحتفاظ بالمياه في الحقول ، وقد درج الناس كـــل بقعة صالحة للزراعة ، الا ان هناك بعض الامكنة اصبحت لا تستخدم كما ان بعض المدرجات ضيقة ولا يمكن حراثتها الاباليد وعلى اية حال فان جزءا كبيرا من الاقاليم من اراض متموجة تتخللها الوديان •

(١٤) خبير هيئة التغذية والزراعة ، المرجع الاسبق ، فصل ١١ ص ١ •

التربـــة

تتكون التربة بشكل عام من سيول اللافا التي جرفتها السيول من قمم الجبال العالية عاما بعد عام ، وهي تربة خصبة تتجدد باستمرار بعناصر نباتية مخصبة وتحتوي التربة على نسبة كبيرة من المواد العضوية المنحلـة HUMUS والصلصال ، ويتراوح سمكها بين ١٠ و١٥ قدما ويتزايد هذا السمك نتيجة التعرية المستمرة من الجبال العالية (١٥) •

المنـــاخ

المناخ معتدل وتسقط الامطار بصفة منتظمة وبتوزيع لا يعيق النمو الطبيعي للمحصول • ويبدأ موسم الامطار في شهر ابريل ويستمر في الازدياد تدريجيا حتى نهاية يونية ، وفي فترة يولية ـ سبتمبر تصبح الامطار أغزر نسبيا (١٦) والشتاء بارد نسبيا علـى الجبال التـي يتراوح ارتفاعها بين ٤٠٠٠ و ٦٠٠٠ قدم •

المحاصيل

تزرع انواع مختلفة من الذرة ويستغرق نضجها فترة تتراوح بين ستة او سبعة اشهر ، كما يزرع ايضا بالاقليم القمح والشعير والشوفان والبرسيم والبطاطس والذرة الهندية والحلبة والبصل والثوم والبن والقات وانواع من الفاكهة منها الموز والبرتقال والباباي ••• الخ ويزرع الشعير والذرة الهندية على التلال الاقل ارتفاعا بالتناوب ويستغرق نضج كل منها اربعة اشهر ،

---

(١٥) المرجع السابق ، فصل ١١ ص ١ .

(١٦) المرجع السابق ، فصل ١١ ص ١ « لاحظت ان المطر يقل او يتوقف الفتـرة شهـر تقـــريبا بين مايو ويونيو » .

وفي الوديان التي توجد بها مجار مائية دائمة يزرع عادة مـــن محصولين الى ثلاثة محاصيل ، ولكن في معظم الاراضي يزرع محصول واحـد فقط وتترك الارض بورا بعد الحصاد وتحرث في ابريل بعد بداية سقوط الامطار .

والجدير بالذكر ان البن يزرع في هذا الاقليم ولكن القات وهو نبات مخدر يزاحم زراعة البن لسوء الحظ لان كــلا منهما يتطلب نفس الظروف من ناحية المناخ والتربة ولان الطلب المحلي على القات مرتفع ، فان المزارعين يفضلون زراعته على البن .. ومن حيث ان البن محصول التصدير فان زراعته تواجه كثيراً من المصاعب كسوء المواصلات وتقلبات الاسعار فــي السوق العالمي ، وبالاضافة الى ذلك فان زراعة البن تحتاج الى عناية اكثــر وانتظار اطول حتى تبدأ اشجاره بالاثمار كما يسبب البرد اضرارا بالغة لاشجار البن ، ولا يقتصر تأثيره على محصول سنة واحدة ، بل يمتد لسنين مقبلة ، والجراد الذي يغيــر على البلاد مــن آن لآخر مشكلــة أخرى لا يواجهها القات لان الجراد لا يأكل اوراقه .

الجبال والوديان العليا

يعتبر هذا الاقليم كامتداد لاقليم الجبال السفلى من جانبي الشرق والغرب ، وجباله تقطعها وديان ، وانهار ، ونظرا لارتفاعها فان مناخها يختلف عن مناخ الجبال والوديان السفلى ، كما يختلفان ايضا من حيث المحاصيل . وبالاقليم عدة انهار دائمة الجريان ، كما ان بعض انهار تهامة واقليم الجبال والوديان السفلى تنبع في هذا الاقليم وتبلغ مساحة هذا الاقليم خمس مساحة اليمن جميعها ويتراوح ارتفاع الجبال بين ستة آلاف وثمانية آلاف قدم ، ويبلغ ارتفاع اعلى قممها وهو جبل النبي شعيب على ٣٠ ميلا غربي صنعاء ١٤ الف قدم (١٧) .

التربة

تربة هذا الاقليم على منحدرات التلال ليست عميقة عمق تربة الاقليم السابق ، وذلك لان السيول تجرف التربة الى المناطق السفلى ، وبما ان

(١٧) المرجع السابق ، فصل ١٢ ص ١ ، وعلى أي حال فقد ذكرالجانز ويسمان في دراستهما « جنوب الجزيرة العربية » المجلد الثالث ، المنشور بهامبورج سنة ١٣٩٤ ص ٢ : « ان ارتفاع جبل النبي شعيب ١٢٣٦٦ قدما فقط » . اورد هذا التقدير الدكتور احمد فخري في كتابه « اليمن ماضيها وحاضرها » ، القاهرة سنة ١٩٥٧ ص ٦ . وذكر رحالة اخر وهو ج. ويمان بري ان اعلى قمة في اليمن توجد بين بريم واب ـ المرجع الاسبق ص ٢٠ .

الجبال اكثر انحدارا فان اقامة المدرجات بكثرة ليس قانونا هنا •• والتربة عميقة وخفيفة وخصبة وسهلة الحرث على الهضبات وفي الوديان ويتنوع لونها بين اصفر فاقع واصفر فاتح ، كما انها تحتوي على نسب صغيرة من الصلصال • وهي سهلة الصرف وملائمة للري ولو انها اقل احتفاظا برطوبة التربة (١٨) •

المنـــاخ

الجو بارد شتاء ، وفي بعض الاماكن تنخفض درجـة الحرارة الـى نقطة التجمد او حتى تحتها ويبتدىء البرد في اكتوبر ويستمر حتى فبراير إذ يبدأ الجو في الدفء ويبلغ البرد اقصاه في فترة نوفمبر ويناير ، ويبـدأ سقوط الامطار في مارس ويستمر حتى سبتمبر ، وتكون الامطار خفيفة في مارس ويوليو واغسطس ، وتغزر في فترة ابريل يونية وتكون منقطعة في سبتمبر (١٩) •

المحاصيل

يعتبر المناخ اهم عامل في تحديد زراعة المحاصيل في هذا الاقليم ، وبما انه بارد نسبيا فتجود فيه زراعة الفواكه في الوديان وعلـى الهضاب العليا (٢٠) ، واهم محاصيل الجنوب هي الذرة والبـر والشعير والذرة الهندية ، والبر هو اجود المحاصيل •• كذلك تزرع محاصيل كالبطاطس والفجل والبـرسيم ويزرع عدد من الفواكه اما في مزارع مختلطة او على انفراد • فمن بين الفواكه التـي تزرع مختلطة الرمـان والبرقوق والتفاح

(١٨) خبير هيئة التغذية والزراعة (المرجع الاسبق) ، فصل ١٢ ص ٢ .

(١٩) المرجع السابق ، فصل ١٢ ، ص ١ و ٢ .

(٢٠) المرجع السابق ، فصل ١٢ ، ص ٢ .

والخوخ• ويزرع الجوز والعنب على انفراده• وهنالك حوالي واحد وعشرين صنفا من اصناف العنب يعتبر بعضها من اجود الانواع في العالم (٢١) • ويقيم الافتقار الى وسائل حديثة حدودا لزراعة الفاكهة ، كمـا ان تحريـم صناعة واستعمال النبيذ يعوق استعمال فائض العنب ، والخيار الوحيد هو ان يستعمل هذا الفائض كزبيب •

---

(٢١) المرجع السابق ، فصل ١٢ ص ٣ ـ ٤ •

المناطق الصحراوية

يتكون هذا الاقليم من الصحراء الشمالية والشرقية عند نهاية الانحدار التدريجي لسلاسل الجبال كما يضم ايضا صحراء ساحل البحر الاحمر في اقليم تهامة وتمتد الصحراء الشمالية حتى صحراء العربية السعودية • وتعتبر الصحراء الشرقية امتدادا لصحراء الربع الخالي وتكـون مساحة الصحراء الشرقية والشمالية خمس مساحة اليمن الكلية ، وباضافة صحراء ساحل البحر الاحمر تتراوح مساحة الاقليم الصحراوي بين نصف وثلاثة اخماس مساحة البلد الكلية (٢٢) •

والصحراء الشرقية عموما غير منتجة الان ، وقد كانت مركزا لحضارة قديمة حيث شيدت السدود نظم الري • ومن المفترض ان لظروف الصحراء دخلا بعد الانهيار الاخير لسد مأرب حوالي القرن السادس بعد المسيح (٢٣) كما ان هناك اعتقادا بوجود امكانية عظيمة لاستصلاح الاراضي الصحراوية في هذه المناطق (٢٤) •

---

(٢٢) المرجع السابق ، فصل ١٣ ص ١ •

(٢٣) المرجع السابق ، فصل ١٣ ص ١ •

(٢٤) المرجع السابق ، فصل ١٣ ص ١ •

وقد لاحظ خبير هيئة الزراعة والتغذية في صحراء ساحل البحر الاحمر نظاما آخر للري كان يستعمل لضبط وتوجيه السيول قرب صحراء المخا ، وباختبار احد الآبار وجد ماء عذب ووافر على عمق ثمانية اقدام (٢٥) .

(٢٥) المرجع السابق ، فصل ١٣ ص ٢ .

الشعب

آخر تقديرات الحكومة اليمنية للسكان سنة ١٩٤٩ كان ٥ر٤ مليون، ويجب ان يؤخذ هذا التقرير بتحفظ ، لانه لم يجر اي تعداد دقيق حتى الان ، فالحكومة بين وقت وآخر تجري تعدادات للسكان والحيوانات واشجار الفاكهة والبن ، وخلايا النحل ، وكل ما يمكن فرض ضريبة عليه ، وطريق جمع المعلومات غاية في البدائية . فرئيس العائلة في الواقع يقر اقل من العدد الحقيقي للعائلة ، وموظفو التعداد يضعون تقديرهم الذي يميل بدوره الى ان يكون اعلى من الارقام التي يقرها رئيس العائلة ، من اجل مصالحهم الخاصة ، فمعظم هؤلاء الموظفين ليس لهم وظائف دائمة والناس ـ موضوع الاحصاء ـ هم الذين يدفعون اجور الموظفين والحكومة . لذلك فانهم يجدون انفسهم في موضع يحتم عليهم ان يثبتوا مقدرتهم في تقرير اكبر رقم ممكن بحيث يكسبون دخلا اكبر للحكومة فتثق بهم للقيام بمهمات مماثلة . اذن فالهدف الحقيقي للحكومة من وراء التعداد هو ان تجني دخلا ، لا ان تحقق اهدافا اجتماعية او اقتصادية .

والتوزيع الجغرافي للسكان وثيق الصلة بعاملين : خصوبة الارض ، والظروف المناخية ، وتبعا لذلك فتهامة أقل سكانا من الهضبة الوسطى التي يقدر سكانها بثلاثة ارباع سكان اليمن (٢٦) . واكبر اجزاء اليمن سكانا

(٢٦) « مصر الصناعية » ، اتحاد الصناعات المصري ، ديسمبر سنة ١٩٥٦ ص ١٧ .

هي الوديان والجبال السفلى ، وتنخفض كثافة السكان كلما اتجهنا الى الجبال والوديان العليا نحو الشمال والشرق •• وبصفة عامة لا يمكن الجزم فيما اذا كانت اليمن كثيفة او قليلة السكـان لان المعلومات الاساسية المتعلقـة بنمو السكان ومصادر الثروة مفقودة ، وعلى اي حال فان تقديرا منسوبا لمهندس الماني يصرح ان في مقدرة البلد ان تضمن الغذاء لخمسة وعشرين مليونا من السكان (٢٧) •

وفي الوقت الحاضر ولاجيال كثيرة ماضية ظلت المواد الغذائية ضمن واردات البلاد ، فقد صرح ج • ويمن بري في معرض تقرير المستشار التجاري ان « واردات البلد من المواد الغذائية تزيد عمـا قيمته ٠٠٠ر١٠٠ جنيه في سنوات الرخاء ، وأقل من ضعف ذلك فـي سنوات الجدب » ، الا انه استدرك ان البلد استطاعت ان تعتمد على مواردها اثناء الحصار الايطالي لليمن (٢٨) • والمجاعة مألوفة فـي اليمن ، ولـو ان الاسباب الرئيسية تكمن في الافتقار للمواصلات ، وحفظ المياه ، ووسائل للزراعـة افضل ، وافتقار المزارعين للطمأنينة والامان •• وقد عمل الافتقار الى الوسائل الصحية والعناية الطبية على الحد من نمو السكان ، وتقدر نسبة وفيات الاطفال ٩٠ بالمئة (٢٩) •• وانتشار الامراض الوبائية فـي طـول البلد وعرضها امر مألوف بالاضافة الى الامراض المدارية المستوطنة ، وفضلا عن الاوبئة المعدية ، ففي تهامـة والوديان السفلى تنتشر الملاريا ، اما فـي الجبال العليا فان المناخ يميل الى جعل السكان اقـل تعرضا لمثـل هـذه الامراض •• وقد اضاف الادمان علـى مضغ القات الـى مشكلة الظروف

---

(٢٧) ب• و• سيجر ، « اليمن » ، مجلة اسيا الوسطى الملكية ، لندن ، يولية ـ اكتوبر سنة ١٩٥٥ ، ص ٢٢٩ •

(٢٨) بري ، المرجع الاسبق ، ص ١١٦ •

(٢٩) سوزان سودين « عن الحالة الصحية في اليمن » مجلة اكاديمية الطب ، العـدد ٣٩ ـ ٤٠ (باريس) ١٩٤٦ ، ص ٧٢٣ ، أورد ذلك جان ـ جاك بيري في كتابه « الجزيـرة العربية » ، باريس ١٩٥٨ •

الصحية ، وعلى الرغم من ان تحليلا كاملا لاثره التخديري بالتحديد على الجهاز الانساني لم يعمل بعد ، فان هناك اتفاقا بين الكتاب على ان أثره السريع هو انه « ينبه في المدمن نشاطا عضليا ولكن الاثار اللاحقة ظاهرة في الضغط والارق وسوء الهضم (٣٠) » كما انه يدفع الى فقد الرغبة في الطعام (٣١) ، وقد ابان تحليل القات الى احتوائه على مواد قلوية ومواد حمضية دابغة (٣٢) .

والاحوال التعليمية في غاية البؤس . فالمدن الرئيسية ، صنعاء والحديدة وتعز ، بها ما هو مفترض ان يكون مدارس حديثة ، ابتدائية وثانوية ، الا ان الواقع ان الاربع المدارس في هذه المدن في حالة فقيرة جدا ، فليس هناك اي نظام على الاطلاق ، ولا منهاج دراسي محدد ، كما ان هناك افتقارا ، الى المواد الاساسية ، ويتوج جميع ذلك فقدان هيئة تدريس مؤهلة او حتى شبه مؤهلة . وقد تدهورت مراكز الثقافة الاسلامية التي ازدهرت في الماضي البعيد حين أدت دورا مناسبا لعصرها ، ومرجع هذا التدهور الى عدم كفاية الاموال التي تقررها لها الحكومة بعد ان استولت على الاوقاف المخصصة لها .. وعلى اي فالدراسة في هذه المراكز مقصورة على الدين والشريعة الاسلامية ، واللغة العربية ، وخريجو هذه المعاهد مؤهلون لوظائف القضاء ، وتوثيق العقود ، والوظائف الادارية . وفي الارياف قد توجد مدرسة (كتاب) مكونة من غرفة واحدة يتولى التدريس فيها معلم واحد معرفته محدودة في القراءة والكتابة بشكل

---

(٣٠) ر. ب. سيرجانت ، « القبائل الجبلية في اليمن » ، المجلة الجغرافية ، لندن ، مايو سنة ١٩٤٢ ص ٧٠ .

(٣١) هـ. هوجسترال ، « اليمن تفتح بابها » ، المجلة الجغرافية القومية ، فبراير ١٩٥٢ ص ٢٣٥ .

(٣٢) ابحاث « البرت بيتر » مقتبس في شارليس موزر « رياحين الفردوس » ، المجلة الجغرافية القومية ، واشنطن ، اغسطس سنة ١٩١٧ ص ١٧٥ ، وابحاث « استوكمان » في ب.ي. برنتون « استعمال القات » ، المجلة الجغرافية ، لندن ، فبراير سنة ١٩٣٢ ص ١٢٢ .

ضعيف ، وفي مثل هذه المدارس يتلقى الاطفال تعليما اوليا محصورا في القراءة والكتابة على الواح من الخشب ، وليس هناك مـن كتب مستعملة في هذه المدارس سوى القرآن ، وان مما يجدر ذكـره ان سكان القـرى انفسهم هم الذين ينفقون على هذه المدارس •

وفي مثل هذا الوضع الصحي ، والافتقار الى التعليم الحديث العام والمهني على السواء ، تكون انتاجية الفـرد منخفضة ، ويكون الميل الـى ابتكار واقتباس وسائل جديدة منعدما •

وتكوين الاعمار في سكان اليمن يكاد يضع حدا للقوى العامة ، ذلك لأن عمر الانسان تحت الظروف الصحية القائمـة يكون حتما قصيرا •

الحياة الاجتماعية

غالبية السكان في اليمن تقطن الريف ، وتعيش في قرى صغيرة متجمعة ، يكون كل عدد منها وحدة اجتماعية .. وفي الهضبة الوسطى تبني البيوت من الاحجار عادة من دورين او ثلاثة واحيانا اكثر ، ويستعمل الطابق الارضي لايواء الحيوانات المستأنسة ، وكمخازن ، وتقام القرى غالبا على تلال صخرية جدباء ، وهي اشبه بالقلاع ، اما في تهامة فالبيوت عبارة عن عشش ذات غرفة واحدة تبنى من القش حول اطار من فروع الاشجار ، او من اعواد الذرة ، وتشييد القرية اليمنية بهذا الشكل التحصيني انما يعكس تاريخا طويلا للفوضى السياسيه وافتقارا للامن والطمأنينة . وعلى اي فالقرية ليست لوحدها منفردة بهذا المظهر . فالمدينة اليمنية هي ايضا حصن آخر ، ولكنه اكبر ، بأسوار اضخم تتخلله عدة ابواب تغلق اذا نزل الليل .

والحياة اليمنية لم يتغير طابعها بعد عن طابع الحياة القديمة كما ان هذا النمط من الحياة لا يختلف كثيرا بين المدينة والقرية . فبالنسبة للتنظيم الاجتماعي فان العلاقات العائلية تظل واحدة والاب هو عادة رئيس العائلة التي تضم الاطفال والنساء والاحفاد وكل الاقارب الذين يعيشون في نفس المنزل ، وبعد موت الاب فقط قد يؤسس الابناء عائلات مستقلة الا ان هذا الاستقلال يظل غير واضح لاجيال في كثير من المظاهر الاجتماعية ، والمظهر الوحيد لهذا الاستقلال يبرز في شكل تقسيم الاملاك .

واليمنيون يعيشون في عزلة ، فالبلد ككل معزولة عن العالم الخارجي عزلة فرضتها السياسة الحكومية غير الموفقة ويميل التكوين الطبيعي للبلد

الى ان يجعل الناس يعيشون في مجتمعات تكاد تكون منعزلة بعضها عن بعض . هذا الموقف جعل ويجعل الناس منحصرين في الشئون المحلية في عالمهم الصغير . ونادرا ما يمتد اهتمامهم الى ما وراء منطقتهم الصغيرة التي هي عبارة عن اتحاد غير متين لعدة قرى او المدينة التي يعيشون فيها .. والناس محكومون بالتقليد والعرف الذي يستجيبون له اكثر من استجابتهم الشريعة الاسلامية (٣٣) . وهم يعتقدون بمزيج من الخرافات والمفاهيم الاسلامية ، وهم غير متعصبين وليس لديهم من الوقت ما يغرقهم في مشاكل دينية مجردة . وعلى الرغم من ان اليمني وطني غير متعصب دينيا فهو اقليمي في نظرته الى الامور لا لان تلك هي طبيعته الموروثة ، بل للعزلة المحلية التي تنجت عن الافتقار للمواصلات او التي سببت خلق الميل في اليمنيين الى الاستقلال بهذا المفهوم الضيق . وفقدانهم الثقة وكرههم للحكومة المركزية يجد جذوره في فشل الحكومات المتعاقبة في تحقيق الاطمئنان والامان لهم ، وتنتج هذه الحقائق ، مقترنة بالعزلة الاقليمية فقدان الاستقرار السياسي ، فحركات التمرد ظلت تهدف الى شيء واحد : قلب الحكومة القائمة لا احلالها بحكومات افضل .. وكل انواع الحكومات التي جربها اليمنيون قد فرضت عليهم بالقوة . وهم يشعرون نحو اية سلطة سواء كانت وطنية او اجنبية انها قوة دخيلة.. ولقد جعل هذا الموقف وجود اية حكومة يعتمد على مقدرة الحاكم وشخصيته ، فالشعب مطيع ما دام يرى ان الحاكم قوي حتى اذا احسوا بضعفه بدأوا بالانتفاض عليه ، واما ما سيأتي بعد الانقلاب فأمر لا يفكرون فيه . ولم تبدأ حركة وطنية الا في الثلاثين سنة الاخيرة حين انخرطت العناصر المستنيرة في حركة وطنية سرية بآمال غامضة ، فحاولوا توحيد المناطق والقبائل المتفرقة للعمل من اجل نظام افضل للحكم .. ومنذ ذلك الوقت بدأ موقف الشعب بالتحسن قليلا ولكن الطريق ما زال طويلا .

---

(٣٣) « بري » ، المرجع الاسبق ، ص ٣٤ و ٣٥ و ١٤٩ .

التركيب الطبقي

يدور التركيب الطبقي في اليمن حول مزيج من الحالة الاقتصادية ، والمركز الوراثي الذي قد يتصل بالعنصر ، والعشيرة والقيم الدينية والاسطورية ، وبوجه عام هناك طبقتان العامة والارستقراطية • وضمن هاتين الطبقتين هناك تقسيمات فرعية هي انعكاس للحرفة والثروة والعشيرة • ويلعب الدين دورا هاما في تكوين الطبقة العليا حيث يعطي جماعات معينة حالة اجتماعية ممتازة • فطبقا للنظرة الزيدية ــ وهي فرع من طائفة الشيعة ــ يجب أن يكون الامام من نسل النبي وهذا أمر لا تعارض فيه طائفة السنة • والسادة (نسل النبي) الذين ينتمون للطائفة الزيدية يحاولون ــ لقلة عددهم ــ أن يحافظوا على امتيازهم من خلال سيطرتهم على المراكز الحساسة في الحكومة من خلال استغلالهم للدين • ويأتي بعد السادة في الترتيب الطبقي القضاة (العلماء) وهم مؤهلون في علوم الدين والشريعة الاسلامية ، وهم يقاسمون السادة في وظائف الادارة والقضاء ، وبعض الفقهاء يعملون كمحامين ومستشارين قانونيين او محكمين مفوضين ، اما لانهم فقراء أو لان الامام لا يثق بهم في وظائف الدولة • وعلى أي حال فالسادة مهما كانوا فقراء فعلى الناس ان يحترموهم لانهم ينتسبون فرضا الى النبي ، وقد تطورت أخيرا حالة الكراهية للسادة

كنتيجة للمعارضة النامية ضد سيطرتهم السياسية (٣٤) • والقضاة باعتبارهم شركاء السادة في السيطرة على شؤون الدولة السياسية والادارية هم على قدم المساواة من حيث الكراهية العامة •

وطبقة العامة في اليمن هم كبار ملاك الارض ، كما يسيطرون على جزء من احتكار التجارة ، وهم يكرهون أي تغيير ، وتقليديون في نظرتهم، وناقصو الخيال ، وقصيرو النظر لدرجة أنهم ظلوا عاجزين عن اقامة أي استقرار سياسي طويل الامد (٣٥) • وهم يبذلون الولاء من أجل مصلحتهم الشخصية الى الدرجة التي توقعهم في الاضطراب في اختيار الجانب الذي يساندونه في حالات الاضطرابات السياسية •

وضمن طبقة العامة سواد الفلاحين ، والمركز الاجتماعي مستمد من ملكية الارض ، ففي الهضبة الوسطى ، بوجه أخص ، تغلب الملكية الصغيرة والمتوسطة كما انها قديمة في أصلها (٣٦) • ومن لا أرض له في مجتمع زراعي فمركزه الاجتماعي منخفض ويعبر بأنه ليس له سهم الا في الشمس والطريق •

وهناك عدة مجموعات من الناس لهم مراكز اجتماعية مختلفة ويعيشون على هامش المجتمع ، وأميز هذه الجماعات هم الاخدام ، وأصلهم موضع

---

(٣٤) روى امين الريحاني قصة يرجع تاريخها الى سني العشرين وفيها ان سيدا خلع نعله لجندي ليحمله معه وهم مسافرون . قال الريحاني : « فاقترب الجندي مني وهمس « كل الناس في اليمن فقراء ما عدا السادة ، والسيد طمع وكسلان ومتكبر ، وهذا هو المثل » واشار الى السيد « وهذه هي اعمالهم » واشار الى الحذاء . « امين الريحاني » ملوك العرب ، ج ٢ ، ١٩٥١ ص ١٨٥ .

(٣٥) أحمد محمد نعمان ، « انهيار الرجعية في اليمن » ، القاهرة ، ص ٣٢ – ٣٣ .

(٣٦) اعتزم طغتكين ، اخو صلاح الدين وحاكم اليمن انذاك (٥٦٩ – ٥٨٣ هـ ، ١١٧٢ – ١١٨٦ م.) ، أن يرغم الناس على بيع اراضيهم له ويحولهم بذلك أجراء . عبدالواسع الواسعي ، « تاريخ اليمن » ، القاهرة ١٩٤٧ ، ص ١٨١ .

اختلاف ، ويحتمل انهم خليط من أصل حبشي وفارسي وزنجي (٣٧) ٠ وهم تابعون للمجتمعات التي يعيشون فيها ، ويحيون في أحياء خاصة بهم ويقومون بخدمات مختلفة كلما دعت الحاجة اليهم ، والمجتمع مسؤول عن ضمان عيشهم ، ولعل أهم وظيفة اجتماعية يقومون بها هي الترفيه : الرقص والموسيقى ٠

والحرف في اليمن عموما تقليدية ، وهي وراثية الى حد كبير ، والانتقال الرأسي من طبقة الى أخرى يكاد يكون منعدما ، وحتى في الزراعة فان انتاج بعض المحاصيل مقرون بمركز اجتماعي منخفض ، وفي الحرف والاعمال اليدوية فان بعض المهن مدعاة للاحتقار بصرف النظر عن مدى الكسب فيها أو المهارة التي تتطلبها ٠

---

(٣٧) دكتور جمال الدين هيوارث دن ، « اليمن ــ عرض عام للاحوال الاجتماعية والسياسية والاقتصادية » ، القاهرة سنة ١٩٥٢ ، ص ١٤ ــ ١٥ ٠



اقتصاديات اليمن

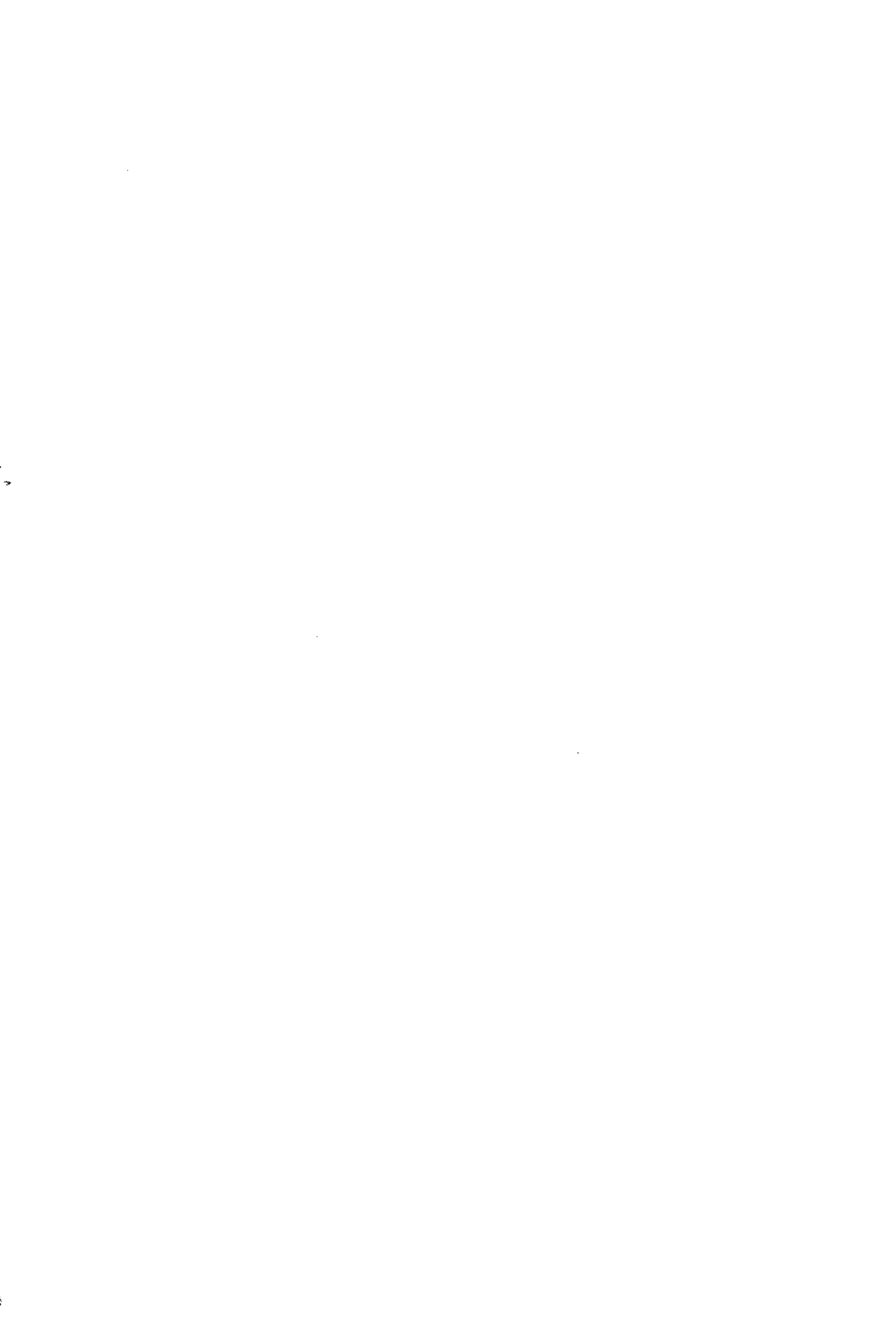
قد يكون من الافضل ، عند مناقشة اقتصاديات اليمـــن ، ان تبحث حسب الموضوعات التالية :

١ ـ الزراعة .

٢ ـ الصناعة .

٣ ـ النقل والمواصلات .

٤ ـ التجارة .



الزراعــة

اليمن بصفة عامة زراعية ، واغلبية السكان يشتغلون بالزراعة ، وليس هناك أرقام احصائية متعلقة بنسبة السكان الذين يشتغلون بالتجارة ، غير انه من الممكن عمل تقدير تقريبي عن توزيع السكان بين المدينــة والريف • فأي مدينة يمنية ليست الا مقرا لبضعة آلاف من السكان ومعظم هذه المدن ــ طبقا لاي معيار ــ ليست الا قرى ، وأكبر مدينــة ــ صنعاء ــ يسكنها ما لا يزيد عن ٥٠ ألف نسمة (٣٨) على أحسن تقدير ، وعلى ذلك ، فالزراعة هي القطاع الرئيسي في الاقتصاد اليمني ، سواء بالنظر الــى عدد سكان المشتغلين في الزراعة أو بالنظر الــى الدخل القومي •• ويعتقد أن انتاجية الارض عالية • فالسيد ج• ويمان بري الذي زار البلد قبل الحرب العالمية الاولى قدر محصول الذرة بمائة واربعين ضعفا ، وبأربعمائة ضعف كحــد أعلى ، حيث تحصد من ثلاثة الى أربعة محاصيل من بذار واحد • والقمح ــ طبقا لتقدير السيد بري ــ ينتج خمسين ضعفا في الاراضي العليا ، في

---

(٣٨) هاري هوجسترال ــ المرجع الاسبق ، ص ٢٣٥ •

طبقا لتقدير اخر ، وهو يحدد سكان اليمن بـ ٥ ملايين ، اعطــى صنعاء ٦٠ الفــا ، والحديدة ٤٠ الفا ، وتعز ٢٥ الفا ــ ((العالم العربي)) ــ مركز الاستعلامات العربي ــ نيويورك فبراير ــ ابريل سنة ١٩٥٨ ص ٦١ •

حين أنه ٢٠ ضعفا في الاراضي المروية حول بغداد (٣٩) • ولكن الانتاجية السائدة ــ تحت الظروف الحالية ــ مخالفة للانتاجية المحتملة ، مع العلم بانخفاضها • وانتاجية العمل منخفضة أيضا نظرا للظروف الصحية ، وضعف الحافز للعمل ، وبدائية التكنيك والطرق الزراعية ، فالمزارع اليمني ما زال يستعمل نفس الآلات التي استعملها أجداده منذ قرون • وآلاته الرئيسية هي المحراث اليدوي والمرداس وسلة من الجريد ومحراث تجره الحيوانات ، وليست لديه أية معرفة بالوسائل الحديثة ولا تحسين البذور ، والحراثة المثلى ، ومقاومة أمراض المحاصيل والحشرات •

وبصفة عامة ، فالناس يعانون من البطالة المقنعة ، ففي معظم المحلات يزرع محصول واحد فقط ، ويتفق موسم العمل مع موسم المطر ، وحتى في هذا الموسم نجد فترات بطالة بين الحرث والبذار ، والتنقية والحصاد ، والمرأة في الغالب تظل مشغولة طيلة العام • فبجانب الاعمال المنزلية تقوم بمعظم أعمال التنقية ، وتنظيف الحقول ، والتقاط الحشرات الضارة بالنبات ، وفي اثناء موسم الجفاف حيث لا يوجد عمل كثير في الحقول ، تقوم بجمع الاحطاب وخزنها لتستعمل على مدار السنة •

حيازة الارض

وحيازة الارض في اليمن ليست أكبر مشكلة كما كان ولا زال الحال في معظم أقطار الشرق الاوسط ، فباستثناء تهامة وبعض الحالات في الهضبة الوسطى ، ومشكلة الوقف •• تسود الملكية الصغيرة والمتوسطة (٤٠) •

ففي تهامة تقدر الاراضي الواقعة تحت ملكيات كبيرة بـ ٤٠٪ من

---

(٣٩) بري ــ المرجع الاسبق ، ص ١١٦ •

(٤٠) المفهوم الاساسي للملكية وبعض مشاكل الاجارة (الحيازة) ستناقش في فصل متأخر •

الاراضي المنزرعة • وتمثل حالة واحدة في هذا الاقليم أكبر ملكية في اليمن ، والعلاقة بين الزارع الاجير والمالك هي اقطاعية ، وهذا المالك بالذات يعتبر تابعا VASSAL للامام ، فهو في نفس الوقت حاكم للمقاطعة التي تقع فيها أملاكه • وفي تهامة ككل تقوم علاقة المالك بالاجير تقريبا كعلاقة صاحب العمل بالعامل ، فالمالك يقدم البذور وحيوانات الجر ، ويبني المجاري للري والخنادق كما يدفع الضرائب، وفي الرعي يتقاسم مالك القطيع مع الراعي بالتساوي حاصل القطيع •

وفي الهضبة المتوسطة لا تسود الملكيات الكبيرة كما أن وضعها القانوني غير مستقر •• وعلى أي فتركز ملكية الارض يتبع السيطرة السياسية ، فتغير الاسر المالكة والحكام يجلب معه تغييرا في الادارة الاقليمية ، والرؤساء المعزولون يفقدون ملكياتهم بمرور الزمن بالتصرف فيها وقليل جدا من الاسر التي حكمت تحت الاتراك استطاعت أن تحافظ على مراكزها في الادارة بعد سني العشرين •• ومن هنا احتفظت بملكياتها، وفي ظل النظام الحاضر برزت مجموعة جديدة من أنصاره وكسبت آراضي كبيرة بالاضافة الى الاراضي التي اكتسبها أعضاء الاسرة المالكة ، وعلى أي فليس هناك من شواهد احصائية متوفرة حتى تقرر النسبة المئوية التي تكونها الملكيات الكبيرة •• وعلاقات المالك بالمستأجر في الهضبة الوسطى تختلف من منطقة لاخرى وعلى أي حال ففي معظم الانحاء يحصل المالك على ثلث المحصول والمستأجر هو الذي يقدم البذور وحيوانات الجر بجانب دفعه للضرائب •• ويرتفع نصيب المالك الى النصف اذا كان هو الذي يقوم بدفع الضرائب ، وفي الارض ذات الانتاجية المنخفضة والتي تحتاج الى سماد كثير وعناية خاصة يحصل المالك على الربع فقط ، وفي بعض المحلات وبخاصة في الشمال يتقاسم المالك والمستأجر المحصول بالسوية بعد خصم الضريبة ، وفي منطقتين من لواء تعز يحمي العرف المستأجر ضد الاخلاء في مزارع البن والقات ، فعلى المالك ان يدفع ربع القيمة كتعويض

للمستأجر ، والا فهو مرغم على ان يبيع الارض للمستأجر • وتقدر الاوقاف الخيرية والاراضي المتنازع عليها (صوافي) ـ امـــا بورا أو مزروعة ـ بـ ١٠٪ من الاراضي المنزرعة ، وكلا النوعين تحت ادارة الحكومة التـــي تؤجره للمزارعين •

ويقدر العمال الزراعيون الذين لا أراضي لهم مـــع عائلاتهم بحوالي ١٠٪ من المشتغلين بالزراعة (٤١) ، والاجر اليومي للعامل الزراعي يبلـــغ ربع ريال او يرتفع الى ٣/٨ الريال في موسم البذار والحصاد مـــع وجبة واحدة في كلا الحالين • (تأثر هذا الاجر في تعز في الفترة الاخيرة بكثرة الاعمال المعمارية التي استنزفت الايدي العاملة فـــي حقل الزراعة بحيث ارتفع أجر العامل الزراعي الى ٥/٨ الريال كحد أقصى) •

وتقدر القبائل الرحل بحوالي ٥٪ من عدد السكان (٤٢) •

---

(٤١) المعلومات الواردة في هذا القسم مبنية على رسالة خاصـــة من وزيرين في مجلس اتحاد الدول العربية المتحدة ، وكلاهما من الملاك في الهضبة الوسطى ، كما شغلا مراكز ادارية في الهضبة الوسطى وتهامة ، وعلى الرغم من انهما حجـــة فيما يجري عليه العمل في حيازة الارض ، فان الارقام المتعلقة بنسبة الاوقاف الخيرية ونسبة العمال الزراعيين ، والقبائـــل الرحل يجب ان تؤخذ على انها مجرد تخمين مدرك وتقريبي فقط .

(٤٢) المرجع السابق ، بالنسبة للقبائل الرحل ، يتفق هـــذا التقدير الى حد كبير مـع حسابات زكـــاة الفطر سنة ١٩٤٤ . انظر هيوارت دين ، المرجع الاسبق ، ملحـق « C » ص ٧٧ و « E » ص ٨٤ .

الصِّنَاعَة

لم تعرف اليمن الصناعة الحديثة بعد ، وقد كانت صناعة النسيج ذات أهمية ولكنها قد عانت من التدهور لاجيال طويلة بسبب المنافسة الاجنبية والفوضى السياسية في القرن التاسع عشر ، وبداية القرن العشرين ، وقد لاحظ « ج. ويمان بري » وهو يكتب قبل الحرب الاولى أن معظم صناعة الصباغة في زبيد ، وصناعة النسيج في بيت الفقيه انتقلت الى الحديدية هربا من الاضطرابات (٤٣) . وعلى أي حال فبالرغم من اعادة الامن الى نصابه ، فقد اختفت معظم صناعة النسيج المحلية أمام المنسوجات المستوردة الرخيصة ، وقد كان من الممكن بسياسة حكومية مستنيرة نسبيا أن توجد فرصة لتطوير هذه الصناعة المحلية القديمة ، فمنذ فجر التاريخ كانت اليمن مشهورة بمنسوجاتها ، وقد بزغت فرصة جديدة لتأسيس صناعة حديثة للنسيج بدخول زراعة القطن ففي سنة ١٩٥٦ أعلن عن الانتهاء من بناء مصنع في باجل ، ولكن الموقف التجاري للحكومة وشركائها في احتكار التجارة الخارجية جعلهم يكتشفون في اللحظة الاخيرة أن تصدير القطن واستيراد سلع قطنية جاهزة أوفر واكثر ربحا من تشغيل المصنع .

وليس هناك من صناعة اخرى جديرة بالذكر اللهم الا دباغة الجلود ،

---

(٤٣) بري ـ المرجع الاسبق ـ ص ١٢٣ .

وبعض الملابس الجلدية على نطاق ضيق وصناعة الحبال والحصر والكليم للاستعمال المحلي .

ومصدر الثروة المعدنية مجهول الى حد كبير ونتائج المسح الذي أجري أخيرا احتفظت بها الحكومة وأصحاب الاعمال الذين قاموا بهذا المسح (٤٤) . وعلى أي فمن المعادن ذات القيمة التجارية الملح الحجري ، فقد كان تعدين الملح في الصليف ، على بعد أربعين ميلا شمال الحديدة ، مزدهرا أيام الحكم العثماني (٤٥) . ثم ألغي بعد او اثناء الحرب العالمية الاولى ، وقد أحيي هذا المشروع ، وابتدأت العمليات سنة ١٩٥٣ ، وفي ذلك الحين كان يشتغل في المشروع ٥٠٠٠ عامل ، وتقوم به شركة مختلطة ، غير أنه فشل حاليا لصعوبات ادارية وانعدام ميناء صالح (٤٦)

---

(٤٤) أحمد فخري - المرجع الاسبق - ص ٢٥ ، واشارت مجلة الايكونومست في عددها الصادر ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٣ الى ان الحكومة اليمنية « تحوز مسحين قام بهما عربيان احدهما مصري والاخر من افريقيا الشمالية ... » - ص ٤٢٦

(٤٥) يرى المرجع الاسبق .

(٤٦) صوت اليمن المجلد الثاني عدد ٨ ، ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٥ . اضافت الجريدة انه بسبب النزاع اليمني البريطاني رفضت السلطات البريطانية تموين السفن اليابانية بالوقود ، ولما لم يكن هناك محطة للوقود في الصليف او في اي ميناء يمني اخر فقد اصبح من المتعذر على السفن اليابانية أن تواصل شحن الملح ، كما اشارت الجريدة الى أن منافسة معمل الملح في عدن التابع للمصالح الايطالية ودور الايدي الايطالية التي تعمل مع الحكومة اليمنية في تخريب المشروع قد لعب دورا كبيرا في احباطه .. ومهما تكن العوامل التي تدخلت فيبدو أن النقص التنظيمي والافتقار الى ميناء مناسب كانت اهم الاسباب لايقاف المشروع .

المواصلات

التكوين الطبيعي لليمن قد جعل منها عدة مجتمعات صغيرة منعزلة الى الدرجة التي تكاد كل منها أن تكون اقتصادا مغلقا • ولم يتغلب على هذه الصعوبة بعد لانعدام وسائل المواصلات الحديثة •• وطرق القوافل قديمة ووعرة • والطرق الصالحة لمرور السيارات عبارة عن ممرات غير معبدة ، وقد تصبح غير صالحة للعبور بعد الامطار ، ومتوسط سرعة سيارة النقل على هذه الطريق في أحسن أجزائها تصل الى ٣٠ ميلا بالساعة (٤٧) • هذه الممرات تصبح ضيقة في الجبال وذات صعود وهبوط ، وفي الهضاب والسهول والوديان رغم أنه أقل خطرا ، ويقطع الطرق عدد لا يحصى من حفر الري قد تتكرر أحيانا كل خمسين أو أربعين ياردة وعلى السيارة أن تقف بعد كل خمسين او مائة ياردة تقريبا (٤٨) • ويقال ان امتداد حياة سيارة النقل على هذه الطرق لا يزيد عن ١٠ر٠٠٠ ميل والجيب ٣٠ر٠٠٠ ميل (٤٩) • والاستثناء لما سبق هو طريق طولها ٨ كيلو مترات تربط مدينة تعز بالمطار ، وطريق المخا ـ تعز التي قامت ببنائها شركة فرنسية

(٤٧) « ريتشارد هـ. سانجر » « الجزيرة العربية » بينجهامتون ـ نيويورك سنة ١٩٤٥ ص ١٤٥

(٤٨) المرجع السابق ، ص ٢٥٣ . و « اريك و. بيتمان » ، « اليمن على وجه النهوض » واشنطن سنة ١٩٦٠ ص ٢٩ ، ٣١ .

(٤٩) بتيمان المرجع السابق ص ٣١ .

وقد ظهرت عليها الشقوق والحفر الامر الذي جعل الحكومة تسحب العرض المقدم لنفس الشركة لتبني طريقا بين الحديدة والصليف حيث كان يعتزم بناء ميناء (٥٠) •• ويقال ان طريق الحديدة وصنعاء الذي تموله وتقوم ببنائه الصين هو على وشك الانتهاء ، كما يقال ان مسافة الـ ٢٠٠ ميل بين المدينتين أصبح من الممكن أن تقطعها سيارة النقل في اربع ساعات (٥١) •

وعلى أي حال فطرق المواصلات والموانىء كانت وما زالت هي الضرورة الملحة والمعترف بها لآماد الا أن كل الجهود المتعلقة بالقيام بها كانت اما غير مخلصة أو غير جادة في الامر (٥٢) •• وبقي أن ننتظر مشروع ميناء الحديدة الذي يقوم بتمويله وبنائه الاتحاد السوفيتي لنرى هل سيثبت نجاحا أم فشلا آخر ، كما كان الحال مع ميناء المخا الذي قامت ببنائه شركة فرنسية (٥٣) • وعلى أية حال فالميناء لوحده بدون ربط مراكز الانتاج النائية بشبكة طرق لن يكفي •

وبصرف النظر عن القوارب الشراعية التي يتناقص عددها هناك شركة ملاحة مختلطة ، ولها ثلاث بواخر صغيرة حمولة أكبرها أقل من ١٥٠٠ طن (٥٤) •• وهناك شركة ملاحة أخرى تقل حمولة باخرتها

---

(٥٠) صلاح الدين البيطار وآخرون ، « سوريا واليمن » وهو تقرير البعثة السورية الرسمية الى اليمن ، اعاد طبعه الاتحاد اليمني بالقاهرة سنة ١٩٥٦ . ص ٢٥

(٥١) خطاب شخصي من السيد الهمداني ، سكرتير اول مفوضية اليمن في واشنطن في ١٩٦٠/٣/١٠ .

(٥٢) تحت الحكم التركي ، درس وابتدىء بمشروع بناء ميناء الحديدة ، ومشروع آخر خاص بالسكك الحديدية ، وكان كلاهما سقوطا شنيعا للادارة العثمانية .. لاسباب الفشل ، ارجع الى « بري » المرجع الاسبق ص ١٢٨ ــ ١٢٩ .

(٥٣) تم بناء هذا الميناء بعد الفراغ من اعداد الرسالة .

(٥٤) حمولة صغرى هذه الباخرة ٤٥٠ طن ــ دكتور برونو فرارا ، العلاقات الاقتصادية بين ايطاليا واليمن ، مجلة الشرق ــ عدد خاص عن العلاقات الايطالية اليمنية المجلد ١ عدد ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣ ــ روما ــ ص ٣٩

الوحيدة عن ١٠٠٠ طن (٥٥) .

وتمتلك الحكومة خطا جويا ذا خمس طائرات وتشغله بدون جدول محدد ، والمطارات عبارة عن قطع من الارض بلا أنوار أو أي وسائل أخرى ولا يمكن استعمالها الا نهارا ، ومهما يكن من أمر هذا الخط فهو مجرد استنزاف لاموال الخزانة العامة من حيث أنه يستعمل لاشباع حاجات الاسرة المالكة (*) .

والمواصلات التلغرافية تعتمد على سلك قديم مفرد من مخلفات العهد التركي ، وتتم الاتصالات بالعالم الخارجي بواسطة محطة الارسال اللاسلكي بصنعاء ، والخط تحت رقابة دقيقة من الحكومة الى درجة لا تشجع الناس خصوصا التجار على استعماله وليست الخدمات البريدية أحسن حالا ، فالبريد الداخلي والخارجي غير منتظم ، وكثير من المجتمعات لم تسمع عن وجود خدمات بريدية وفوق كل ذلك حتى المراكز الكبرى تعاني من عدم كفاءة الخدمة البريدية .

---

(٥٥) زادت هذه الشركة في عدد بواخرها باخرة اخرى بعد اعداد الرسالة وحمولتها اقل من الاولى الا انها احدث صنعا .

(*) بعد تقديم الرسالة هذه حولت الخطوط الجوية اليمنية الى شركة مساهمة بدا سيرها بتنظيم بين صنعاء والحديدة وتعز وعدن .

التجـارة

يتضح من العرض السابق أن الظروف اللازمـة لنمـو التجارة غير ملائمة ، وليس هناك سوق يشمل البلاد بأجمعها ، وقـد نتج هـذا عـن اقتصاد قوامه الكفاف ، حيث ينتج المنتج المحلي بالدرجة الاولـى لاشباع حاجاته المباشرة ، والفائض غير المقصود ، ان كان هناك أي فائض ، يصرف في السوق المحلي ، وبالاضافة الى المعوقات الطبيعية لنمو اقتصاد السوق فهناك عوائق مالية وعوائق من صنع الانسان .

العوائق المالية

تعاني البلاد من الافتقار لنظام نقدي مناسب ، كما تعاني مـن عـدم وجود مؤسسات مالية (٥٦) .. ولا تفتقر البلاد الى عملة قومية فحسب ، بل ان كمية عرض النقود ليست كافية ، وحركة النقود على الاقل مفقودة ، واذن فليس من المستغرب أن نجد أن نظـام المقايضة لا يـزال مستعملا ، والعملة السائدة هي ريال ماريا تريزا ، وتصك هذه العملة شركة خاصة في تريستا ، والريال ثقيل الحمل وغير مأمون نقله الى مسافات بعيدة ، والعملة

---

(٥٦) افتتح البنك الاهلي التجاري السعودي فرعا له في الحديدة سنة ١٩٥٥ ، ولكـن نشاطه محدود نظرا لعدم الكفاءة ، وللرسوم الباهظة التي يفرضها على الصرف والكمبيالات .. البيطار ـ المرجع الاسبق ص ٢٠ .

الاقل قيمة من الريال تصك محليا في كميات غير كافية ، ولهذا السبب يفرض خصم من ٢/١ ٢ الى ٥٪ من الريال عند صرفه الى عملات أصغر •

واثناء جباية الضرائب تستنزف النقود من السوق الى خزانة الحكومة ، وليس هناك انفاق حكومي مقابل ذلك الاستنزاف للتخفيف من أثره ، والعجز في ميزان المدفوعات يسبب نقصا في كمية النقود المتداولة في البلد ؛ لان الريال يذهب الى الخارج في شكل أثمان لبضائع مستوردة، وبالاضافة الى ذلك فان نفقات الحكومة على مكاتبها المفتوحة حديثا في الخارج ، ونفقات رحلات العائلة المالكة والمقربين تسبب استنزافا متواصلا لاحتياطي البلد من الذهب والفضة ، وعلى الخزانة العامة • ويقال أن الحكومة اضطرت في سنة ١٩٥٨ لشراء ريال ماريا تريزا من الحبشة ، ودفعت ثمن ذلك بالذهب لكي تدفع ماهيات موظفيها •

والافتقار الى عملة وطنية قد تنتج في فوضى نقدية ، ففي المراكز التجارية الكبيرة نسبيا وعلى الطرق التجارية الهامة تستخدم عملات الاقاليم المجاورة ، وبصفة أساسية العملة المستعملة في عدن ، (الروبية الهندية سابقا ، وشلن شرق أفريقيا حديثا) •• وعلى الحدود قريبا من الطرق المؤدية الى عدن تكاد العملة الوطنية تختفي ليأخذ الشلن مكانها ، وسعر الصرف يتقلب بعنف ، ويتقرر عادة في عدن •

عوائق من صنع الانسان

فضلا عن الافتقار الى التنظيم الحديث للاعمال التجارية ، وروح المقاولة ، فالتجارة مشلولة بعوائق من صنع الانسان ، فالمكوس والرسوم تفرض على حركة البضائع بين المدن والارياف ، وبين منطقة وأخرى •• وقد دعمت هذه الرسوم الى حد ما أثر سلامة الطرق من السلب الذي كان سائدا تحت الحكم التركي المزعزع •

ومنذ فجر سني العشرين صارت التجارة الخارجية احتكارا للعائلة المالكة أولا وكبار موظفي الدولة ، ثم لهؤلاء والحكومة كشريك . وقد تسببت هذه الحالة في هجرة كثير من التجار ليؤسسوا أنفسهم في مكان آخر خارج البلد .

ومعظم التجارة الخارجية في الوقت الحاضر تحتكرها شركة التجارة اليمانية تحت اشراف الجبلي ، وهو رجل أعمال وفي نفس الوقت المستشار والوكيل التجاري للحكومة ، وأسهم الشركة يتقاسمها الملك ، والاسرة الحاكمة ، وكبار موظفي الدولة ، والخزانة العامة ، وتحتكر الشركة تصدير الجلود ، والبن ، والقطن وسلع أخرى ، وتحتكر استيراد الدقيق والسكر والرز والجازولين والاقمشة ، وسلع أخرى جاهزة الصنع (٥٧) .. وعلى أي حال فقائمة السلع الخاصة بالتصدير والاستيراد لها من المرونة ما يكفي اخراج وادخال السلع التي قد تجعل التجارة أكثر ربحا ، وما تتركه الشركة من التجارة تتلقفه عناصر احتكارية أقل أهمية مقابل عوائد للحكومة (٥٨) .

أما فيما يتعلق بحجم التبادل التجاري ، فليس هناك أية احصائيات منشورة منذ سنة ١٩١٣ (٥٩) .. ويقدر البعض قيمة الواردات بـ ١٠ ملايين من الدولارات ويستنتج من ذلك أن قيمة الصادر تصل الى نفس المبلغ (٦٠) .. ومهما تكن الحال فان المهاجرين اليمنيين الكثيرين يساهمون في تلطيف حدة العجز في ميزان المدفوعات من خلال المعونات التي يرسلونها لعائلاتهم في اليمن ، ومعظم التجارة اليمنية الخارجية تأخذ سبيلها بواسطة عدن التي تعتبر أكبر عميل باعتبارها مركزا للتجارة العابرة ..

---

(٥٧) جان جاك بيربي ـ المرجع الاسبق ص ١٢٨ ـ ١٢٩ .

(٥٨) مراكز بعض هذه المصالح الاحتكارية في عدن وموانىء البحر الاحمر الاخرى كالسعودية والبلدان الافريقية .

(٥٩) دكتور أحمد فخري ـ المرجع الاسبق ص ٢٢

(٦٠) مصر الصناعية ـ ديسمبر سنة ١٩٥٦ ص ١٨

الدولة في النظرية والتطبيق

في هذا الفصل ستستعرض المناقشة باختصار لمفهوم الدولة في الاسلام والمبادىء المتعلقة بمؤهلات رئيس الدولة وتنصيبه ، وسلطته . ونفس هذه النقط ستثار بالنظر الى المذهب الزيدي ومن جهة النتائج المترتبة على تطبيق المبادىء التي أسسها مؤسسو هذا المذهب وسيعرض الفصل ايضا النظام الحاضر في اليمن في وظائفه الادارية والقضائية .

مفهوم الدولة في الاسلام

مصدر الدولة في الاسلام مرتبط بفكرة الله باعتباره خالق الجماعة. « فهو السبب في وجود الدولة (١) » . وله السيادة على العالم كما أنه هو واهب قانونه . وعلى ذلك ، فالدولة ليست مؤسسة من صنع الانسان، تجد سببها في المجتمع ويتغير شكلها ووظائفها بالتغيرات الحادثة في المجتمع . فارادة الله هي منشأ الدولة وقوانينها المعطاة بمقتضى هذه الارادة أزلية أبدية . وبخاصيته وفاعليته كخالق للجماعة ، فالله هو « المركز والهدف لتجربتها الروحية . » (٢)

بهذه الغاية في النظر ، يحدد الله وظائف الدولة بأنها القيام على تنفيذ قوانينه على هذه الأرض . ولنفس السبب والوظيفة للدولة ، فان فصل السلطة الزمنية عن السلطة الروحية لا مكان له في المفهوم الاسلامي . وكما عبر عن ذلك السيد ايروين آي. ج. روسنتال : « ليس هناك من مطالب متنازعة بين قانون الكنيسة المقدس وقانون الدولة لأن الاسلام لا يعرف الا قانونا واحدا هو الشريعة المنزلة من عند الله التي تفرض نفوذها على

(١) جوستاف ي. فون جرون بوم ، الاسلام في العصور الوسطى مطبعة جامعة شيكاغو ١٩٥٣ ، ص ١٤٢ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٤٢ .

الحياة السياسية بدرجة ليست أقل مـن تلك التي تفرضها علـى الحياة الاجتماعية ، والاقتصادية والثقافية . فالحياة واحـدة ولا تقبـل الانقسام والدين يكتنف ويحدد كل مظاهرها (٣) » .

كل شؤون الفرد والمجتمع تدخل في نطاق سلطة الله ، وعليـه يجب أن تكون متناغمة مع نظامه . هذه النتيجة تنبع من أن الحياة علـى هـذه الارض ما هي الا طريق الى مملكة الله الاخرى في السماء . هـذه الغاية توسع من سلطة الدولة لتحتضن ليس الامتياز التقليدي فـي حفظ الامن واقامة العدالة فحسب ، بل تشمل أيضا الحق فـي تنظيم كـل النشاط الانساني كلما اعتبر ذلك ضروريا .

وهذا يتضمن سلطة تقديرية للدولة في أن تمارس هذا الحق في نطاق مجموعة من المعايير لم تتولد أو تقبل حتى نظريا في المجتمع بل تؤخذ كمـا هي ويعبر عنها بعبارة عامة : المصلحة العامة . هذه المظاهر سنعود الى بحثها عند مناقشة مفهوم الملكية والضرائب .

وهكذا ، يصبح فرضا علـى الجماعة أن تقيـم منظمـة سياسيـة BODY POLITIC تقوم على قوانين الاله وتنفيذ نظامه على الارض (٤) وبعض الكتاب المسلمين بني مؤسسة الدول علـى العقل ، « لان الانسان بـدون قائد سيحيا في حالة لا يحكمها قانون » ، والبعض الآخر أقامها على أساس القانون لان الدولة بالدرجة الاولى مختصة بتطبيقه (٥) ويبدو أن السبب الاخير يمثل وجهة نظر الفقهاء ، كما يبدو أنه أكثر اتفاقـا مـع المفهـوم الاسلامي للدولة . فالفقهاء « لا يسألون هل ولا لماذا يجب أن تكون هناك دولة ، انما هم معنيون بتطبيق الشريعة على المنظمة السياسية (٦) » .

(٣ ايروين . آي. ج. روسنتال ، الفكر السياسي في اسلام العصور الوسطى ، تخطيط تعريفي ، كامبردج ، ١٩٥٨ ص ٢٣ .

(٤) فون جرون بوم ، المرجع الاسبق ص ١٤٢ .

(٥) المرجع السابق ص ١٥٧ .

(٦) روزنتال ، المرجع الاسبق ص ٢٤ .

وبينما تجد حتمية الدولة أسسها في القرآن والسنة ، وكذلك في الغاية ، أي القيام على أمر القانون المقدس ، فاجراءات اقامة حكومة وتسييرها تركت غير موضحة . وقد أخذت سوابق أصحاب النبي بعد موته على أنها ملزمة على الاقل عند فقهاء السنة ، كتطبيق للمبدأ العام الذي يعتبر الاجماع كمصدر من مصادر القانون عند غياب النص القرآني أو السنة . فمنذ البداية تأسس مبدأ انتخاب الخليفة الا أن الشك حام حول هذا المبدأ بسبب الاحاديث المتناقضة المتعلقة بعشيرة الشخص الذي يصلح لمنصب الامام ، وبسبب تفويض امامة الصلاة لأبي بكر التي اتخذت كاشارة الى خلافته للرسول في الشؤون الاخرى . وفيما يتعلق بشكل الحكومة ، فان حكومة الخلفاء الاربعة الاول كانت بصفة عامة ، امتدادا للرئاسة القبلية العربية الموسومة بالبساطة . وعندما أصبح المجتمع الاسلامي أكثر تعقدا فسح الشكل المبكر السبيل لشكل أكثر تعقدا جمع بين الوراثة والانتخاب. وعلى أساس سوابق الخلفاء الاربعة استنبط الفقهاء المبادىء الآتية بالنظر الى مؤهلات الخليفة والاجراءات التي يتسنم بها المنصب ، فبالنسبة للمؤهلات وضع ابن خلدون ـــ وهو من فقهاء السنة ـــ الشروط الاربعة الآتيـة :

١ ـــ العلم ، ٢ ـــ الاستقامة ، ٣ ـــ والاهلية ، ٤ ـــ سلامة الحواس والاعضاء من كل عيب حتى لا تؤثر في تقديره وعمله (٧) . ويرفض ابن خلدون الشرط الخامس (القرشية) على أساس أنه تفسير خاطىء لاحاديث نبوية مختلفة (٨) . وبالنظر لتعيين الامام ، استنبطت طريقتان من نفس السوابق : الانتخاب كأفضل طريقة ، لم يعنوا على أي حال الاقتراع العام كما هو مفهوم اليوم . فبصفة عامة كل مسلم مهيأ لان يكون ناخبا بشرط أن يحوز الصفات المطلوبة : العدالة ، والعلم ، والتمييز . وهناك تقييد

---

(٧) ابن خلدون ، المقدمة ، الترجمة الانجليزية لفرانز روسنتال المجلد الاول نيويورك ١٩٥٨ ص ٣٩٤ .

(٩) روبين ليفي ، التركيب الاجتماعي في الاسلام ، كامبردج ١٩٥٧ ص ٢٨٦ .

آخر ، فبالاضافة الى هذه المؤهلات يجب أن يكون الناخبون ذوي نفوذ في قومهم أي « من أهل الحل والعقد (٩) » أما بالنسبة لعدد الناخبين ، فهناك نزاع بين الفقهاء فطبقا للبعض ، كل المسلمين الذين هم مؤهلون في كل مدينة ، والبعض الآخر يرى ان خمسة ناخبين أمر ضروري ، وآخرون اكتفوا بثلاثة ، ورأى آخرون أن اعتراف شخص واحد جائز (١٠)

وجواز تعيين الامام لخلف له يجد أسسه الشرعية في سابقة تعيين الخليفة الثاني بواسطة الخليفة الاول وكذلك في تعيين الخليفة الثاني للجنة خماسية تختار من بين أعضائها خليفة • ويرى ابن خلدون أنه (التعيين) « معترف به كجزء من الشريعة عن طريق الاجماع » • كما أنه « سائغ وملزم اذا حدث •• » (١١) وهو يبرر التعيين بقوله ان الامام « مؤتمن أن ينظر في شئون المسلمين ما عاش •• » وان مسؤوليته تصير أكبر اذا خشي امكان الاختلاف بعد موته (١٢) •

وسلطة الامام لا يمكن أن تعرف على وجه الدقة (١٣) • فهي تشمل كل شؤون المسلمين • فهو رئيس الحكومة ، وكبير الاداريين ، ورئيس القضاة ، وقائد الجيش ، والامام الروحي • وطاعته فرض ديني ، ولا شيء يقيده سوى القانون الديني • وبالرغم من أن النصوص القرآنية تشير الى أن يطلب الامام النصيحة من رؤساء القوم ، فمن المتفق عليه بين الفقهاء أن نصيحة هؤلاء لا تلزم الامام •

---

(١٠) المرجع السابق ، ص ٢٨٦ ، فون جرون بوم ، المرجع الاسبق ، ص ١٥٧

(١١) ابن خلدون المرجع الاسبق ، ص ٤٣٠ •

(١٢) المرجع السابق ص ٤٣١ •

(١٣) جون فردي ــ دي موجين ــ المؤسسات الاسلامية ، ترجمة جون ب. ماكجريجور ، لندن ، ١٩٥٠ ص ١٠٩ •

فكرة الدولة في النظرية الزيدية

من حيث أن كلا من الشيعة والسنة طائفتان اسلاميتان فمفهوم الدولة ـ من حيث منشئها ووظيفتها ـ متشابه . والزيدية كفرع من الشيعة تعتقد « أن الامامة ليست شأنا عاما تفوض للامة الاسلامية للنظر في تعيين الشخص الصالح لشغل المنصب » (١٤) فالشيعة تؤمن أن النبي فوض الامامة لعلي ، زوج ابنته ، ولنسله من زوجته ابنة النبي . والزيدية تختلف عن غيرها من فروع الشيعة في انها لا توافق على تعيين الامام لمن يخلفه ، بل تصر على أن الامام يجب أن يختاره المسلمون ذوو الكفاءة أهل الحل والعقد (١٥) .

ومن الواضح أن رئيس الدولة يعتبر موضع صفات يخلعها الله عليه ، لا يقدر غيره على بلوغ مثل هذه المكانة . وهذا معبر عنه بوضوح أكبر باشتراط أن يحوز الامام ، بجانب الصفات الاخرى السابق بيانها، صفة العصمة (١٦) . وهناك متطلب آخر تنفرد به الزيدية ، هو أن يكون الامام « على استعداد لامتشاق سيفه لتأكيد حقه واعلاء شأن العقيدة » (١٧) .

(١٤) ابن خلدون المرجع الاسبق ، ص ٤٠٢ .
(١٥) المرجع السابق ، ص ٣٧ .
(١٦) عباس فاروقي ، تقديم اليمن ، اورينتاليا نيويورك ، ١٩٤٧ ص ٣٧ .
(١٧) المرجع السابق ، ص ٣٧ .

ومن جهة أخرى ، جعلت النظرية الزيدية الثورة ضد الامام مشروعة اذا ما رؤي انه غير عادل ، أو خالف الشرع ، أو أن شخصا أكفأ منه طالب بالمنصب (١٨) • وبالاضافة الى ذلك أجازت النظرية أن يكون هناك أكثر من امام في نفس الوقت اذا كانت منطقة نفوذ كل منهما متباعدتين بعدا كافيا • وقد كانت عواقب هذه المتطلبات بالاضافة الى ضرورة الانتخاب حروب متصلة بين المطالبين بامامة ، مع اعطاء هذه الحروب صفة القداسة وأنها أساسية للدفاع عن العقيدة •

وقد أدخلت الامامة الزيدية لليمن سنة ٢٨٠ هـ (٨٩٣م) (١٩) •

ولكن المذهب لم يسد الا في بعض الجهات الشمالية ومنذ ذلك الحين حتى انتهاء الحرب العالمية الاولى والبلد تمزقها الحرب المتصلة بين الاسر الحاكمة المتعددة والائمة ، وبين الغزاة والحكام الوطنيين — أئمة وأمراء — مع وجود حوادث حيث يستدعى حكام وطنيون — خصوصا الائمة — قوى خارجية لمساندتهم •

وكانت الحروب حتمية ، خصوصا بالنسبة للائمة وهم مسلحون بفكرة دينية ، اما بين الائمة المتنافسين او بين المطالبين بالامامة او بين امام والامراء والرؤساء المستقلين • كل هذه الحروب كانت تبرر على أساس انها للدفاع عن العقيدة والضرب على أيدي الطغاة ، والزنادقة ، وكانت المجادلة تقوم على أسس من القانون والدين • طلب أحد الفقهاء من مطالب بالامامة أن يدخل في طاعة الامام المنتخب في العاصمة على أساس أنه اذا كانت المصلحة العامة سببا لخلق فتنة ، تصبح هذه المصلحة ذاتها فتنة • فأجابه بجواب مستعملا نفس الحجة « الكف عن محاربة الزنادقة والبغاة

---

(١٨) علق محمد محمود الزبيري ، وهو فقيه زيدي معاصر ، على هذا المبدا بانه فتح الباب للسادة الطامحين في ان يسعوا للعرش بطريقة دموية ولكن اذا حاول الثورة احد من غير السادة دمغ بأنه « زنديق ، مخالف ، باغ ، وعدو الله » . الامامة وخطرها على وحدة اليمن ، بيروت ص ١٩٠

(١٩) الواسعي المرجع الاسبق ، ص ١٦٩

وهدم للدين ، ومن هنا فهو فتنة عامة ، وسلامة الارواح البشرية والاموال انما هو مصلحة خاصة ، وعلى ذلك اذا تسببت هذه المصلحة الخاصة فـي خلق فتنة ، فانها يجب أن يضحى بها » (٢٠) • ومـن جهـة أخرى فالامام القائم له من مبدأ الطاعة لاولي الامر كجزء من طاعة الله ورسوله (٢١) مـا يؤيـده •

وبما أنه لم يقبل كل سكان البلد المذهب الزيدي فان بعض متعصبي الائمة والفقهاء ، لاغراض سياسية ، قـد برروا حروبهم ضد معاصريهم من الاسر التي تحكم حكما دنيويا وضد الاقليات من الشيعة غير الزيدية ، بأنها دفاع عن العقيدة الحقة • ولاسباب اقتصادية ، كانت القبائل وسكان الريف الميالون للحرب من أهل الشمال ، مستعدين دائما للقتال مـع أي كان ضد أي كان • هذه الفوضى المستمرة كانت على حساب رخاء البلد المادي • ولم يسجل تاريخ اليمن قط أي عمل انشائي عام قام بـه الائمة يستحق الذكر سوى « قصور امامية ، ومساجد ، وأضرحة » (٢٢) •

وبالاضافة الى تبرير الحروب الاهلية بأسس دينية فقد استغل الائمة الدين لنشر الروح التزمتية وصرف الجهد الانساني للحياة الاخرى • وكما عبر عن ذلك القاضي الزبيري « أن مهمة الامام هـي نشر روح الزهـد ، والعزوف عن العمران » (٢٣) •

---

(٢٠) المرجع السابق ص ٢٣٩

(٢١) القرآن : ٥٩

(٢٢) الزبيري ، المرجع الاسبق ص ١١

(٢٣) المرجع السابق ص ١١

الحكومة في اليمن

ان النظام الحاضر في اليمن هو نتاج ما ينوف عن ١٠ قرون من نظام الامامة . وشكل هذا النظام وجوهره لم يتغير . والصراع الدموي بين السادة الطامعين في منصب الامامة هو مثل نمطي لتاريخ اليمن الذي يتآمر فيه الاخوة ضد بعضهم البعض والمنتصر يرسل المنكسر الى الموت . وقد ظهر تطور بسيط بظهور قادة شعبيين يحاولون أن يشتركوا في الصراع كقوة ثالثة لفرض اصلاح سياسي . وربما يخدم غرض هذا الفصل أن نعرض باختصار للتطورات السياسية قبل وبعد استقلال اليمن .

التطورات السياسية الأخيرة

تسبب الغزو التركي لليمن في نهاية النصف الاول من القرن التاسع عشر ، وهي فترة تميزت بالفوضى السياسية ، في وضع اليمن في حرب طويلة الاجل • ونجاح الترك في السيطرة على العاصمة بعد حرب ثلاثين سنة لم يعطهم سيطرة فعلية على البلد • والامامة في الشمال ظلت تواصل جهودها لتؤكد حقها المقدس في الحكم ولكن الافتقار الى قيادة دنيوية والى الحس الوطني بين سكان الريف أعطى الامامة فرصة الاثراء سياسيا على حساب التمرد الشعبي ضد الترك •

فبينما كانت الثورات مدفوعة أساسا بأسباب اقتصادية (٢٤) بالاضافة الى كره الناس لان تسيطر عليهم ادارة مركزية (٢٥) وللضرائب مع اقتران ذلك كله بحكم أجنبي ، كانت الامامة تصر على اسناد أسباب الثورات الى أن الترك قد خالفوا الشريعة بعدم تطبيقها في مسائل العقوبات والمسائل المدنية والضرائب •

وفوق ذلك اخذت الامامة على الموظفين الاتراك انهم شخصيا ارتكبوا

(٢٤) أبان تقرير الواسعي ان الفترة تميزت بالمجاعات وارتفاع الاسعار بسبب نقص المطر والجراد والسيول وسقوط الثلوج وجو بارد بدرجة غير عادية • المرجع الاسبق ص ٢٦١ ، ٢٨١ ، ٢٨٥ ، ٢٩١ ، ٢٩٤ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ومن جهة اخرى ضاعفت الثورات من حدة الصعوبات الاقتصادية اذ تسببت في نقص الانتاج •

(٢٥) المرجع السابق ص ٢٧١

علانا كل الكبائر المعاقب عليها (٢٦) ومن الواضح ان الامامة لم تستطع أن تنفذ الى ادراك الاسباب والقوى الحقيقية التي تعمل من وراء مسرح الثورات ومن أجل ذلك كانت مهتمة أكثر بتأكيد حقها المقدس في الحكم وتطبيق الشريعة الدينية أكثر من اهتمامها بالرخاء المادي للبلد • وهكذا بدأت الثورات تميل الى أن تكون مدمرة كما فشلت في تحقيق أي هدف قومي • وعندما خشي الترك ان الامام قد يسعى الى محالفة ايطاليا التي غزت ليبيا آنذاك منحوا الامام بعض امتيازات أرضته • اعترف به كرئيس روحي للطائفة الزيدية أكثر من اعترافهم به كزعيم وطني (٢٧) • ومركزه كزعيم وطني ضعف بدرجة أكبر عندما تحدت سلطة الترك ثورة قامت في تهامة وقادها الادريسي وهو سيد سني ووصل نفوذه الى السكان الزيود في المناطق الشمالية وبالتالي تمردوا على الترك وعلى الامام (٢٨) • وفشل الامام في خلق وحدة وطنية ـ التي على أساسها يمكن ان يقام نظام ناجح ـ أصبح أكثر وضوحا بعد انسحاب الترك كنتيجة للحرب العالمية الاولى • فقد احتاجت البلد الى أن تفتح قرية فقرية ، وبنظام الرهائن أمكن الولاء (٢٩) • وبقيت هناك مشكلة السيد الادريسي صاحب عسير الذي سيطر على ذلك اللواء وجزء كبير من تهامة • وباسناد بريطانيا له كحليف لها ضد الترك أثناء الحرب الاولى وبعد ذلك كمنافس للامام الذي حاول أن يستعيد بعضا من المحميات أمكن لنفوذ ونقود الادريسي ان يبلغا بعض قبائل الشمال (٣٠)• وبدا ان الصراع

---

(٢٦) انظر خطابات الامام المنصور للباب العالي في الواسعي ، المرجع السابق ص ٢٧٦ ـ ٢٧٧ والى وسيط الحكومة العثمانية المرجع السابق ص ٢٨٦ ـ ٢٨٧ وخطابات الامام يحيى الى وفد علماء مكة المرجع السابق ص ٣٠٦ ـ ٣٠٨ •

(٢٧) انظر شروط الصلح في الواسعي المرجع السابق ص ٣٧٥ ـ ٣٧٦ بمقتضاه منح الامام امتيازات في تعيين قضاة الزيدية وادارة الاوقاف والوصايا •

(٢٨) المرجع السابق ص ٣٢٣ ـ ٣٢٤ ، ج• و• بري ، المرجع الاسبق ، ص ١٥٩

(٢٩) امين الريحاني المرجع السابق ص ١٤٣

(٣٠) المرجع السابق ص ١٩٣ ـ ١٩٤ ، ٢٠١ •

شبيه بذلك الذي جرى في أوربا بين سادة الإقطاع وبين الملوك • غير ان هذا التشابه كان سطحيا لان القوى الموحدة كانت مفقودة ، فتقريبا كل الطبقات شعرت بأنها هزمت ، وان مصالحها قد استولى عليها •

فالفلاحون أثقلوا بالضرائب والسخرة والمساهمة في حروب الامام ضد الانجليز والمتمردين والسعودية ، والرؤساء المحليون قمعوا ، والطبقة التجارية أذلتها المنافسة غير المتكافئة مع العائلة الحاكمة وموظفي الدولة • وفي نفس الوقت لم يستفد النظام الجديد من التنظيم الاداري الذي خلقه الترك فالامام لم يرفض تفويض اصدار قرارات لموظفيه فحسب بل استمر ايضا ينظر في كل التفاصيل من شؤون بيته الخاصة الى شؤون الحرب والسلام والسياسة الخارجية •

ومنذ الايام الاولى للاستقلال شغل الامام نفسه بجمع المال والسلاح فكان يصرف بتقتير شديد على تدبير شؤون الادارة والفائض غير المعروف يظل عاطلا في خزانة الدولة • وفي نفس الوقت دفع الموظفون ذوو الرواتب المنخفضة من أكبر موظف الى أصغر موظف الى الرشوة حتى يكملوا دخولهم • وتبددت الاحلام بتوحيد اليمن بقوة السلاح تحت حكم الامام، بالهزيمة التي لم تكن متوقعة ، على الاقل في نظر الامام ، أمام القوات السعودية في تهامة ، وموقف الشعب هناك الذي رفض أن يقاتل لانه لم ير شيئا يقاتل من أجله • وكانت الهزيمة صدمة للكثيرين ، وبدأت قوة الامام الاسطورية توضع محل السؤال • وعلى أي فالنظام بسبب من طبيعته الاصلية لم يستطع أن يدري الاسباب المسؤولة عن اخفاقه وظل متمسكا بنفس السياسة : العزلة ، والحكم المطلق والسياسة المالية والتموينية والاقتصادية المدمرة • وفي نفس الوقت كانت مشكلة وراثة العرش والمنافسة فيما بين ابناء الامام وبين السادة الطامعين في العرش تعمل عملها•

وابتدأت العناصر المستنيرة وهي قلة تعمل في سبيل اصلاح سياسي

(٣١) • وعين الامام أحد أبنائه وليا للعهد وهي الحركة التـــي أثارت ثائرة الامراء والسادة الذين كان لهم أمل فـــي الخلافة ، والفقهـــاء المحافظين • ووجد العصريون عطفا في اوساط المهاجرين ، خاصة التجـــار (السابقين) الذين غادروا بلادهم كنتيجة للاحتكار والتجار الذين كونوا أنفسهم فـــي المهجر ، ودخلت حركة العصريين فـــي طور جديد بانضمام أحد أبناء الامام اليها الذي غادر اليمن وأعلـــن معارضته لنظام أبيه (※) وبمرور الزمـــن أصبح الموقف متوترا ، وسعى آل الوزير أحد دعائم نظام الامام والمنافسون لولي العهد الى التحالف، مع العصريين ، وقبـــل العصريون هـــذا التحالف ، تحت ادراك لتصورهم والخشية من انفجار صراع دموي بين السادة علـــى نفس الخطوط القديمة ، على شرط أن تؤسس حكومة دستورية (٣٢) •

واندلعت الثورة في العاصمة في ١٨ فبراير ١٩٤٨ ، ولـــم تكن غالبية الشعب على وعي بغرض الثورة • فكان موقفهم ، باستثناء بعض الاماكن ، أما سلبيا أو معاكسا غير قصدي للثـــورة • وانتظـــرت العناصر المحافظة ، وتحت سيطرتها الادارة الاقليمية ، لترى أي الجانبين أميل الـــى ان يفوز بالنصر • وبدأ بعض أبناء الامام ، وفي قبضتهم جـــــزء كبير مـــن أموال الخزانة ، نشاطا معاديا للثورة وأعلن ولي العهد الذي تحصن فـــي حجـــة

---

(٣١) كانت من مطالب حزب الاحرار اليمني (الجمعية اليمنية الكبرى فيما بعد) :

١ ــ ان يؤسس الامام مجلسا دستوريا من القضاة وكبار موظفي الدولـــة والشخصيات البارزة ب ــ ان يؤلف وزارة من الرجال ذوي الخبرة والقدرة جـ ــ ان يمنع ابناءه من الاشتغال في وظائف الدولة او التدخل في شؤون الادارة .

هيوارت ــ دون ــ المرجع الاسبق ص ٣٨ . كذلك طالب الاحرار بالغاء احتكار التجارة . بعض المطالب التي رؤي انها ملحة وعاجلة كانت الغاء نظـــام الرهائن والخطاط والتنافيـــذ واصلاح نظام تقدير وجباية الضرائب .

(※) هو الامير ابراهيم بن الامام يحيى وقد لقب بسيف الحق ، للتمييز بينـــه وبين اخوتـــه الذين يطلق عليهم لقب « سيف الاسلام » .

(٣٢) احمد محمد نعمان ، المرجع الاسبق ص ٣٤ . نص الدستور الموقت الذي اعلن يـــوم قيام الثورة ، على تكوين مجلس موقت بالتعيين ليقـــوم بوظيفة البرلمان ، ويعـــد دستورا ، ويهيىء لانتخاب جمعية تأسيسية . الميثاق الوطني المقدس الذي أعلن قيام النظـــام الجديد . مطبعة النهضة اليمانية ، عدن سنة ١٩٤٨

وتأكد من مساعدة السعودية وبعض ملوك العرب ، أعلن اباحة العاصمة كغنيمة لمن يقهرها . والتفت القبائل وسكان الريف حول صنعاء ، وهم ميالون للحرب وطامعون بالغنيمة وحاقدون على سكان المدينة ، وألقوا بقواهم على المدينة . وأصبحت المدينة المقهورة ميدان حرب بين القبائل والعشائر المختلفة . وسقطت حكومة الثورة بيد الذين قامت من أجلهم . هذا الفشل لم يعكس صورة للولاء للنظام القديم ، كما عكس صورة للافتقار لوعي الشعب وللسخط الاجتماعي الموجه ضد المدينة ، مركز جباة الضرائب والطبقة الممتازة ذات العمائم البيضاء . وكما عبر عن ذلك الزبيري :

... ان القبائل كانت ضد صنعاء وكل شيء في صنعاء ... وحكومة الثورة (بغلطة منها) كانت ضحية لحقد اجتماعي أعمى ، ليس موجها ضد النظام الجديد ، بل ضد مركز الطغيان ... وفي الواقع أن الهجوم على صنعاء كان تعبيرا عن الحقد الاجتماعي المزمن وانتقاما ضد سكان المدينة وضد الظلم (٣٣) .

وبسقوط حكومة الثورة التي لم تعمر أكثر من ٢٥ يوما أعلن أكبر أبناء الامام السابق نفسه اماما ، لا على أساس أنه كان قد عين ذات يوم خلفا ، بل بدرجة أكبر على أساس الواقع أنه كان الكاسب في صراع دام. ولم يغير الامام الجديد شيئا من نظام ابيه . عين مجلس وزراء من اخوانه واقربائه . ومجلسا استشاريا ، ولكن كلا المجلسين لم يكن لهما أية سلطة او حتى اجتماعات منتظمة . واستمر الامام ينظر بنفسه كل شيء .

وعلى الصعيد السياسي ، ظل الامام متشككا في اخوانه . وكان رئيس الوزراء وأمير صنعاء أقوى منافسي الامام ، ويكاد يكون مستقلا في اقليمه حيث لم يكن للامام أية سيطرة على داخل الاقليم . وكان الموت المفاجيء أو اعتقال بعض اخوة الامام قمينا بأن يثير الشائعات حول التنافس

---

(٣٣) الزبيري ، حركة الاحرار ووحدة الشعب ، عدن ، ١٩٥٦ ، ص ٢٢ .

والمؤامرات في داخل الاسرة المالكة وزادت من حدة الشك المتبادل بين الامام واخوته الى درجة كانت أكبر رغبته غير المعلنة في أن يعين ولده خلفا لـه •

وعلى الصعيد الشعبي ، عانت حركة الاحرار من فقد بعض زعمائها ورجالها اما بالاعدام أو بالسجن • الا ان الحركة ، بمرور الزمن ، كسبت عطف الطبقات الدنيا ، خصوصا العمال المهاجرين الذين صاروا اكثر وعيا واستعدادا لاسناد الحركة معنويا وماديا • ويبدو أن التطورات السياسية في الشرق الاوسط أثناء الخمسينات ، بمعونة أجهزة الراديو التي سمح بها نتيجة لاعادة فتح محطة الاذاعة اليمنية ، قد أثرت في موقف الجماهير خصوصا سكان المدن وبعض القطاعات في الجيش •

وبقي الاحرار في الداخل أقل فعالية ، بسبب افتقارهم لمهيجين سياسيين متدربين وذوي خبرة ، وبسبب الارهاب الرسمي • ونتيجة لكل هذا القصور و (الحدود) Limitation وبالرغم من موقفهم المتطرف ضد الطبقة الحاكمة الواضح في كتاباتهم التي كانت تنشر غالبا في الخارج وتهرب الى الداخل ، فان العناصر الحرة في الداخل أظهرت عن طريق التلميح تفضيلا لابن الامام كخلف منتخب لابيه • وبدأت حركة للاعتراف به كخلف منتخب فأثارت هذه الحركة معارضة أخوة الامام ، لا لان كلا منهم أو على الاقل بعضا منهم طمحوا الى نفس المنصب فحسب ، بل لان الحركة نظمتها بعض العناصر الحرة • ولتجنب المشاكل ، أنكر الامام ، سلبيا ، موافقته على العمل وتركه يستمر • وانقسمت العناصر المحافظة ، وكذلك بعض الاحرار ـ مدنيين وضباطا ـ في مناصرة العائلة الحاكمة المنقسمة • وبين المجموعتين المتنافستين (٣٤) • استطاع أحد اخوة الامام،

(٣٤) يعتقد البعض ان انقسام الاحرار بين المعسكرين كان خطة مدبرة لغرضين : دفع ادعاء اخوة الامام ان الاحرار يحاولون الاستيلاء على الحكم من خلال ابن الامام الضعيف ، وزحزحة الامام عن طريق احد اخوته وهذا عن طريق ابن الامام . لتفاصيل خطة ثورة الجيش انظر احمد محمد نعمان ، المرجع السابق ، ص ٢٧

الذي كان يعد نفسه لان يختار وليا للعهد أن يجمع بعض الاعوان من خلال كرمه ، وفجأة فوجيء بموقف لم يكن مستعدا له • ففـي ٢٩ مارس ١٩٥٥ ثار الجيش في تعز وأرغم الامام على الاستقالة •

واعتقل الامام في قصره بتعز ولكن كون الامام لا زال حيا جعل حكام الاقاليم ينتظرون ماذا تكون النتيجة ، باستثناء أحد اخوة الامام في صنعاء ، وكان أميرا بالنيابة ، الذي أيد حركة الجيش • وبالرغم من أن الجيش هو الذي بادر بالحركة فان افتقاره الى روح النظام ، انقلب يقاتل نفسه وبذلك تخلص الامام • وبصرف النظر عن تأثير الهجوم ضد حركة الجيش في بعض العواصم العربية فان سبب الفشل كان عائدا بدرجة أكبر الى التردد بالنسبة لمصير الملك السجين الذي أعطى لانصاره فرصة للتخريب في داخل قوات الجيش وكانت عاقبة الحركة تكرارا للطريقة القديمة في معاملته مع المتمردين : اعدام القواد بما فيهم اثنان من اخوة الامام ، واولئك الذين شك الامام في انهم ربما كانوا متعاطفين مع المتمرين •

وعين ابن الامام وليا للعهد ولمح الامام أنه الآن أصبح مقتنعا بضرورة التغيير بما في ذلك التعاون مع كل رجال البلاد الاكفاء حتى يمكن ايجاد استقرار سياسي • ولكن لم تتخذ اية خطوة نحو هذا السبيل • ولاعطاء شعور بالتغيير الموعود عين الامام مجلسا جديدا للوزراء تحت رئاسته ومجلسا استشاريا جديدا على نفس الخط القديم •

اتحاد اليمن مع الجمهورية العربية المتحدة

منذ ثورة ١٩٥٢ زاد الدور الذي لعبته مصر فـي الشؤون العربية • فالاحرار اليمانيون الذين حرموا من دخول مصر اثناء الملكية نتيجة لثورة ١٩٤٨ اليمنية صار في امكانهم أن يجدوا ملجأ في مصر بعـد ثورة ١٩٥٢ المصرية •

وقد أبدت حكومة القاهرة عطفا على قضية أحرار اليمن وفـي نفس الوقت حاولت أن تحتفظ بعلاقات طيبة مـع حكومة اليمـن • وأظهرت استعدادها للمساعدة خصوصا فـي حقل التعليم بطريقـة تقديم المدرسين وزيادة المنح الدراسية للطلاب اليمنيين ، وأدرك الامام منذ اللحظة الاولى خطر النظام الجديد في مصر نحو نظامه ، وزاد من اعتقاده هذا اعطاء ملجأ لاحد زعماء الاحرار في القاهرة • وكانت سياسته أن ينقص من درجة هذا الخطر باظهار قبوله لمساعدة رمزية على شرط ألا تعطي القاهرة للاحرار مكانا من حيث يستطيعون شن حملة ضد نظامه •

ويبدو أن عاملين مهمين قد شكلا ووجها العلاقات المصرية ــ اليمنية : سياسة الحياد بالنسبة للشرق والغرب ، والتنافس بين العائلة الملكية فـي اليمن • فبالدرجة الاولى حاولت مصر أن تجند أعوانا لسياستها الحيادية من بين الدول العربية ، وان تعزل حكومة بغداد الموالية للغرب ، وتطلب هـذا

معاملة خاصة لحكام اليمن . وأبدى ابـن الامام استعداده لان يتبع خطوط القاهرة في السياسة الخارجية ورغبته في تطوير السياسة اليمنية . وكما تتذكر من المناقشة السابقة أبدى الاحرار تفضيلا لابـن الامام عن أي احد من أعمامه . وبالاضافة الى ذلك فقد كان معروفا أن أخـا الامام ، الـذي نصبه الجيش في تعز اماما ، كان متعاطفا مـع بغداد . ولـم يكـن موقف القاهرة في ظاهره متعاطفا مـع حركة الجيش والامام الجديد ، فالاذاعة والصحافة في القاهرة شجعت سقوط هذه الحركة القصيرة العمـر وعودة الامام القديم الا أن النقد للامام سرعان ما عاد .

ففي القاهرة وغيرها واصل الاحرار معارضتهم لنظام الامام مع التأكيد على كل من مشروع بقانون الحقوق كأساس للحكم ، والتعاون مـع مصر والدول العربية الاخرى المتقدمة . ففي كتيب خططوا مقترحا بميثاق وطني جديد بني على اعلان حقوق الانسان . كما أعلن الميثاق المقترح ان اليمـن جزء من الوطن العربي وان الشعب اليمني مصمم على العمل من أجل الوحدة العربية (٣٥) . وفـي نفس الوقت زادت العلاقات بيـن حكومة اليمن وحكومة مصر تدهورا ونما تهديـد الامام بالانضمام الـى حلف بغداد . فأوقفت صحيفة الاحرار بالقاهرة وكان علـى الاحرار عندئذ أن يعالجوا الشؤون اليمنية من داخل الموقف السائد فـي الاقطار العربية . وحاول الامام أن يقيم علاقات طيبة مـع القاهرة موقعا عـدة اتفاقيات ومعاهدات ظلت دون تنفيذ . ومقاومة لحلف بغداد عملت مصر علـى عقـد مواثيق عسكرية ثنائية مع سوريا والاردن ، ودخل الامام عضوا في معاهدة ثلاثية، عرفت بميثاق جدة ويضم مصر والسعودية واليمن . وهدفت سياسة الامام نحو هدفين : أن يعطي شعبه الساخط انطباعا ، أنه اذا لـم يكن هو نفسه بطلا فهو حليف لناصر بطل القومية العربية ، ولشعوره بحـاجة القاهـرة الى جبهة عربية ضد بغداد ولادراكه لخطر هجوم من القاهرة على نظامه ،

(٣٥) مطالب الشعب عدن ، ١٩٥٥ المادة ٣

أن يبعد صحف القاهرة ويفوت على الاحرار اليمنيين هناك فرصة مهاجمته.
وفي نفس الوقت حافظ على سياسة العزلة ورفض قبول المساعدة الفنية . واعتقد البعض أنه اذا كانت اليمن مخلصة في سياستها العربية والدولية فان تنفيذ ميثاق جدة والسلاح المستورد من الاتحاد السوفياتي يتطلبان كخطوة اولى تنظيم الادارة (٣٦) .

وتلاشت آثار ميثاق جدة بمرور الزمن وأصبح تجميده أساسا للهجوم ضد نظام الامام على كلا الصعيدين العربي واليمني . ودفع تطور الاحداث الى تقارب أكبر في العلاقات السورية المصرية . وقبل أن تبدأ مفاوضات الوحدة بين سوريا ومصر ، طالب الاحرار اليمنيون بضرورة أن تكون « اليمن عضوا فعالا في أي مشروع اتحاد بين الدول العربية .. حتى تنتفع البلد بخبرة شقيقاتها العربيات » (٣٧) .

ويبدو أن اعلان الوحدة بين مصر وسوريا في الجمهورية العربية المتحدة أثر أثرا كبيرا في الجماهير داخل الدول العربية بما في ذلك اليمن. وتحرك الامام استجابة للدعوة المفتوحة من الجمهورية الجديدة للدول العربية الاخرى للدخول معها في اتحاد ، انما كان متفقا مع ريبته ورغبته في تجنب عداوة ظاهرة مع دولة ديناميئية نسبيا وذات تأثير على شعبه . وتقبل الاحرار رغبة اليمن في الاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة بغبطة ولو أنهم تشككوا في جدية حكومة اليمن،ففي بيانهم الذي حيا الاتحاد لاحظوا « .. ولكن .. لا نزال نخشى أن تكون الخطوة أكبر من استعدادنا لوضعها موضع التنفيذ وأنها ربما تدفن في لحد من الحبر والورق والعبارات الطنانة » (٣٨) .

وفي ٨ مارس ١٩٥٨ ، وقعت الاتفاقية المؤسسة للاتحاد . وفي ١٣ مارس ، أصدر المجلس الاعلى للاتحاد (وهو رأس الاتحاد ومكون من

(٣٦) حسين الشرفي ، انقاذ اليمن بتنفيذ ميثاق جدة ، القاهرة ١٩٥٦

(٣٧) مذكرة الاتحاد اليمني الى الجامعة العربية مؤرخة ١٣ أغسطس ١٩٥٧ ، الاقتباس ورد في منشور الاتحاد اليمني ، ميثاق اتحاد اليمن مع الجمهورية العربية ص ٣ ، ٤ .

رؤساء الدول الاعضاء) ستـــة قوانين تختص بتأليف مجلس الاتحـاد ، والميزانية ، ومؤسسة نقـد مركزية لليمن وعملة يمنيـة جديدة ، ونظـام دفاعي ، ومجلس ثقافـي ، ومجلس اقتصادي •

وبالنظر للمظاهر التنظيمية للاتحاد سنعنى فقط بالاجهزة التـي لهـا علاقة بغرض هذا الفصل • فالمجلس الاعلى مكون طبقـا للمادة ١٣ مـن الميثاق • وله سلطة تعين مجلس الاتحاد الذي له صلاحية مساعدة المجلس الاعلى في الاشراف على شؤون الاتحاد • ووظائف هذا المجلس هي النظر في شؤون الاتحاد واعداد البرنامج السنوي واتخـاذ الوسائـل والتدابير المؤدية الى تحقيق الوحدة المنشودة (المادة ٢١ من الميثاق) ، ولكن قراراته المتعلقة بهذه الشؤون تصبح مجرد توصيات ، من حيث أنهـا ، لتصبح قوانين ، تحتاج الى مصادقة المجلس الاعلى • كما أن المادة ١٧ مـن الميثاق تعطي أي عضو في الاتحاد حق الفيتو • وبالاضافة الى ذلك ، فالمجلس ليس له وظائف تنفيذية • هذه الوظائف تركت للسلطة المحلية في كل دولة عضو•

وفي حالة اليمن فمن الواضح تحت الظروف الراهنـة ، أن برنامـج الاتحاد يستحيل وضعه موضع التنفيذ •

وفيما يتعلق بالتدابير الاقتصادية ، فالمادة ٩ مـن الميثاق نصت علـى تنظيم الشؤون الاقتصادية للاتحاد طبقا لخطط تهدف الـى زيادة الانتاج ، واستغلال الموارد الطبيعية ، وتنسيق النشاط الاقتصادي • ونصت المادتان ١٠ ، ١١ على اصدار قوانين تنظيم شؤون النقد في الاتحاد وتكوين اتحاد جمركي • نصت الفقرة (ب) من المادة ١٣ على تأسيس مجلس اقتصادي تابع لمجلس الاتحاد • وحدد القانون الاتحادي رقم ٦ ، وهـو يتعلـق بالمجلس الاقتصادي والمجلس الثقافي ، وظيفة المجلس الاقتصادي في المادة ٤ : (ا) رسم سياسة الشؤون الاقتصادية بشكل يؤدي الى تحقيق اهداف الاتحاد، وتنسيق النشاط الاقتصادي في الدول الاعضاء ، (ب) رسم خطط كفيلـة

---

(٣٨) المرجع السابق ص ٥ .

بالاستفادة من الموارد الطبيعية والانسانية وتنشيط التجارة وتنظيم حركة رؤوس الاموال بين الدول الاعضاء ، (حـ) تنظيم التجارة الخارجية للاتحاد، وأن يعمل على أن يكون حلقة اتصال بين مجلس الاتحاد والادارة الاقتصادية في كل من الدول الاعضاء .

ويختص القانون ٣ والقانون ٤ بتأسس بنك مركزي لليمن واصلاح النظم النقدية في اليمن . فنصت المادة ١ من القانون ٣ على أن يساعد البنك المركزي في الجمهورية العربية على تأسيس بنك مركزي في اليمن (مؤسسة النقد اليمنية) يكون له وظيفة اصدار النقد طبقا لأسس وخطط يرسمها المجلس الاقتصادي . وأعطى القانون للمؤسسة كل الوظائف التقليدية الممنوحة لبنك من هذا النوع مثل (١) مراقبة الائتمان بطريقة تساعد على مواجهة الحاجات الحقيقية للتجارة ، والزراعة والصناعة ، (٢) مراقبة البنوك والمؤسسات المالية الاخرى ، (٣) ادارة حاجة البلد من الذهب والعملات الاجنبية ، (٤) اتخاذ كافة التدابير اللازمة لمقاومة التقلبات الاقتصادية والمالية العامة والمحلية ، (٥) الاشراف على تجارة التصدير والتوريد والصرف الخارجي . (المادة ٣) . ونص القانون ٤ على اصدار أوراق نقد يمنية وعملة فضية يمنية جديدة (ريال يكون في قيمته متساويا مع ريال ماريا تريزا) (مادة ١) . وأعطت المادة ٢ من نفس القانون أوراق النقد قوة ابراء غير محدودة . ونصت المادة ٣ على أن تكون القاعدة النقدية هي الجنيه اليمني وتكون له نفس قيمة الجنيه المصري . واحتاطت المادة (٥) لايجاد تحديد في المستقبل لتغطية أوراق النقد اليمني بطريقة تقوي العلاقات بينه وبين العملة في الجمهورية العربية المتحدة ، ومن أجل ذلك الهدف ، ستكون نسبة كبيرة منه (الغطاء) مؤلفة من أذونات خزانة الجمهورية العربية المتحدة .

من العرض السابق يبدو واضحا أن الاحتياطات الاقتصادية صممت لتقابل الاحتياجات الاولية للبلد.غير أن الاكثر وضوحا أن هذه الاحتياطات

أصبحت في حكم الملغاة لثلاثة أسباب :

١ ــ افتقار اليمن الى ادارة حديثة وعدم رغبة الجانب اليمني في وضع الاتحاد موضع التنفيذ .

٢ ــ الافتقار الى جهاز فيدرالي تنفيذي .

٣ ــ حق الفيتو الممنوح لكل من الدول الاعضاء ، وهو فيما ، أعتقد، من اقحام الجانب اليمني على المعاهدة حتى يستعمل كوسيلة لتجنب التنفيذ . وعدم رغبة الجانب اليمني في تنفيذ المقررات الاتحادية قد كان وما زال هو الاكثر وضوحا . فقد مر أكثر من عامين على امضاء ميثاق الاتحاد ، ولم ينفذ غير تعيين مجلس الاتحاد ، بعد مرور حوالي تسعة أشهر من قيام الاتحاد . ويبدو أن المجلس لم يقم بأي شيء يذكر ، سوى تقرير قصير لم ينشر ، وهو عبارة عن خطوط عريضة لتخطيط اقتصادي في اليمن.

التنظيم الحكومي في اليمن

ان القسمات الرئيسية للنظام الحاضر في اليمن قد رسمت خلال المناقشة السابقة • وما يلي انما سيكون اعادة رسم لهذه القسمات بالنسبة لعمليات الحكومة • ومن الصعب تحت ظل النظام الحاضر أن ترسم أي خط يحدد توزيع السلطة بين المصالح المختلفة تبعا لوظائفها المعينة • وعليه ، قد يمكن القول ، بدرجة كبيرة من الدقة ، أن جميع شؤون الدولة مركزة في يد الامام الذي ينظر ويوافق على كل التفاصيل • ومن أجل الشرح والتقييم ، قد يكون من المريح أن نعرض هذا القسم تحت العناوين التالية :

١ ــ مركز الامام •

٢ ــ الجهاز الاداري •

٣ ــ النظام القانوني ووظيفة القضاء •

مركز الإمام

يجمع مركز الامام كرئيس للدولة جميع السلطات القضائية والادارية والتشريعــية • فبالنسبة للسلطة القضائية يفوض سلطة المحاكم الدنيا لقضاة معينين ، ويحتفظ بسلطة محكمة الاستئناف النهائي بيديه • كما أنه ، فــي قدرته كقاض ، النظر في بعض القضايا بنفسه • وكرئيس للادارة ، يعين الموظفين من جميع الرتب : حكام الاقاليم حتى البوابين • وهو ينظر في كل التفاصيل ويبت في كل أمر • وهي كما لاحظ السيد هاري هوجسترال « تفاصيل (يدخل فيها) كل شيء من متطلبات تنظيف السجاجيد والمصابيح الى الشؤون الدولية وبناء الطرق ، واقامة المباني ، وغرس الاشجار علــى جوانب الطرق (٣٩) • » والخزانة العامة تحت رقابته الشخصية وهو الذي يقرر المنصرفات بندا بندا ، حتى التكاليف الثابتـــة لتدبير شؤون الادارة تحتاج كل شهر الى أن يوافق الامام على صرفها ، وباختصار ، فالامــام لا يفوض سلطة ، انما هو يفوض وظيفة تنفيذية •

أما فيما يتعلق بالسلطة التشريعية ، فهي محصورة في تفسير الشريعة، والامام ، في مكانته كفقيه ، يختار من بين الآراء المختلفة حتى تطبق المحاكم اختياراته • وبالاضافة الى ذلك فهو يصدر أوامر ذات طبيعة ادارية فقط •

---

(٣٩) هاري هوجسترال المرجع السابق ص ٢٢٠ •

(٢) الجهاز الاداري

يتضح مما سبق أن الجهاز الاداري يخــدم كوسيلة لتنفيذ قرارات الامام فقط • وليس هناك قانون اداري ، أو قواعد تحدد الاعمال وتوزعها تبعا لطبيعة أهدافها • وعلى أي حال ، فوظيفة الدولة الادارية الاولى هــي جباية الضرائب والمحافظة على النظام كخطوة للاحتفاظ بالوضع القائم •

بمحدودية الاهداف الادارية هذه ، مال تأليف مجلس للوزراء الى أن يكون اسميا ، وظل الامام هو الشخص الوحيد الــذي اليه يرجع كل الموظفين ومنه يتلقون الاوامر • ويعكس هــذا التركيز للشئون الادارية ، كما هو الامر بالنسبة لكل شئون الدولة ، ريبة الامام التقليدية ، وللتراث الثقافي لنظام الامامة • ولهذا السبب ألغي التنظيم الاداري الحديث نسبيا الذي أسسه الترك بمجرد ما تسلم الامام السابق زمام السلطة (٤٠) •

ولتنفيذ هذه الوظيفة الادارية المحدودة والسلبيــة ، يعــين الامــام حاكما لكل لواء وقضاء وناحية ، ومديرا لعمال ، وأمينا للصندوق ، ومديرا للاوقاف ، وما يلزم من الكتبة •

---

(٤٠) بالاضافة الى تنظيم الادارة ، اسس الترك ، كتطبيق للاصلاح الذي نتج عـن الانقلاب الدستوري ، مجلسا للولاية في العاصمة ليؤدي وظيفة برلمان محدود السلطة ومجلسا اداريا في كل لواء وقضاء ليساعد في تسهيل الشئون الادارية . مجهول ، اليمن المنهوبة المنكوبة ، ص ٢ وعلى اي حال ، لاحظ ج . ويمان بري ان الترك فشلوا في ان يقدموا للبلد الاطمئنان المشمول بالهدف اللذين بهما يمكن استعمال مصادر البلاد بكفاءة . المرجع الاسبق ص ١١٧ .

وفضلا عن الاثار الدائمة للاعتماد على الاقتصاد التقليدي للبلد تلكم الآثار التي ترتبت على الافتقار لادارة حديثة ، فان الاثار المحتملة ما زالت أكبر . فحتى مع افتراض توفر حسن النية والرغبة في التطور ، فالقيام ببرنامج للتنمية قد يعوق ، من حيث أن التفاصيل اليومية تحتاج الى أن يوافق عليها الامام . وكم من تقارير أعدت وخطط رسمت بواسطة خبراء أجانب ، ولكنها جميعا وضعت على الرف (٤١) .

---

(٤١) ل. و. سينجر ، المرجع الاسبق ص ٢٢٩ .

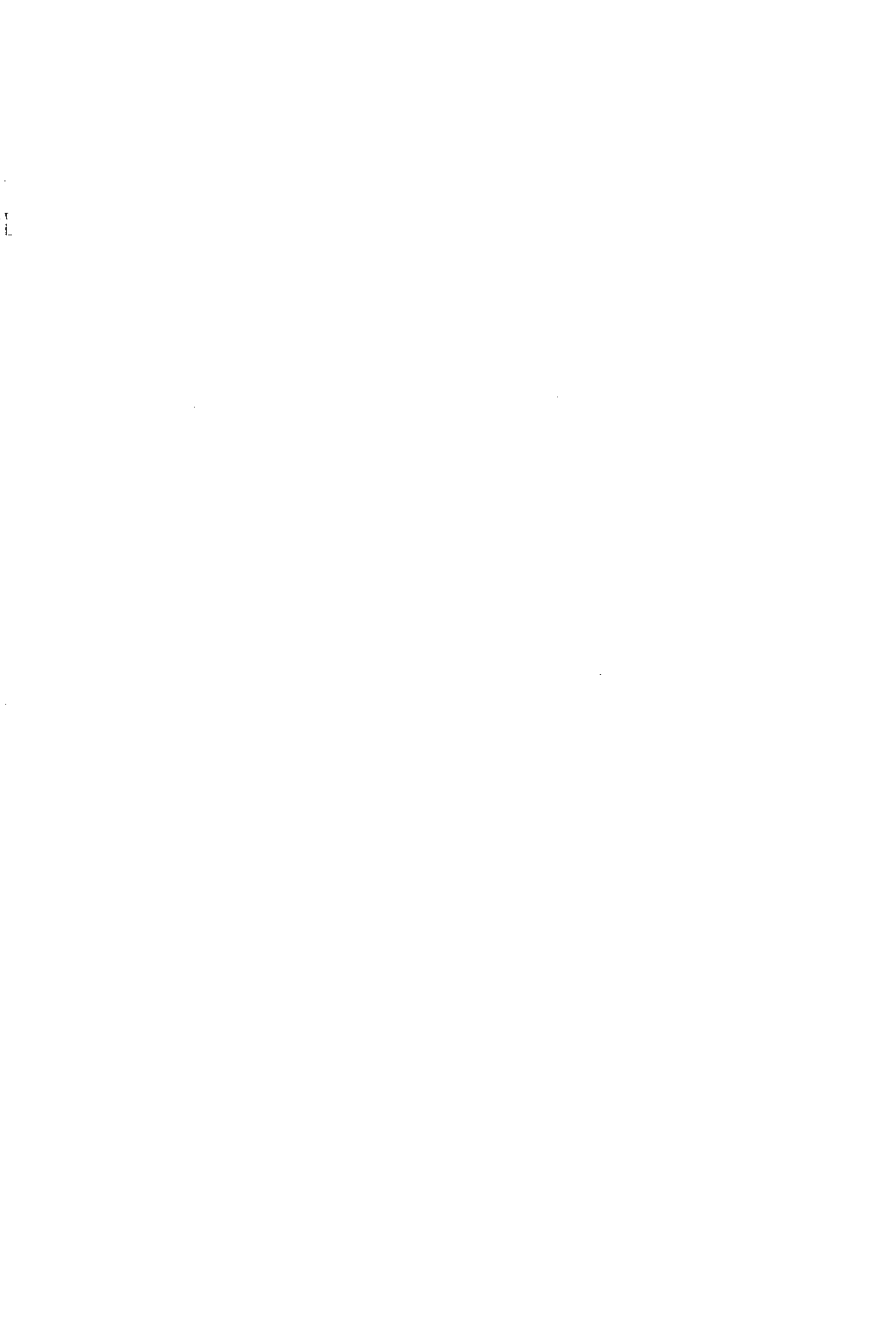
(٣) النظام القانوني والوظيفة القضائية

مظهران من مظاهر النظام القانوني يعيقان التطور . فأولا يستند النظام القانوني على أساس قيم وأخلاق دينية جامدة غير قابلة للتغير للاعتقاد بأنها صادرة عن قصد وطبيعة مقدسين ، وليست لمبادىء القانون وحدها هذه الطبيعة المقدسة ، بل ان كثيرا من التفاصيل تشاركها هذه القداسة . وثانيا ، يتألف النظام القانوني من أكداس من الفقه وضعت منذ قرون ، واذا كان قد نجح هذا النظام قط في ايجاد حلول لمشاكل ذلك العصر ، فان ملاءمة هذه الحلول لمشاكل الحاضر مشكوك فيها . وبالاضافة الى ذلك ، فان الافتقار الى مدونة قانونية محدودة ، في امكانها أن تحكم جميع العلاقات القانونية ، قد نتج في غموض القانون وعدم اليقين حول المراكز القانونية ، بسبب اختلاف آراء الفقهاء . هذا الوضع يعطي القاضي سلطة واسعة للحكم في القضايا طبقا لاي رأي يفصله ، والنتيجة لذلك هو اختلاف أحكام المحاكم في قضية واحدة أو قضية مشابهة . كذلك تسببت هذه الحالة في عدم وجود حد على حق الاستئناف اما الى نفس المحكمة او الى محكمة أخرى في نفس الدرجة أو محكمة عليا . وتحت هذه الظروف، شجع النزاع ، والقضايا تظل معلقة وقتا طويلا . ومن حيث أن معظم الدعاوى تدور حول حقوق الملكية ، فان هذا التعليق يؤثر في استغلال المال .

وفي ظل المفهوم الاسلامي تكون الوظيفة القضائية بمثابة حراسة ضد الشر ، أي عملية تطهير للنفس بتطبيق أحكام الله . والواجب الاخلاقي على أطراف النزاع أن يساعدوا علـى اجلاء الحقائق حتى يسهل هـذا التطبيق الذي سوف يرضيهم ـ بحسب الافتراض ـ لانـه يتعلق بالضمير الديني الحي . هذا التفاؤل المثالي يؤدي الى هزيمة لنفسه لنظرتـه الثابتة الـى طبيعة القانون ، ولتجاهله للواقع ، ففي العمل تختفي المثل ولا يبقـى سوى النصوص الجامدة ، والحلول غـير المناسبة والاجراءات ، بالاضافة الـى التنظيمات التقليدية المتأخرة .

وتنظيم المرفق القضائي هو مظهر آخر من مظاهر الافتقار الـى تنظيم ملائم في كل فروع الحكومة . فسجلات المحاكم غـير معروفة او لا يمكن الوصول اليها . والاختصاص الاقليمي للمحاكم غير معترف به الـى درجة أن المدعي هو الذي يختار المحكمة التي تنظر في القضية . وقيمة الدعوى لا تقرر درجة المحكمة التي لها الاسبقية في الفصل في النزاع . فالمدعـي في استطاعته أن يأخذ قضيته الى الامام نفسه بصرف النظر عن قيمة النزاع أو جديته .

من العرض السابق يبدو واضحا ان الاساس الثقافـي الـذي بنيت الدولة على أساسه وعدم ملاءمة التنظيم الحكومي يمثلان عقبة أولى فـي وجه التطور الاقتصادي . وقد يقال ان الشعب قد يقاوم أي تغيير أساسي يهدف الى علمانية الدولة لتعلق ذلك بعقائدهم ومثلهم الدينية ، ولكن ذلك أمر غير محتمل ، لان مثل هذا التغيير يمكن القيام به دون مخالفة ذات اعتبار للمبادىء الرئيسية . وفوق ذلك فأغلبية السكان قـد أظهروا عـدم ارتياح لتطبيق القوانين الدينية بحالتها الراهنة كمـا أبدوا تفضيلهم لحكم العرف والعادة . وبالاضافة الى ذلك ومن وجهة النظـر التنظيمية فالهيكل الحكومي القائم ليس بالضرورة جزءا من العقائد الدينية .



نظرية الملكية



مفهوم الملكية في الإسلام

لكي ندرك مفهوم الملكية في الاســلام علينا أن تتذكر العــلاقة الاساسية بين الله والانسان والغرض من الحياة على هذه الارض ، فطبقا لهذا تقع الملكية في نطاق القانون والدين ، بوصف القانون وسيلة لوضع القيم الدينية موضع التطبيق ٠

وضمن هذا الاطار يتطلب القانون الاسلامي شروطا معينة في الاشياء التي يمكن أن تتملك وتستعمل فرديا أو جماعيا ٠ وهناك شرطان أساسيان ضروريان : أن تكون هذه الاشياء مفيدة وان تكون طيبة أو طاهرة ، ولنفس السبب هناك أشياء لا يصح أن تملك امــا لانها معتبرة غير طاهرة ، أو تنقصها صفة الطيبة ٠ ومن هنا لا يحميها القانون ، غير أنه على أي حال يجب أن نضع هنا تحفظا واحــدا ٠ فالقانون يعترف ــ ولــذلك يحمي اكتساب مثل هذه الاشياء بواسطة غير المسلم اذا كان دينه يصادق على ذلك ٠ ولغة القرآن تستعمل كلمة (طيبــات) كصفــة أو اسم مرادف لكلمات سلع أو بضائع ، ولكــن مقترنة بمعنى أخلاقي ٠ وقــد نشأ التعارض بين العمل والقانون من هذا الموقف الذي يعتبر أشياء (كالكلاب والسماد الحيواني) غير طاهرة (نجسة) ومن هنا غير قابلة للامتلاك ،

بالرغم من أنها نافعة (١) • وعلى أي ، فان هذا الموقف الى حد كبير لم يمنع الناس من النظر الى الاشياء من الوجهة العملية في ظل العادة والعرف السائدين • انما هي الموانع المتضمنة عقوبة أو التي تؤدي الى تحريم استعمال الاشياء المستخلصة مباشرة من مواد نجسة أو تحريم استعمال الاشياء النجسة بذاتها ، ولو أنها مشتقة من مواد طاهرة ، موانع مثل هذا فقط هي التي قد تؤثر في استغلال المال ، وما عدا هذا الحد ، فقد كان العرف أقوى من النظام القانوني • وقد يكون صحيحا أن القانون والدين قد قويا من النظام السابق لهما بالنظر الى استعمال المال من خلال أعطاء الناس تبريرا أخلاقيا لما لا يحبون •

والمفهوم الاسلامي للملكية ولوظيفة الملكية متصل عن قرب بفكرة الله كخالق ، وتبعا لذلك فهو المالك الوحيد لكل شيء • والدولة باعتبارها القائمة على أوامر الله هي السيد الاعلى الذي من وظيفته الاشراف على استغلال المال • وعلى ذلك فالملكية وديعة أو وظيفة اجتماعية اكثر من كونها حقا مطلقا • وقبل أن نتوسع في هذه الفكرة سننظر في بعض مظاهر القانون الاسلامي بالنسبة للحقوق العينية • فبينما هو حق أن القرآن في آيات مختلفة يعتبر الملكية تفويضا من الاله للانسان، فهناك بعض الشواهد التي قد تدل على أن حقوق الملكية الخاصة وطيدة ومعترف بها • فلننظر في هذه الامثال حتى يمكن لنا أن نستخلص نتيجة •

أولى هذه الشواهد هي وسائل اكتساب الملكية ، هذه الوسائل هي : ١) ــ العمل بالنسبة للمنقول والاحياء بالنسبة للعقار ، ٢) ــ التصرف بالهبة أو البيع ، ٣) ــ الميراث •

فبالنسبة للعمل كوسيلة لاكتساب المال يدخل في الاصطلاح كل من

---

(١) طبقا لاحدى مدارس الفقه .. يجوز بيع الكلب ويعتبر الشخص مسؤولا اذا هو دمر كلب شخص اخر .. وقد رفضت مدرسة أخرى الامر الاول وقبلت الامــــر الثاني . ورفضت مدرسة ثالثة كلا الامرين .. انظر جوزيف شاخت ، اصول الفقه المحمدي ، اكسفورد ، مطبعة كلارندن ١٩٥٠ ص ١١٦ .

الاجر والربح • وليس هناك من مشكلة بالنسبة للاجر من حيث أنه مكافأة على العمل ، أما الربح فيثير مشكلة الثمن العادل ومشكلة مكافأة مختلف عناصر الانتاج ومشكلة ريبة الربا وخطيئة الاحتكار • الا أن هذه المشاكل لا تزيد في التحليل الاخير عن مصادقة اخلاقية وتحليل التجارة حتى الربح يمكن أن يعد دليلا على جواز حقوق الملكية الفردية • ولكن بالتعمق يمكن أن نجد أن المشرع الاسلامي ومن بعده الفقهاء ، لم يكن في أذهانهم فكرة واضحة عن نظرية الربح ، كما يفهمه الاقتصاديون المحدثون ، فلو كان لديهم طرق ووسائل لتحليل النفقات ، فلربما اكتشفوا الفائدة على رأس المال وكذلك مكافأة التاجر على عمله متضمنا فيما سموه ربحا • وبالنظر للمشكلة من زاوية أخرى ، نجد أن المشاركة في التجارة ، حيث يقدم شريك ما رأس المال وآخر خبرته وعمله ، أمر جائز • وحل الفقهاء هذه المشكلة بمبدأ عام : الربح يتبع المسئولية (الغنم بالغرم) • وهذا يدل على أن المخاطرة بذاتها سبب كاف لمكافأة صاحب رأس المال ، أو بعبارة اخرى، أنه اشارة الى الاعتراف بحقوق الملكية وبالدخل الذي يستمد من ذلك ، وكنتاج لمحيط مدينة تجارية ، اعترف الاسلام بالتطبيق التجاري الجاري حينذاك ، ما عدا الربا •

أما بالنسبة لاكتساب الارض ، فان المصدر المنشىء للملكية هو الاحياء • وأساسا ، اعتبرت الارض ملكا لله • والفرد انما يصير مالكا بعمل من أعمال السلطة صاحبة السيادة •

فمن حيث أن الارض يملكها الله بكونها عائدة الى مالكها الظاهر ، فان الفرد لا يمتلكها بنفسه ، وانما هو يملك أي انما يصير مالكا بعمل من السلطة ذات السيادة ، الموزع الاوحد للمال (٢) •

انه فقط بادخال الارض تحت الزراعة يمكن أن نؤسس الملكية عليها،

(٢) البروفسير آي نوفال ، دروس في الشريعة الاسلامية ، المجلد الاول ، مطبعة بطرسبرج ، ١٨٨٦ ، ص ٦ .

والتصرف بالملكية بالبيع أو الهبة انما هو نتيجة للعمل الاول • ومسألة ما اذا كانت موافقة الدولة على الاكتساب بالاحياء ضرورية أو مختلفا عليها بين مدارس الفقه المختلفة • فطبقا لاحدى المدارس ، ليست هذه الموافقة ضرورية ، مع التحفظ أن هذا ينطبق « فقط على الصحراء ، لا على الارض القريبة من الجهات المزروعة ، أو ••• على الارض التي منحت كخطط للقبائل » (٣) وأصرت مدرسة أخرى على أن هذه الموافقة ضرورية في جميع الاحوال (٤) •

وحق الفرد في التصرف في المال بالهبة ، والبيع ، والرهن يمكن أن يؤخذ على أنه دليل بالاعتراف الكامل بحقوق الملكية • وهذا صحيح ، الى حد ، ولكن قيودا تفرض على هذا الحق ، تحوله الى مجرد امكانية (مكنة) دون أن يكون حقا مطلقا • من بين هذه القيود حق الشفعة وبعض الالتزامات الاخرى ، كحق المرور وحق الرأي وغير ذلك (من حقوق الارتفاق المترتبة على الجوار وغيره) • ويمكن أن يعد حق الشفعة أكبر وسيلة مقيدة لحق نقل الملكية في العقار ، وبمقتضاه لا يسمح للبائع بحرية اختيار المشتري حتى يعبر الاطراف ذوو المصلحة كالجار ، والشريك ، والمالك على الشيوع ، عن عدم رغبتهم في استعمال حقهم في الشفعة • ومظهر آخر من مظاهر تقييد حق الفرد في التصرف بالمال ، سواء كان عقارا أو منقولا ، القيود التي يفرضها قانون الوراثة والوصية • فقانون الوراثة يمنع المورث من تفضيل أحد الورثة • ويحد قانون الوصية حق الايصاء بالثلث من المال ، كما يقضي بأن الوصية لوارث باطلة • وعلى أي حال فان هذه القيود ما تزال قاصرة عن أن تبرهن على خروج هام عن حقوق الملكية الفردية لصالح عام • ومع ذلك ، فهي تدل على وضع قيود على الحقوق المطلقة للافراد تفضيلا لمجموعتين : الجيران والمالكين على

---

(٣) شاخت ، المرجع الاسبق ص ٢٠٣ ، ونوفال المرجع الاسبق ، ص ١٣ •
(٤) المرجع السابق ص ١٣ •

الشيوع في العقار والورثاء المنتظرين بالنسبة للتركة • والمظهـر الاول يعكس استمرارا للعرف العربي في شمال بلاد العرب حيث سادت الحياة القبلية • وبالاضافة الى ذلك ، فتأثير هذا العرف أكثر وضوحا في حديث منسوب الى النبي يقضي بأن الكلأ والماء والوقود ملكية على الشيوع (ملك مشاع) وبالنسبة لحماية الورثة المحتملين ، فان الاحتياط قصد الى القضاء على عادة عربية تنكر حق المرأة في الارث ، وليؤكد حـق الورثة الضعفاء في نصيبهم في مال المورث •

وبجانب المفهوم الاسلامي أن الارض لله وتحت سلطانه ، الذي سبق بحثه ، هناك ثلاثة مظاهر أخرى قد تعطي فكرة واضحة عن طبيعة حقوق الملكية في الشريعة الاسلامية • هذه المظاهر هي الضريبة ، ونظرية التعسف في استعمال الحق التي طورها الفقهاء المسلمون ، وحق الدولة في ارث من لا وارث له •

وقبل أن ننظر في الضريبة في القانون الاسلامي ، قد يكون من المفيد أن نعرف المفهوم الحديث للضريبة « فالضريبة » ، طبقا لانطونيو دي فيتي دي ماركو ، « نصيب من دخل المواطنين تخصص للدولة حتى توفر لنفسها الوسائل الضرورية لانتاج خدمات عامة (٥) » • فماركو أكد على الدخل كأساس لفرض الضريبة • فلننظر الآن الى أسس فرض الضريبة في القانون الاسلامي • وسوف لا ندرج ضريبة الرأس (زكاة الفطـر) في هذه المناقشة ، من حيث أنها لا علاقة لها بحقوق الملكية • ان القانون الاسلامي معني بداءة بالضريبة على الاموال • هذه الضريبة واجبة الاداء بصرف النظر عن الدخل المتحصل من هذا المال • ولنكون أكثر تخصيصا ، يفرض القانون الاسلامي ثلاثة أنواع من الضرائب : ضريبة على رأس المال ، وضريبة على المواشي ، وضريبة على المحاصيل الزراعية (٦) • فالضريبة

---

(٥) انطونيو دي فيتي دي ماركو مبادىء المالية الاولية ، الترجمة الانجليزية بقلم مارجت، لندن ، ١٩٥٢ ص ١١ •

(٦) سنعود الى مناقشة الضرائب في الفصل الرابع •

على رأس المال (ذهب ، فضة ، سلع) تفرض عند بلوغه نصابا معينا ، بشرط أن الملكية تستثمر لمدة سنة ، ولا أهمية لما اذا كان المال مستثمرا أم لا • والدخل المستمد من رأس المال بشكل ربح تفرض الضريبة عليه فقط عندما يصير جزءا من رأس المال • وعلى ذلك فالضريبة واجبة الاداء من الثروة المالية سواء كانت تدر دخلا أم لا • وتنطبق نفس القواعد علـى المواشي بالنسبة لوجوب النصاب ، واستمرار الملكية • وتفرض الضريبة على قيمة المال لا عن الدخل المستمد من الماشية •

وتفرض الضريبة على المنتجات الزراعية على الناتج الكلي لا صافي الانتاج • وهي واجبة الاداء سواء حقق المزارع ربحا أو خسارة • ولا تفرض الضريبة اذا لم تزرع الارض ، كما أنه اذا تركت الارض غير منتجة لمدة معينة ، فقد يكتسبها شخص آخر بوضعها مرة أخرى تحت الزراعة •

وتلعب نظرية التعسف في استعمال الحـق دورا مهمـا في الفقه الاسلامي • فالنظرية في جوهرها تعتبر أن الحق قد تعسف في استعماله تحت الظروف الآتية :

١ ــ عندما يكون الاستعمال مدفوعا بنية الضرر •

٢ ــ عندما لا تحقق منفعة من الاستعمال بينما يتضمن الاضـرار بطرف آخر •

٣ ــ عندما يكون الضرر الحادث للآخرين له صفة الضرر العام •

٤ ــ عندما يسبب استعمال الملكية ضررا لا يمكن تداركه (٧) •

تحت أي حالة من هذه الحالات ، تتدخل الدولة لتقيد حقوق الملكية الفردية اما بواسطة وظائفها القضائية أو الوظائف الادارية والتشريعية • والمحاكم لها سلطة تقديرية لتقرر مـا اذا كان الحق قـد أسيء استعماله ، وتحدد وسائل التصحيح • وبنفس الوسيلة تستطيع الدولة ، بوظائفها

---

(٧) احمد رفعت خفاجي « نظرية التعسف في استعمال الحق » بالفرنسية ــ مجلـة مصر المعاصرة ، اكتوبر ١٩٥٦ ، ص ٥٦ ــ تبنت المجموعة المدنية المصرية النظرية في اخر تطورهـا فـي المادة الخامسة .

الادارية والتشريعية ، وبصفتها صاحبة السيادة ، أن تلغي أو تعدل من حقوق الفرد تقديما للمصلحة العامة . وأصل نظرية التعسف في استعمال الحق يكمن في المبدأ الاساسي القائل ان الله هو المالك الوحيد ومن خلال منحه فقط يكتسب الفرد حقوقا . وكما عبر عنها أحمد رفعت خفاجي :

« في الشريعة الاسلامية ليس لاي انسان حق أو مال . جميع الاشياء ملك لله وهو الذي يمنحها للانسان . ومن هنا يصير المستفيد من الحقوق. والله يمنع اساءة استعمال الحقوق » (٨) .

ومركز الدولة كوارث لمن لا وارث له يجد أساسه الشرعي في حديث نبوي (٩) . وهذا المبدأ يتضمن أن الدولة تستعيد ما كانت قد منحت .

بالنظر الى كل هذه الاعتبارات ، يمكننا أن نستنتج ، أن القانون الاسلامي ، في النظرية ، يعترف بالملكية الخاصة . ولكن ليس حقا طبيعيا، بل وظيفة اجتماعية بمعنى أن الدولة تفوض امكانيات معينة أو حقوقا غير ثابتة الى الافراد لان يكتسبوا ويستعملوا المال ، ضمن حدود تقررت من قبل ، وفي اطار الاحتياط أن الدولة ، كصاحبة السيادة ، لها ان تستعيد الحق من الافراد أو أن تعدل من مراكزهم النسبية فيما بينهم ، وفي العلاقة بين فرد أو مجموعة أفراد وبين الدولة كممثلة للمجتمع . وفي هذا المظهر للدولة سلطة تعتبر واسعة لا حدود لها الا تلك الحدود المتعلقة بالقيم الدينية والقانون .

---

(٨) المرجع السابق ص ٥٨ .

(٩) انظر نص الحديث في مولانا محمد علي « مختصر الحديث » الطبعة الثانية لاهور ، ص ٣٤١ ، ٣٤٢ ، وعلى اي ، تقرر بعض المدارس ان ذوي الارحام ، وهم اصلا ليسوا ورثاء ، يرثون في هذه الحالة ، وبذلك تتقيد اسبقية الدولة ، في حين ان مدارس اخرى ومنها الزيدية لا تقيد اسبقية الدولة كوارث .

ملكية الأرض في اليمن

بعد أن عرضنا للخطوط العريضة لاساس مفهوم الملكية في الشريعة الاسلامية ، سنتجه الان الى النظر في نظام الملكية في اليمن بالنظر لملكية الارض • وسنعرض المناقشة أيضا لبعض المشاكل مثل الوثائق الملكية والوثائق المتعلقة بالحقوق العقارية الاخرى وتسجيل الارض •

يمكن القول بصفة عامة ، أنه ، وان كان النظام القانوني في اليمن معتمدا على النظرية الاسلامية ، فان العمل قد كان دائما يميل الى الانحراف عن النظام القانوني • هذا الانحراف له مظهران : أولا ، من جهة الناس ، للعرف والعادة نفوذ أكبر مما للدين والقانون ، ويعود هذا الى أن العرف والعادة أكثر عملية وأكثر يقينا من القانون الديني • ثانيا ، من جانب الحكام أنفسهم ، يطبق القانون الديني ما دام محققا لاغراضهم وحاجاتهم ، وفيما عدا ذلك ، تطبق قواعد ومعايير تحكمية ، بصرف النظر عن مدى التناقض مع المبادىء الاساسية للقانون والاخلاق الدينية (١٠) • وعلى أي حال ، يجب هنا أن نضع تحفظا بالنسبة للعرف والعادة• فالقانون الاسلامي يعطي محلا لحكم العرف والعادة بشرط أن هذا الحكم لا يحلل حراما أو يحرم حلالا • وقد سمح هذا للعرف والعادة أن يزدهرا ، وفوق ذلك ،

(١٠) انظر الفصل الرابع في الضرائب •

فعدم الاستقرار السياسي في اليمن قد جعل حياة أي حكومة قصيرة جدا وسلطتها مهزوزة جدا الى درجة أن أصبح من المستحيل تنفيذ النظـام الشرعي بدقة .. هذا الاختلاف بين القانون والتطبيق صحيح في كل فروع القـانون .

في هذا الاطار العام ، ستعرض المناقشة للنقاط التالية :

١ ـ الملكية الخاصة وملكية الدولة .

٢ ـ قانون الارث والوقف العائلي .

٣ ـ مشاكل وثائق الملكية وتسجيل الارض .

(١) الملكية الخاصة والدومين العام

قد تتذكر من الفصل الاول أن الملكية الخاصة في اليمن ذات جذور. وبصرف النظر عن المفهوم النظري أن الملكية النهائية على الارض للدولة ، ففي التطبيق قد كانت معظم الارض دائما مملوكة ملكية خاصة مع الاعتراف بكامل الحقوق للمالك في التصرف بالمال . ويمكن أن تعزى سيادة الملكية الخاصة في اليمن خلال تاريخها الاسلامي الى عاملين : فبالنسبة لاحد هذين العاملين ، فاليمن خلافا للاقطار الاخرى خارج بلاد العرب ، لم تدخل تحت سيطرة الاسلام بالفتح ، وتبعا لذلك بقيت أراضيها في يد مزارعيها الاصليين . وبالاضافة الى ذلك ، لم يستطع الفتح التركي الاول لليمن في القرن السادس عشر أن يضمن سيطرة حقيقية على البلد (١١) وعلى ذلك فان النظام الاقطاعي الذي فرضه الترك على كل بلاد الامبراطورية لم يمكن فرضه على اليمن . أما بالنسبة للعامل الثاني فقد كان للجغرافيا تأثير هام ، ففي الهضبة الوسطى حيث الظروف المناخية أكثر ملاءمة ومن هنا تزيد كثافة السكان بالنسبة لامكانية الحصول على الارض ، فقد اكتسب الافراد معظم الاراضي الصالحة للزراعة ، وفوق ذلك ، ففي مثل ذلك التكوين الطبيعي لم تعد الارض منحة الطبيعة ،

(١١) طرد الاتراك من اليمن بعد قرن من الحروب التي كادت تكون مستمرة .

فمعظم الرقع الارضية ، احتاجت الى مجهود انساني مباشر لتكون منتجة، وبكلمة أخرى مالت الارض المنتجة الى أن تكون من خلق الانسان لا من خلق الطبيعة • ولم يكن لنظام اقطاعي أو اقتصاد عبودي أن يجد موضعا لقدم حقيقي في الهضبة الوسطى ، وكاد الدومين العام يكون مختفيا تماما لان كل بقعة ممكنة قد استغلها الافراد كما اشرنا الى ذلك في الفصل الاول •

وعلى العكس من ذلك ففي الاراضي المنخفضة في تهامة حيث تقل كثافة السكان بالنسبة الى الارض نظرا لسوء المناخ عاشت الملكية الكبيرة حتى الآن كدليل على نظام اقطاعي كما أن اقتصادا عبوديا وجد في مثل هذه الاحوال في تاريخ اليمن • وظلت هناك حتى الآن مساحات واسعة من الارض تعود ملكيتها قانونا الى الدولة (١٢) •

وتنحصر أراضي الدولة بالمعنى الكامل في كل من الهضبة الوسطى والسهول الساحلية والصحراء الشرقية والشمالية في الاراضي التي لم تؤسس عليها الملكية الخاصة فردية أو جماعية • ولا تعرف نسبة الاراضي القابلة للزراعة المملوكة للدولة لانه لم يجر أي مسح للارض • ولاعتبارات عملية ، يمكن أن نعد الوقف الخيري من أراضي الدولة ولو أن الدولة من الوجهة الشرعية مقيدة بشروط الواقفين وبمصالح قانونية خاصة مرتبة على مثل هذه الارض مما يجعل هذه الارض في كلا الحالين شبه أراض عامة•

وقد يكون من المناسب هنا أن ننظر الى علاقة المستأجر بالمالك من الوجهة القانونية • فقد قامت هذه العلاقة على أساس نظام المشاركة في المحصول • وقد أدت أحاديث متناقضة منسوبة الى النبي ، أدت ببعض الفقهاء الى استنتاج أن هذا النظام غير مشروع • ولكن كون هذا النظام كان موجودا في عهد النبي وعهد الخلفاء الاربعة الاول وكونه قد استمر

---

(١٢) انظر الفصل الاول •

حتى الآن يجعل معارضة هذه الاحاديث للنظام مجرد التزام أخلاقي لا تحريما قانونيا (١٣) .

(١٣) البخاري ٢١ : ١٣ انظر الحديث في على ، المرجع السابق ص ٣٠٦ ويعبـــر حديث آخر البخاري ٤١ : ١٩ عن تحريم النبي لنظام مقاسمة المحصول « المخابرة » كما يجيز الاجـــر النقدي ، المرجع السابق ص ٣٠٥ ويعبر حديثان اخران « البخاري ٤١ : ٨ ، ٤١ : ١١ » عـن جواز المخابرة طبقا لممارسة النبي وعمر لها . كما اوضحا نصيبي كل من المالك والحائز المرجع السابـــق ص ٣٠٤ .

(٢) قانون الارث والوقف العائلي

بعكس بعض القواعد القانونية التي بمقتضاها لا تزيـد القاعدة الشرعية عن أن تكون نموذجا ومن هنا تصير اختيارية ، فان قانون الارث في الاسلام جزء من النظام العام للمجتمع ، وعلى ذلك فأي اتفاق يهدف الى مخالفته باطل ويقال ان الغرض من القواعد المقررة الجامدة ، هـو تحقيق توزيع الثروة بين الافراد وتبعا لذلك منع تراكمها ، هذا التراكم المعتبر خطيئة طبقا للمثل الدينية . وبالاضافة الى هذا الهدف أكد الاسلام على حق المرأة في الارث وهو الشيء الذي لم يقبله المجتمع العربي . وعلى أي، فان جمود قانون الارث قد أدى الى تفتيت الارض الى قطع صغيرة.

هذا التفتيت لا يتضمن مشكلة الحجم الصغير غير الاقتصادي فحسب بل أيضا مشكلة البعد بين شريحة وأخرى يملكها شخص واحد .

وقد تجلى تطبيق قانون الارث كما هـو الحال في مختلف فروع القانون المدني في اليمن تفضيلا للعرف والعادة والقوانين القبلية بطريقتين مختلفتين . فتحت الحكومات الضعيفة أو عند عدم وجود أية حكومة ما ، يقال أن بعض النواحي والقبائل اعتادت ألا تورث النساء . وكتعويض كان على الذكور من الورثة أن يقوموا ببعض الالتزامات نحو قريباتهم مـن النساء وبطريقة أخرى ولا تزال ممارسة ، هي وضع الارض كوقف عائلي.

وبمثل هذا العمل يتحقق غرضان : منــع تفتيت الارض والحيلولة دون انتقال ملكيتها اما بالتصرف أو ارث النساء ٠ ويستعمل الوقف العائلي وبعض انواع الوقف الخيري (وبمقتضاه يخصص جزء مــن ناتج الارض لغرض خيري والجزء الآخر يعطى لــورثة الواقف) يستعملان بكثرة خصوصا بين العائلات الثرية ٠ وطبقا لذلك يستطيع أي شخص واحد من العائلة ناظر الوقف أن يحتفظ بالسمعة والنفوذ فــي المجتمع ٠ وبصفة الوقف حيلة شرعية فقد صار أقوى وسيلة فعــالة لتجنب تطبيق قانون الارث ٠ ويبدو على السطح أن الوقف يحول دون التفتيت ولكن الامر ليس كذلك بالضرورة ٠ ففي العمل لا تبقى الارض في معظم الاراضي وحدة انتاجية ، بل تقسم بــين المنتفعين بالوقف ليقوموا بزرعهــا ، طبقا لانصبتهم المنصوص عليها في حجــة الوقف ٠ وهكــذا يشارك الوقف العائلي ، في معظم الحالات ، بنفس شرور التفتيت التي يتسببها قانون الارث ، وربما أسوأ عواقب من ذلك ٠ فالارض حينما تصير وقفا ، يصبح التصرف فيها بطريق البيع أو الهبة أو أي نوع من أنواع التصرف عملا غير قانوني ٠ وهذا يعني أنه اذا لم يكن المنتفع مهتما بالارض ، فلا يستطيع أن يتخلص منها ، فاما أن يستمر باستعمالها بطريقة غير كفؤة ، او يؤجرها، وفي كلا الحالين تصبح التحسينات غير محتملة الوقوع ٠

(٣) وثائق الملكية والتسجيل للارض (الشهر)

ان مشكلة تناول وثائق الملكية وتسجيل الارض تعكس خللا في المظهر التنظيمي للحكومة أكثر منه في المظاهر القانونية النظرية • فالتطور التاريخي للملكية الخاصة في اليمن لم يحمل في طياته وسيلة صالحة تحمى بها الحقوق المستمدة من الملكية الخاصة بطريقة كافية • وهذا ناتج عن أن المؤسسات السياسية لم تتطور تطورا مناظرا لتطور الملكيـــة الخاصة • وتتدخل عوامل كثيرة في ركود المؤسسات السياسية من جهة ، وفي تطور نظام الارض من جهة أخرى • وقد ساهمت العوامل الجغرافية ، كما يمكن أن تتذكر من مناقشة سابقة في هذا الفصل ، في تأسيس الملكية الخاصة• ومن مناقشتنا لنظرية الدولة ، يمكن أن تتذكر أن المثل بعيدة جدا عن الحاجات العملية • ويمكن أن نضيف أن النظرية الاسلامية كانت نتاج تنظيمين اجتماعيين متناقضين : مجتمع تجاري وآخر بدوي • وقد نما معظم الفقه الاسلامي والنظم الاسلامية في المدن ومالت الى أن تنشغل في تعضيد السلطة القائمة • ويدخل مؤسسو المذهب الزيدي في هذا النوع • وقد أدت سيطرة طبقة الكهنوتية ، وهي أساسا من ملاك الارض الناشئين في المدن ، على الحكومة الى حصر وظيفة الدولة في خدمة مصالح هذه الطبقة وظلت مصلحة الاغلبية من السكان ، وهم ملاك صغار ، غير ممثلة في الحكومة • وقد ساهم في هذا الحقل عامل آخر ، ذلك هو عدم وجود

طبقة تجارية قوية من مصلحتها اقامة مؤسسات والمبادرة الى اتخاذ تدابير ووسائل لجلاء وحماية الحقوق المستمدة من الملكية الخاصة • وفوق كل هذه الاعتبارات ، عمل الاضطراب السياسي على أن يترك البلاد في الغالب دون سيطرة حكومة ما •

وفي ظل كل هذه الظروف عاشت الطريقة التقليدية في توثيق حجج الملكية • فالمحامون المحترفون ومفتو الشريعة ويعملون أيضا كمحكمين (قضاة) ، يكتبون عقود البيع ، والرهن ، والوصايا والهبات ، ووثائق قسمة التركة بين الورثة ، حينما لا تأخذ مثل هذه الخطوة مجراها في المحكمة •

ورغم أن هؤلاء المحامين والمفتين مخولون في القيام بهذا الدور من محاكم الدولة ، فهم ليسوا موظفين لدى الدولة • هذا التخويل لا يزيد عن الاعتراف بهم كمحامين • وقد فتح عدم وجود موثقين عموميين باب تزوير العقود الناقلة للملكية (١٤) • وعدم وجود نظام لتسجيل الاراضي، الذي به يمكن لكل ذي مصلحة أن يجد المعلومات المتعلقة بحالة أرض ما، عدم وجود ذلك النظام ضاعف من حدة مشكلة نقل ملكية الارض وشجع التقاضي حول ملكية الارض • وحتى المالك الذكي الذي يصر على مراكمة الوثائق المتتالية من أجل حماية مركزه — مثل هذا المالك ليس في حماية كاملة من خطر التزوير والمنازعة القضائية • ورغم أن نظاما لتسجيل الارض قد أدخل حديثا فان فعاليته غير كافية فالتسجيل قبل كل شيء اختياري وثانيا ، حتى الان ، لا يقوم بتدقيق الوثائق وختمها موثقون عموميون ، وأخيرا فان ادارة النظام تعاني من نفس العيوب التي يقاسي منها كل فرع حكومي في اليمن •

---

(١٤) انظر كمثل لهذا التزوير قصة سجلتها صحيفة العامل ، السنة الثالثة عدد ١٢٢ ، ٢٨ فبراير ١٩٦٠ عدن .

الضرائب

قبل النظر في النظـام الضرائبي في اليمـن سنعرض أولا للمفهوم الاساسي للضرائب في الاسلام •

المفهوم الضرائبي في الإسلام

الضرائب في الاسلام واجب ديني كما هي التزام قانوني . وتختفي هذه الطبيعة المزدوجة من حيث ان الدين والقانون يندمجان في شيء واحد ولو أن التمييز يجب أن يظل دائما قائما لانه حتى عند عدم وجود حكومة محقة ، تظل الضريبة واجبة . وهذا صحيح لان الضريبة طبقا للدين أحد الاركان الخمسة التي يجب على المسلم أن يقوم بها .

وعلى أساس مفهوم المال كوديعة ، تكون الضريبة نصيبا من ثروة الفرد يستحقه المجتمع . كما أنها أيضا وسيلة بها تساعد السلطة العامة الفرد أن يطهر نفسه استعدادا للحياة الاخرى (١) وبما أن الدولة وصية علـى المجتمع فاحدى وظائفها أن تفرض الضرائب وتستعمل حصيلتها طبقـا لما يقرره القانون. وبنفس طبيعتها من حيث أنها تفرض على المال وعلى رؤوس الافراد (زكاة الفطر) لها وظيفتان ، توزيع الثروة وتطهير الافراد .

وطبقا لنصوص القرآن ولاحاديث النبي فقـد قصد بأن تستعمل حصيلة الضرائب في المحل الاول في الانفاق علـى الفقراء وبعض بنود

---

(١) القرآن ٩ : ١٠٣ .

أخرى محددة (٢) • وعلى وجه العموم انما قصد أن تصرف في رفاهية المجتمع والدفاع والادارة العامة • وكما توضح الشـريعة الطرق التي تصرف فيها حصيلة الضرائب ، تحـدد أيضا الاشياء التي تفـرض عليها الضريبة وسعر الضريبة • ولم يعد للتفرقة التقليدية بين مسئولية المسلمين والرعايا غير المسلمين لدفع الضريبة أي أهمية بالنسبة لليمن • ومع ذلك فهذه التفرقة تنبع من أن الضريبة اذ يدفعها المسلم انما يقوم بواجب ديني ومن ثم فهي لا تنطبق على غير المسلمين الذين عليهم أن يدفعوا ضريبة رأس (جزية) وهي تبنى على مقدرة الدفع •

وفيما يتعلق بالقابلية لفرض الضريبة ، فطبقا لاحدى المدارس يشترط لذلك شرطان : الرشد وامتلاك جميع القوى العقلية • وطبقا لمدرسة أخرى حتى القصر خاضعون للضريبة (٣) ، ويدفعها الوصي من مال القصر (٤) وهذا الرأي الاخير يهتم بوعاء الضريبة أكثر من اهتمامه بالشخص المسئول عن دفع الضريبة • كما أنه أكثر عملية• ولهذا السبب يواجه حاجات الحكام للمال ، ومن ثم جرى العمل على أساسه •

ويدخل في الثروة الخاضعة للضريبة : ١ ــ رأس المــال (الذهب والفضة وعروض التجارة) ، ٢ ــ المواشي ، ٣ ــ المنتجات الزراعية •

١ ــ الضريبة على رأس المال :

شرطان ضروريان لفرض الضريبة على رأس المال : استمرار الملكية لسنة ، وتحقق النصاب • وقد قضى النبي بأن النصاب في الذهب هو

---

(٢) المرجع السابق ٩ : ٦٠. حددت الآية استعمال حصيلة الضرائب فـي الطرق الاتية : للفقراء ، والمساكين ، والجباة ، والمؤلفة قلوبهم ، وتحرير الرقيق ، والمدينين الامناء ، والدفاع ، وابناء السبيل وفي حديث ((البخاري ٢٤ : ١)) تؤخذ من اغنيائهم وترد على فقرائهم . علـى المرجـع الاسبق ص ٢١٥ .

(٣) م. ث. هوتسما وآخرون ، دائرة المعارف الاسلامية المجلد ٤ ، ١٩٣٤ ص ١٢٠٣٤ .

(٤) هذا الحكم مبني على حديث ((الترمذي ٦)) يقضي بان على الولي ان يتجـر بأموال القاصر حتى لا تأكلها الزكاة ، المرجع الاسبق ٢١٨ .

عشرون دينارا ، حوالي ثلاث أوقيات ، وفي الفضة مئتا درهم (٥)• وتقوم عروض التجارة بالذهب والفضة (٦) • وتفرض الضريبة نسبة ٢،٥ بالمئة •

٢ ـ الضريبة على المواشي :

طبقا لرأي غالبية الفقهاء ، الماشية الخاصة للضريبة هي الجمال والابقار ، والماعز ، والغنم • ويشترط لوجوب الضريبة استمرار الملكية لسنة ، ورعي المواشي بالمجان لسنة كاملة ، والا تستعمل الماشية في العمل• ويضاف الى هذه الشروط توافر النصاب ، هذا النصاب هو خمسة في الجمال وأربعون في الماعز والغنم ، وعشرون في الابقار (٧) وسعر الضريبة معقد جدا وتصاعدي • وكان المفروض أن الضريبة تدفع عينا (عدد معين من الحيوانات محدد الاعمار طبقا لشروط خاصة تتنوع طبقا لحجم القطيع) •

٣ ـ الضريبة على المنتوجات الزراعية :

كل المحاصيل الزراعية خاضعة للضريبة ، بشرط ألا تقل عن خمسة أحمال جمال • والضريبة تدفع مرة عند الحصاد • وكما قد رأينا سابقا ، الضريبة مستحقة سواء حقق الزارع ربحا أو خسارة • وكان المفروض أساسا أن تدفع عينا ، ولكن جرى العمل على الدفع عينا ونقدا • وسعر الضريبة هو عشرة بالمائة في حالة ري الارض مطرا أو سيما ، وخمسة في المائة اذا رويت الارض بالمتح •

وبالاضافة الى هذه الضرائب على الثروة هناك ضريبة الرأس (زكاة الفطر) وتجب في يوم عيد الفطر • ورئيس البيت يدفعها عن كل الافراد الذين هو مسئول عن الانفاق عليهم شرعا • والسعر هو مدان عن كل فرد

---

(٥) المرجع السابق ص ٢١٥ •

(٦) هوتسما المرجع الاسبق ، ص × ١٢٠٤ ، وفي حالة تعدين الذهب والفضة او اكتشاف كنز تفرض الضريبة بنسبة ٢٠٪ • البخاري ٢٤ : ٦٦ ، ذكر في علي ، المرجع الاسبق ،ص ١٢١ •

(٧) هوتسما المرجع الاسبق ، ص ١٢٠٤ •

من متوسط طعام أهل البلد .

من الاستعراض السابق يتضح أن النظام الضرائبي في الاسلام قصد به أن يحقق هدفا محدودا : ضمان نصيب من الدخل لاولئك الذين قد يكونون في حاجة . وكقانون ديني فمبادىء المالية العامة في الاسلام صممت لتحقق في المحل الاول طهارة الروح . ومن جهة أخرى، فالاسلام، كحركة اجتماعية تبنى حلولا للمشاكل الموجودة حينذاك ، ضمن التركيب الاجتماعي السائد، ولم ينفذ المفهوم الاساسي للملكية الى نتائجه المنطقية. وبالاضافة الى ذلك ، فالمشرع الاسلامي ، وهو مهتم فقط بالوظيفة التوزيعية للضرائب لم يدع مجالا لاعتبار تأثير الضرائب على الانتاج . وباعتباره قانونا معتمدا على الدين ، فالمبادىء المالية في الاسلام مثل كل فروع القانون الديني ، جامدة وصعبة التغيير .

ومهما يكن من أمر ، ففي مواجهة الحاجات العملية ، لم يكن التطبيق خلال التاريخ الاسلامي منطبقا بدقة مع مبادىء الدين والقانون ، ولو أن هذا الانحراف لم يكن ، في معظم الحالات ، استجابة للحاجات الحقيقية للمجتمع .

بعد هذا العرض السريع للمبادىء والقواعد الضرائبية في الاسلام أظن انا مهيأون لبحث وتقييم النظام الضرائبي في اليمن .

(٨) المرجع السابق ص ١٢٠٤ .

النظام الضرائبي في اليمن

نظريا ، يقوم النظام الضـرائبي في اليمن علـى أساس الشريعة الاسلامية ، لا سيما بالنظر للانواع المختلفة من الضرائب ، ولكن عمليا ، كان انحراف الدولة وما زال ، عن قواعد القانون في مسألة الضرائب أظهر اساءة للتطبيق للاسس الشرعية . باستثناء التسمية فان النظام الضرائبي والسياسة المالية تسيران على أسس دينوية (لا دينية) سواء بالنظر الى متطلبات القابلية للضريبة ، أو بالنظر لاستعمال حصيلة الضريبة . فالحاجة الى المال لاسناد سلطة أية حكومة قائمة قـد حجبت دائما كـل اعتبار للشريعة . فالسيد محمد بن اسماعيل الامير (١٠٩٩ — ١١٨٢هـ ، ١٦٨٧ — ١٧٦٧م) ، وهو فقيه زيدي ، قد نقد ما جرى عليه العمل آنذاك (وما زال جاريا حتى الآن) في قصيدة مشهورة ، على أساس مخالفته لقانون الدين وأخلاق الدين (٩) كما ان الامام يحيى ، في مهاجمته لحكم الترك،

(٩) اعتمدنا على ابيات مقتبسة من القصيدة وردت في خطبة غير منشورة القاها الاستاذ احمد محمد نعمان ، ولو نحن تجاهلنا عصر الشاعر لظننا ان القصيدة انما تصور العصر الحاضر فتشير القصيدة الى الضرائب العالية على الارض ، كما لو كانت ارضا خراجية ، وتصور بعض ابيات القصيدة حالة الزراع وقد قنعوا بالعشر من اموالهم تاركين تسعة اعشار للحكام ، الا ان هؤلاء ما كانوا ليقنعوا ، والنتيجة ان يتشرد الرعايا في الافاق « خوف العسكر » .

كمـــا اشار الى الفقهاء الذيـن افتوا للحاكم بجواز مصادرة اموال الناس اذا ما خشي عليهم سطوة حاكم ظالم فقال :

انتقد فرض ضرائب ورسوم جمركية على أساس أن مثل هذه الرسوم والضرائب غير مشروعة ولكن كل هذه الرسوم استمرت بعد استيلائه على السلطة .

خراجية صيرتم الارض هذه   وضمنتم الاعشار شر المعاشر
لذاك الرعايا في البلاد تفرقت   وفارقت الاوطان خوف العساكر
وقد رضيت بالعشر ، من مالها ، اها   وتسعة اعشار يصرن لعاشر
فلم تقنعوا حتى اخذتم جميع ما   حوته ، وما قد احرزت من ذخائر

***

فقل لقضاة السوء لا در درهم :   اما لكم في نصحهم سهم قاصر ؟
قنعتم بأخذ السحت منهم وبالرشا   ودافعتمو عنهم بسيف المعاذر
وقلتم : لمولى الامر ياخذ مالهم   اذا ما عليهم خاف سطوة جائر

ادارة الضرائب

يتضح التنظيم البدائي للحكومة في اليمن في ادارة شئون الضرائب أكثر منه في أية وظيفة ادارية أخرى • فالدولة كما يظهر لا تزيد عن قوة فارضة للضريبة ، وكل الوسائل انما تستخدم لهذا الغرض • وسيخصص هذا القسم من الرسالة للنظر في أصناف الضرائب ، وتقديرها وجمعها ، وأخيرا ، في أثر النظام الضرائبي •

انواع الضرائب

يمكن أن تقسم الضرائب في اليمن بطرق مختلفة • فيمكن وضع أحد هذه التقاسيم طبقا للقانون المؤسس لمثل هذه الضرائب • ويمكن أن يوضع تقسيم آخر بالنظر الى وعاء الضريبة ، مثل الضرائب على المحاصيل الزراعية ، والضرائب على الثروة ، وضريبة الرأس ، أو ضريبة انتقال الاموال والسلع •

فباعتبار تقسيم الضرائب طبقا للقوانين التي تأسست الضرائب بمقتضاها ، نجد مجموعتين من الضرائب • أولى هذه المجموعتين هي تلك الضرائب التي فرضتها الشريعة الاسلامية ولا نزاع حولها بين الفقهاء • وهذه الضرائب هي الضرائب على المحاصيل الزراعية ، والضريبة على رأس

المال ، وضريبة الرأس (زكاة الفطر) • والمجموعة الثانية ، هي الضرائب التي أسست اما بمقتضى اوامر ادارية ، ولا أساس لها من الشريعة الاسلامية ، واما ضرائب أسست خلال التاريخ الاسلامي ، وهي بدورها قد أثارت نزاعا بين الفقهاء فيما يتعلق بشرعيتها • وكمثل النوع الاول أي الاداري يمكن أن نأخذ رسوم الخيرية التي تضاف الى الرسوم الجمركية والتي تخصص لميزانية المعارف • ومن أمثلة النوع الثاني الرسوم الجمركية ومكوس الاسواق ، والرسوم التي تفرض على تبادل السلع في مثل هذه الاسواق •

وبالنظر الى الضرائب باعتبار وعاء الضريبة ، نجد هذه الاصناف من الضرائب : ضرائب على المحصولات الزراعية ، ضرائب على المواشي ، وصيد الاسماك ، وضرائب على الثروة الظاهرة والمستورة (ضريبة الباطن) ، ضرائب على التداول ، ضرائب ورسوم جمركية • والاخذ بهذا التقسيم أو ذاك لن يسبب فرقا كبيرا من وجهة النظر العملية وانما لهذا التقسيم دلالة فقط كشاهد على التفاوت بين الانماط (المثل) القانونية والحاجات العملية بالنسبة للحكومة •

تقدير وجباية الضرائب

يتم تقدير الضرائب بطريقة تقليدية• ولا يوجد قانون مكتوب محدد، أو تعليمات أو اجراءات معروفة • وتستعمل طرق كثيرة في التقدير ولو أن كلا منها يختلف عن الآخر تبعا لنوع الضريبة المفروضة • ومن أجل اعطاء فكرة عن كل هذه الطرق وتقييمها يجب أن ننظر اليها تبعا لاصنافها الخاصة •

تقدير وجباية الضرائب على المحصولات الزراعية

طرق كثيرة للتقدير اتبعت وما زال بعضها متبعا (١٠). ولسنين عديدة أصبحت الطريقة الاكثر شيوعا أن ترسل الحكومة خراصا (مثمرا ، أو محمنا) ليقدر المحصول قبل الحصاد . ويصحب هؤلاء الخراصين عدد من الجنود والكتاب . والفلاحون مسئولون عن ايوائهم واطعامهم وعن اجورهم ما داموا في مهمتهم . والتقديرات التي يقومون بوضعها لا يتوقع ان تكون دقيقة . فأولا ، في معظم الحالات ، يتم التقدير بوقت مبكر من موسم نمو المحصول وما زال هناك وقت متسع للكوارث السماوية ، مثل الجراد ، والجفاف ، والصقيع ، والبرد . وثانيا رغم أن هؤلاء الخراصين يدفع الفلاحون أجورهم فان من مصلحتهم أن يضعوا أكبر تقدير ممكن حتى يكسبوا ثقة الحكومة في مهمات أخرى . ومهما يكن من أمر ، فهذه التقديرات ليست نهائية . قد لا تقبلها الحكومة وعندها يمكن أن ترسل بعثة أخرى لتحقق وتضع تقديرات أخرى . وفي بعض الحالات يتظلم الفلاحون من تقدير الخراصين ، وترسل الحكومة كاشفا . وفي كلتا الحالتين فبعثة الكاشف يتحمل نفقاتها الفلاحون . وفي بعض الاحيان ، قد ترفض الحكومة كلا من تقرير الخراصين وتقرير الكاشف .

وفي مثل هذه الحالة ، يعتبر أعلى تقرير لسنة سابقة هو التقرير الصحيح ، وهذا ما يعرف بنظام البدل . وقد يكون من المفيد هنا أن نشير الى أن الضريبة تفرض على القيمة المقدرة للمحصول بصرف النظر عن النصاب المشترط شرعا .

وجباية الضريبة على المحصولات الزراعية كما هي الحال بالنسبة للضرائب الاخرى (باستثناء الضرائب والرسوم الجمركية) تتم باحدى طريقتين . فاما أن ترسل الحكومة جنودا الى الفلاحين لاخطارهم بالمبادرة بتسديد الضرائب لمقر خزانة الحكومة . ويتحمل الفلاحون نفقات وايواء

---

(١٠) كان من بين هذه الطرق ان تمنح الحكومة في بعض المناطق امتيازا لمن يتقدم باعلى عرض من المال يجبي كضريبة ، ومن نال هذا الامتياز تعطيه الحكومة قوة من الجند لتساعده على الجباية وتسمى هذه الطريقة « الالتزام » .

وأجور هؤلاء الجنود لقيامهم بمثل هذا الاخطار • والطريقة الاخرى هي أن ترسل الحكومة جباة يصحب كلا منهم عدد من الجنود ويقوم دافع الضرائب بدفع أجورهم ونفقاتهم لقيامهم بهذا الواجب •

وبالاضافة للضرائب علـى المحصولات الزراعية ، يخضع النـاس لضريبة تكميلية على الثروة • وتعرف هذه الضريبة بزكاة الباطن • وتقدر جزافا وتجمع باحدى الطريقتين السابق ذكرهما•وفيما يتعلق بالضرائب على المواشي ، والنحل وضريبة الرأس (زكاة الفطر) ، فانها تقدر على اساس التعدادات التي تجري بين وقت وآخر • وتفرض الضرائب على ما سبق بصرف النظر عن النصاب الذي تفـرضه الشريعة الاسلامية • وتجري الجباية بنفس الطريقة السابقة الذكر •

الضرائب والرسوم الجمركية

تفرض الضرائب الجمركية على معظم الصادرات وكـل الواردات ويتوقف التقدير على ما اذا كان سعر الضريبة نسبة من القيمة ، أو على أساس الوزن والكيل • ويفرض الـرسم بنسبة ٧،٥ بالمئة (١١) علـى الصادرات ، وبالنسبة للصادر من البن يفرض الرسم بنسبة ريالين على الفراسلة (٢٨ رطلا) ويمثل هذا ١٥ بالمئة من القيمة (١٢) •

ويفرض رسم على الوارد بنسبة ١٢ بالمائة • ويضاف الى هذا الرسم رسم اضافي ، على بعض السلع والسجائر (١٣) •

وتضاف عوائد ورسوم أخرى مقابل الوزن والتخزين ، ورسم خيرية الى الضرائب الجمركية العادية • وكذلك تفرض نسبة ٢ بالمائة على دخول

---

(١١) مصر الصناعية المرجع الاسبق ، ص ١٨ •

(١٢) تقرير لبعثة هيئة التغذية والزراعة « غير منشور » ص ٥٣ •

(١٣) مصر الصناعية ، المرجع الاسبق ص ١٨ ، ويفرض علـى المنسوجات الحريرية رسم قدره ١٠٠٪ تقرير هيئة التغذية والزراعة ص ٥٦ •

وخروج النقود ، ولو أن هناك فرصة كبيرة لتجنب مثل هذه الضريبة .

كما أن هناك رسوما وعوائد متعددة على حركة البضائع بين منطقة وأخرى داخل البلاد ، وكذلك رسوم علـى استعمال الاسواق الريفية ورسوم على بيع المواشي في الاسواق العامة .

وعلى أي ، فالضريبة على المحاصيل الزراعية والرسوم الجمركية تمثل أهم مصادر الدخل الحكومي وليس بيدنا ارقام احصائية عن دخل الحكومة من الضرائب لمعظم السنين . وبالنسبة للسنة المالية ١٩٤٣ ــ ١٩٤٤ كان دخل الحكومة من الضرائب على المحاصيل الزراعية حوالي ٦ ملايين ريال ماركة ماريا تريزا ، عدا الضرائب المدفوعة عينا (١٤). ولنفس السنة كان الدخل المتحصل من الجمارك يمثل أقل بقليل من مليونين مـن الريالات (١٥) .

وقع الضرائب

تقصد مبادىء التشريع المالي في الاسلام الى تحقيق هدف محدود .. توزيع الثروة ، والتطهير الاخلاقي. وقد سبب عدم مرونة هذه المبادىء في الافتراق بين هذه المبادىء والتطبيق . ولكن هذا الانحراف لسوء الحظ لم يكن لمصلحة السواد الاعظم ، وتبعا لذلك ، عجز عن أن يحقق

(١٤) هيوارث دن المرجع الاسبق ، جدول A - ص ٧٢ .

(١٥) المرجع السابق جدول B - ص ٧٤ ، ذكر تقرير هيئة التغذية ان الدخل مـن الرسوم الجمركية يبلغ سنويا حوالي ثلاثة ملايين من الجنيهات ص ٥٣ . ويجب ان يؤخذ هذا الرقم بتحفظ ، وعلى أي ، يبدو لي ان مترجم التقرير الى العربية قد استبدل الريال بالجنيه فالارقام تشير الى ان الدخل من جمرك الحديدة لسنتي ١٩٥١ ــ ١٩٥٢ بلغت حوالي ٢ر٤٣ مليون ريال و ٢٢ر٢ مليون ريال سنويا على التوالي . المرجع السابق جدول ٧ ص ٥٣ . وبلغ دخل الجمارك البحرية لسنة ١٩٤٤ حوالي ٤٧ر١ مليون ريال . هيوارث دن المرجع الاسبق ص٧٢

مناخا صالحا لزيادة الانتاج • هذا الانحراف انما يعكس مصلحة الفئة الحاكمة في الحصول على دخل لمواجهة مصاريفهم اليومية . وللمرة الاخرى لا تهدف السياسة المالية للحكومة لتحقيق أي أهداف اجتماعية واقتصادية• ويبرز وقع افتقاد الهدف العام ، فوق التنظيم الحكومي ، أكثر ما يبرز في النظام المالي ، من حيث أن الحكومة قد مالت الى أن تكون وظيفتها بالدرجة الاولى هي فرض الضرائب •

وقد كانت آثار النظام الضرائبي والادارة الضرائبية صارخة • فنفقات التقدير والجباية تبلغ اضعافا مضاعفة بالنسبة لسعر الضريبة • ولو كانت الحكومة هي التي تتحمل دفع هذه النفقات ، لكانت التدابير غير اللازمة ألغيت • وأي نظام مستنير قمين بأن يعيد النظر في الطرق الادارية القائمة ، ويتبنى وسائل أخرى مختلفة للتقدير والجباية تحقق وفرا وتضمن فعالية •

وليست نفقات ادارة الضريبة هي التي أثقلت الفلاح فحسب ، بل ان الوسائل والتدابير الادارية المتبعة في الضرائب قد سلبت المزارعين الارض والاطمئنان • فبالرغم من الاعتراف بهم كملاك قانونيين ، ففي العمل تحول الفلاحون تقريبا الى رقيق أرض • انهم يحسون انهم تحت لصوصية مسلحة دائمة ، تصادق عليها الدولة ، ان صراحة أو ضمنا • وتحت مثل هذه الظروف صار نقص الانتاج نتيجة حتمية ، ولترجمة هذه الآثار الى عبارات واقعية ، تقول ان وقع النظام الضرائبي قد نتجت عنه هجرة الشعب اليمني المتواصلة بحثا عن عمل وعن دخل تكميلي ، ففي معظم المجتمعات الزراعية ، يهاجر الرجال القادرون على العمل تاركين مزارعهم لاقربائهم الاقل قدرة على العمل • وقد نقصت المساحة المنزرعة من الارض في معظم الاحوال ، خصوصا بالنسبة الى الارض الحدية وشبه الحدية •

وفي الاحوال التي اعتاد الفلاحون زراعة اشجار الفاكهة والخضروات لاستعمالهم الخاص، كانت نتيجة الضرائب ان قطعت معظم الاشجار وتوقف

انتاج الخضروات تجنبا للضريبة (١٦) • وقد ظهرت نتائج الضريبة على المواشي في شكل نقص في تربية الحيوان الا في أضيق الحدود حيث تكون الحيوانات ضرورية للحرث • ولم تعش صناعة تربية الحيوان الا حيث تمثل هذه الصناعة المهنة الرئيسية للسكان • وقد لاحظت ان تربية الضأن والماعز ، بين المجتمعات الفلاحية ، كصناعة تكميلية ، قد تضاءلت بشكل شنيع وقد خلق هذا نقصا وعدم كفاءة في اللحوم والالبان لسكان الريف ونقصا في السماد الطبيعي •

والضرائب على التصدير قد كان لهـا نفس الاثـر السيىء على اقتصاديات البلاد • فهي بشكلها الحالي تعيق التصدير الذي به تحصل البلد على العملات الاجنبية • ونستطيع أن نتصور مدى الآثار الناكبة لهذه السياسة الضرائبية ، لو نحن اعتبرنا الضريبة على الانتاج ، والضريبة على التصدير بالاضافة الى الرسوم والعوائد المتعددة • والنتيجة الحتمية هي أن الضريبة على الانتاج قد عوقت نمو محصولين رئيسيين من محاصيل التصدير هما البن والجلود • كما أن الرسوم العالية على التصدير مالت الى ان تنقص من قوة هذه السلع على المنافسة في الاسواق الخارجية •

والضرائب على السلع المستوردة لم تملها أية مصلحة وطنية ، مثل حماية وتشجيع المنتجات الوطنية ضد المنتجات الاجنبية ، بل أنها بالاحرى املتها مصلحة قصيرة النظر ، هي مصلحة الطبقة الحاكمة • فأولا ، تمثل غالبية السلع المستوردة ضروريات أولية لحياة السكان ، وثانيا ، لم تكن هناك أية سياسة اقتصادية تهدف الى خلق بديل عن مثل هذه السلع • وكل الشواهد تشير الى العكس (١٧) فان في المقدرة الانتاجية للبلد أن تتجنب على الاقل استيراد المواد الغذائية ، لو أن سياسة حكومية صالحة قد تبنيـــت •

---

(١٦) كانت توجد اشجار فواكه برية على الاراضي الحدية ، التي تستخدم اساسا كمرع.. كانت هذه الاشجار تخدم كوقاية ضد تعرية التربة . ومعظمها الان قد قطع •

(١٧) انظر قضية مصنع النسيج في الفصل الاول •

بعد أن انتهينا من العرض السريع للنظـام الضرائبي ، يجب علينا النظر في نفقات الحكومة ، من حيث أنها تمثل جزءا من النظام المالي •

نفقات الحكومة

منذ أن استقلت البلد حتى الآن ، مرت الميزانية الحكومية خـلال مرحلتين متميزتين •• مرحلة الميزانية ذات الفائض منذ ١٩١٩ حتى سنة ١٩٤٨ ، وبداية مرحلة عجز الميزانية بعد سنة ١٩٤٨ • ولسوء الحظ لم تكن أي المرحلتين وليدة سياسة مالية مستنيرة • كان الامام السابق يصرف قليلا جدا ، ويكنز الفائض في شكل ذهب وفضـة • فقـد ظلت نفقات الحكومة في أقل الحدود الممكنة ، وكادت أن تكون محصورة كلية ، في ماهية الموظفين العموميين • ولم تدرك الادارة أهمية الخدمات العامة ، والمرافق العامة كالطرق والموانىء، وخدمات أخرى دافعة الى زيادة الانتاج، وبالتالي لزيادة الدخل الحكومي • وعلى أي ، فهذه القصورات الحكومية كانت موروثة في نفس طبيعة النظام • وفي العمل كانت الخزانة العامة ، وما زالت ، تعتبر أموال الامام الشخصية • وقد كان للامام السابق صفات البخيل ، فلم تكن هي النفقات العامة وحدها التي حفظت في أقل الحدود، بل نفقات بيته أيضا • وقد علق أمين الريحاني ، ساخرا ، على هذه الحقيقة قائلا : « تشهد الضريبة والميزانية على أن الحضرة الشريفة غنية جدا ، لانها مثل الاكليروس عند النصارى تأخذ ولا تعطي » (١٨) • وقال في موضع

(١٨) الريحاني المرجع الاسبق ص ١٥٢ •

آخر : « ان بيت المال لا تسمه يد خيرة ولا شريرة » (١٩) ٠

وبصرف النظر عن أثر عدم الانفاق على المرافق العامة والخدمات العامة الاخرى ، فان تدبير الادارة العامة بأقل النفقات ، قد تسبب في الرشوة والفساد بالجملة ٠

وتبدأ المرحلة الثانية (مرحلة عجز الميزانية) في وقت ما بعد ثورة ١٩٤٨ ٠ بعد استعادة الامام الحالي للعرش ، اعتبرت العائلة المالكة الخزينة العامة ملكا خاصا لها ٠ وتحت ظل تزمت الامام السابق ، كان أخوة الامام الحالي واقرباؤهم مقيدين ٠ والآن لم يعد هناك من وجود للحاكم العجوز ٠ وكان على الامام أن يرضي كل فرد في الاسرة ، وابتدأت الرحلات الطويلة الى الخارج ، واشتريت الطائرات لتنقل اعضاء الاسرة المالكة والمحظوظين داخل البلد ، وتحمل الطعام الطازج والفواكه ، والماء أيضا بين مدينة وأخرى ٠ وبالاضافة الى هذا الاسراف ، فان مكاتب الحكومة المفتوحة حديثا في الخارج احتاجت الى تدبير ٠

وبصرف النظر عن الاغراض السياسية ، فان المصلحة القومية من وراء هذه المكاتب مشكوك فيها (٢٠) ٠

وقد سبب الانفاق الحكومي المرتفع نسبيا منذ أن تسلم الامام الحالي زمام السلطة ، في نزيف متوال على الخزينة العامة ٠ ولما كان الدخل السنوي لا يكافيء الانفاق السنوي بأي حال ، فقد بدأت الحكومة في صرف الفائض الذي تحقق أثناء حكم الامام السابق ٠ وبين وقت وآخر تنتشر اشاعات عن عدم قدرة الحكومة على مواجهة الحاجات الجارية لمقابلة التزاماتها ٠

---

(١٩) المرجع السابق ص ١٥٥ ٠

(٢٠) تقع بعض هذه المكاتب في اقطار توجد فيها جاليات يمنية ، بقصد ضغط العناصر الحرة بين المهاجرين اليمنيين انظر جريدة الفجر ، السنة ٤ ، عدد ١٨٦ ، ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٩ ، السنة ٤ عدد ١٩٣ ، ١٣ يناير ١٩٦٠ ، عدن ٠

خلاصة واستنتاج



اليمن من الوجهة الزراعية ذات امكانيات طيبة • فالتركيب الطبيعي للبلد ، والمناخ ، والتربة الخصبة ، صالح للزراعة • وسقوط الامطار منتظم من مارس حتى سبتمبر • والتنوع في المناخ والتربة من اقليم لآخر ، قد جعل من الممكن انتاج انواع مختلفة من المحاصيل ، ولا يزال هناك محل لادخال محاصيل جديدة وتحسين المحاصيل الموجودة حاليا •

وأما فيما يتعلق بالثروات المعدنية ، فمن الصعب على الكاتب ان يتنبأ بمصادر هذه الثروة ، من حيث أن عمليات المسح التي أجريت في الماضي قد احتفظ بها في منتهى السرية ، وعلى أي فقد أثبت الملح الحجري على أنه ذو قيمة تجارية •

وبالرغم من أن التركيب الطبيعي للبلد قد كان بركة عليها ، فانه من الناحية الاخرى قد خلق عقبات لتطــور التجارة وبالتالي لنمــو الانتاج الزراعي على أساس اقتصاد السوق •

ومن وجهة النظر الاجتماعية والسياسية ، قد عمل هذا العامل على تعويق تطور الروح القومية • وكنتيجة لذلك ، صار الحكم فـريسة للمغامرين والغزاة ، وقد كان موقف الشعب هــو محاولة التخلص من الحكومات المركزية بدلا من استبدالها بحكومات أحسن •

أما فيما يتعلق بعدد السكان فلم يجر حتى الآن أي تعداد دقيق يوثق

به • وتقدر الحكومة عدد السكان بـ ٤،٥ ملايين وقد بني هذا التقدير على أساس تعداد تم بطريقة بدائية لاغراض ضرائبية بحتة • ويعمل سوء التغذية ، والاوبئة ، والافتقار للخدمات الصحية والطبية على وضع حد لنمو السكان • ونسبة وفيات الاطفال مرتفعة جدا • ويكاد التعليم الحديث ، مهنيا وعاما ، أن يكون منعدما بالكلية • وفي ظل هذه الظروف، تكون انتاجية العامل في الساعة منخفضة حتما • ويضع تركيب الاعمار حدا للقوى العاملة ، من حيث أن امتداد العمر تحت الظروف الصحية القائمة قصير •

واقتصاد البلد أساسا يقوم على الزراعة ، والانتاج بالدرجة الاولى هو للاستهلاك المباشر • وقد عوقت عوامل كثيرة تطور اقتصاد السوق • والعقبات الاولى هي الافتقار للامن والطمأنينة ، عدم ملاءمة المواصلات ، عدم وجود مؤسسات مالية ، ونظام نقدي ملائم • وهناك عامل آخر أضاف صعوبة في وجه التجارة ، هو احتكار التجارة الخارجية بواسطة الحكومة وقلة من المحظوظين • وقد نتج عن هذا هجرة رجال الاعمال الاكفاء ، كما أقام سدا في وجه نمو طبقة تجارية محتملة •

ويكون وقع التنظيم الحكومي غير الملائم عقبة اولى في وجه التطور الاقتصادي • وعدم ملاءمة المنظمات الحكومية كان نتيجة لعدة عوامل متداخلة : اجتماعية ، وجغرافية ، وثقافية ، وتاريخية وتتجمع هذه العوامل لتكون ذروة تمثل نظرية سياسية دينية (تقوم على الدين) على أساس مبادئها تقوم فكرة الدولة • وأساس النظرية هو الدين • وعلى ذلك تصير الدولة مؤسسة مقدسة أولى وظائفها أن تحقق بعض القيم والمثل التي تقررت سلفا • وكل الوظائف الاجتماعية والاقتصادية للدولة تدور حول هذه الاهداف الدينية • وليست فكرة الدولة ذات طبيعة مقدسة فحسب ، بل أن أية اجراءات لاقامة تنظيم سياسي Body politics وتسيير الحكومة يتضمنها الدين • وقد صيغ المذهب الزيدي على هذه الاسس ، وصمم

بحيث يناسب الحق الالهي المدعى لنسل النبي في الحكم، ومؤهلات الامام واجراءات اختياره قد تنجت في عدم استقرار سياسي وحروب أهلية . والمبادىء الخاصة بالنظرية السياسية الزيدية كانت هي المسئولة عن هذا الاضطراب السياسي، هذه المبادىء هي الاصرار على الانتخاب، واستعداد الامام المنتخب لتأكيد حقه والدفاع عنه بحد السيف ، وحق أي مدع أن يثور ضد الامام القائم . وقد شجعت هذه الشروط التنافس بين السادة الطـامحين .

وتعكس التنظيمات الحكومية تراثا تاريخيا لنظام الامامة، كما تعكس أيضا الريبة التقليدية للامام ، الذي كـانت سلطته دائمـا تحت تهديد المنافسين . وعلى ذلك ، ركزت كل شئون الدولة في يده ، وهو ينظر في كل التفاصيل ويقرها . فهو رئيس القضاة ورئيس الادارة، وقائد الجيش. وهو يعين كل الموظفين من مختلف الرتب . وخزانة الدولة تحت سيطرته الشخصية . وهو يعتمد كل المصاريف ، بندا بندا . والجهاز الاداري معد فقط لتنفيذ أوامره .

ويقوم النظام القانوني على ركام من الفقه ، صيغ منذ قرون . وتنبع عدم ملاءمة هذا النظام من حقيقتين : أولا : أنه جامد ضد التغيير ، من حيث أنه معتبر جزءا من النظام الديني . ثانيا : أنه غامض ويفتقد يقينية القاعدة القانونية لوجود آراء متناقضة للفقهاء المختلفين . وتقف هذه الآراء المتناقضة على قدم المساواة . وللقاضي سلطـة تقديرية مطلقـة لاختيار احد الآراء .

واختلاف أحكام المحاكم في قضية معينة أو قضية مشابهة ، وحق الاستئناف غير المحدود ، كل هذا كان نتيجة لهذه الظروف . وقد شجع التقاضي بهذا الشكل ان تظل القضايا معلقة لامد طويل ، وهذا الموقف يعوق استغلال المال ، من حيث أن معظـم الدعاوى تتضمن نزاعا حول ملكية الاراضي .

وتعاني الادارة القضائية من انعدام تنظيم حديث ، وسجلات المحاكم غير مناسبة وصعب الوصول اليها . وأي اختصاص اقليمي أو نوعي غير معروف . وعليه فالمدعي ، لا القانون ، هو الذي يقرر اختصاص المحكمة.

ومفهوم الملكية في الاسلام هو استقاء مباشر من فكرة الاله . فالله هو المالك الوحيد ، والدولة باعتبارها حفيظة على النظام الالهي ، هي السيد الاعلى فوق كل شيء . وبمصادقة من الدولة طبقا للقانون يمكن للافراد أن يتملكوا اموالا . وحتى حينئذ ، تقيد حقوق الملكية حدود قانونية . وبالاختصار ، لا تزيد الملكية الخاصة عن أن تكون وظيفة اجتماعية أكثر منها حقا مطلقا . وطبقا لذلك ، فالدولة في مركز يسمح لهـا بأن تنظم استعمال هذه الحقوق ، وأن تعدلها أو أن تسحبها . وليس هناك ما يحد من سلطتها هذه الا تلك الحدود المتعلقة بالقانون والمثل الدينية .

وقد ساهم جمود قانون الارث والوصايا في تفتيت الارض وهذا لا يتضمن الحجم الصغير غير الاقتصادي فحسب ، بل الوقت الضائع فـي الانتقال بين رقعة وأخرى أيضا . ولتجنب تطبيق قانون الارث ، توضع الارض كوقف عائلي وبه تصير الارض غير قابلة للانتقال . وفي معظم الحالات ، لا يمنع الوقف شرور تفتيت الارض ، اذ أن الارض تقسم بين المنتفعين بالوقف طبقا لانصبتهم النسبية ، وفوق ذلك كله ينعدم جواز نقل ملكية الارض مما قد يؤدي الى افتقار التحسينات ان لم يكن المنتفع مهتما بـالارض .

ومن أحد مشاكل الارض هو عدم وجود موثقين عموميين وعدم وجود نظام ملائم للتدقيق في صحة الوثائق وللتسجيل . وقد زاد هذا النقص من حدة النزاع حول ملكية الاراضي وشجع التقاضي .

وفي التحليل الاخير ، تبرز الحكومة نفسها في الا تزيد عن أن تكون قوة تفرض الضرائب . فالمجتمع لا يتلقى أي شيء مقابل الضرائب التي يدفعها ، حتى في شكل الوظائف التقليدية للحكومة مثـل اقامة العدالـة

بطريقة ملائمة ، وحماية حقوق الملكية • وتنعكس كل شرور الادارة في ادارة الضرائب ، أكثر من أي فرع آخر من فروع الادارة العامة ، ذلك لان الحكومة تكاد تقصر وظائفها كلية على فرض الضرائب • وطرق تقدير وجباية الضرائب بدائية وتسبب أول مصدر لعدم أمان وطمأنينة المزارعين•

وبتحديد أكبر ، كانت نتائج النظام الضرائبي هجرة متواصلة ، نقص في المساحة المزروعة ، قلة انتاج المــواد الغذائية ، عــدم تشجيع تربية الحيوانات ، وأخيرا تعويق للتجارة الداخلية والخارجية •

ان أي برنامج اقتصادي فعال يستدعي اصلاحا سياسيا ، ويجب أن يهدف هذا الاصلاح بالدرجة الاولى الى جعل الدولة مدنية في النظرية والتطبيق • وخطوة كهذه لا تحتاج الى شجاعة كبيرة ، انما تحتاج أكثر ما تحتاج الى اخلاص وايمان بهدف عام • فكما رأينا ، فالقانون الديني ليس محبوبا من قبل الشعب ، ومن جهة الحكام ، يطبق القانون الديني ما دام يخدم غرضهم الخاص • وهذا أكثر ما يكون وضوحا في المسائل المتعلقة بالضرائب •

والخروج عن النظرية الدينية للدولة الى نظرية أخرى تقوم علــى الحقائق والاحتياجات الحقيقية للسواد الاعظم من الناس يجب أن يأخذ بعين الاعتبار المكونات التاريخية للشعب • فتدخل الحكومة بقصد تشكيل وتوجيه النشاط الاقتصادي يجب أن يعبر من السلبي التخريبي الحاضر ، الى شكل بناء ايجابي • وهذا يعني أن التخطيط الاقتصادي الحكومي ضروري ، وأن مقاولة الحكومة يجب ان تعطي • فالقطاعات الاستراتيجية للتطور الاقتصادي هي بالدرجة الاولى رأس مال اجتماعي مثل الطــرق والموانيء والسدود والقوى المحركة، وفوق ذلك ، فان كثيرا من المشروعات تتطلب استثمارا كبيرا ، وبحاجة الى وقت حتى تحقق أرباحا ، مما يجعل مثل هذه المشروعات غير جذابة للقطاع الخاص •

وأخيرا لسنا بحاجة الى أن نؤكد على أهمية استثمارات الحكومة في

الخدمات التي تساهم في التطــور الاقتصادي ، فالاستثمار العام فـــي مشروعات الصحة والتعليم ــ عاما ومهنيا ــ ذو أهمية قصوى للتطور في بلد كاليمن حيث أهملت مثل هذه المؤسسات لقرون متوالية •

محتويات الكتاب

محمد أنعم غالب ☆ عوائق التنمية في اليمن